دراســة قانــونيــة

تسـويق النفط الجزائـري ـ عقـد التسـويـق

رسـالة جامعية لنيـل درجة دكتــوراه الدولة في القانون

من اعـــداد

صـــبحي عـــــرب

كليــة الحقـوق والعـلوم الاداريــة

جامعـــة الجـزائـــر

تحـت أشـراف

الاستاذ الدكتور جـلال القريشـــي

أعضاء اللجنة :

الباب الرابع

خصائص سياسة تسويق النفط او نظرية المساومة في

عقود التسويـــــق

الفصل الاول

تقوم العقود الدولية ومنها عقود تسويق النفط على عنصرين اساسيين وهما :

- التراضي في العقود .
- المساومة في العقود .

نظرية المساومة :

تقوم نظرية المساومة في عقود تسويق النفط على عدة اسس :

١- من هو الاقوى :

عناصر قوة المشتري (المستورد) : نشأة الشركات النفطية الاجنبية في الوطن العربي .

قوة الشركات النفطية في العالم من حيث : الانتاج - التكرير - النقل - والتسويق .

علاقة الشركات النفطية بانظمة الحكم :

- في بلادها .
- في البلد المضيف .

علاقة النفط بالسياسة الغربية

علاقة الشركات ، بالدول والاتحادات الاقتصادية والاحلاف العسكرية

النفط والبدائل لدى المستورد .

حالة سوق المشترين .

عناصر قوة البائع :

خصائص الدول المصدرة .

حالة سوق البائعين :

وحدة السوق - تفسخ السوق - الاعتبارات السياسية .

المركز التنافسي لبترولنا - كلفة - نوعية - موقع

مدى الاعتماد على المصادر الوطنية في التسويق .

تأثيرنا على العرض والطلب وبالنهاية على السعر وكمية الانتاج .

المصالح المتبادلة : المصالح المتبادلة لاطراف العقد ، في سوق مغلقة .

قيمة التعاون والحوار : دور النفط في العلاقات العربية الدولية .

- المناداة مبدئيا بالمساواة بين اطراف العقد .
- حل الخلاف عن طريق التفاوض (نظرية المرونة) .
- مبدأ حياد القضاء .

هذه الاسس هي التي تلعب دورا اساسيا من حيث الاتصال بين اطراف العقد الدولي قبل ابرام العقد - فترة المفاوضات - واثناء ابرام العقد ، وتنفيذه ، مع العلم بان عقود التسويق البترولية هي من العقود الطويلة الاجل ، ويحتاج تنفيذها الى سنوات (من ٥ الى ٢٠ سنة) وليس سرا ، بان عدة امور او مواضيع تثار اثناء فترة المفاوضات . او في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات توقيع عقد بيع النفط ، في نفس الوقت تجري مفاوضات سياسية او عسكرية ... اي ان عقد النفط وشروطه ، يخضع الى عوامل وشروط لاتظهر في العقد ويمكن ان تكون مرتبطة بمواقف سياسية او امور عسكرية (احلاف - اتفاقيات - تسليح). بل ان كثيرا من الاحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في الوطن العربي ، كان وراءها النفط . والمصالح النفطية والاتفاقيات الدولية النفطية ومن ثمة العقود النفطية .

واذا كانت القوة العسكرية والسياسية لعبت دورها في عقود النفط واتفاقياته في البلاد العربية قبل سنة ١٩٥١ ، فان عنصر القوة لم يعد العنصر الاولي في العقود الدولية اذ حلت نظرية المصالح المتبادلة ذات الاجال الطويلة محل عنصر فرض الشروط من طرف واحد . وتحقيق مصلحة طرف دون النظر لمصلحة الطرف الآخر .

وفي السبعينات ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ظهرت اصوات تنادي بفرض حقوق بعض اطراف العقد عن طريق استخدام القوة العسكرية وبنفس الوقت ظهرت

اصوات تنادي بقيمة التعاون والحوار المتبادل ، من اجل تحقيق عدالة اكثر بين اطراف العقد الدولي (البترولي).

والى جانب المتشددين ظهرت اصوات تنادي بحل الخلاف عن طريق التفاوض الدولي ثم اللجوء الى المحاكم الدولية او التحكيم الدولي عند عدم الاتفاق .

فما هي الظروف التاريخية (الصبرة المدة) التي خلقت نظرية المساومة في العقود الدولية ؟

عناصر قوة المشتري (المستورد للنفط) :

الفرع الاول : المطلب الاول - تاريخيا :

١- نشأة الشركات النفطية الاجنبية في الوطن العربي :

عندما بدأ الحفر لاستخراج البترول ، في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٥٩ كانت اهمية البترول تنحصر في كونه مصدرا لاستخراج مادة الكيروسين لاستخدامها وقودا لمصابيح الانارة .

وكان للكيروسين بدائل كثيرة تنافسه ، وكان ينظر للبنزين على انه مادة خطيرة لسرعة اشتعاله .

اما في منطقة الشرق الاوسط ، فلم تبدأ عمليات التنقيب عن النفط فيها ، الا بعد ان اخذت اهميته تتضح في مجال الصناعة (مادة محركة) او في الاغراض الحربية بعد ان استعمل البنزين في تسيير السفن وتشغيل افران المصانع بدلا من الفحم .

وفي اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، اخترعت السيارة ، ونجح المخترعون في تسييرها بالبنزين ، ومن هنا بدأ التنافس الحقيقي بين الدول الكبرى على من اجل السيطرة على مصادر النفط الخام (آبار النفط) باعتبار ان من يملك القدرة على الحركة الميكانيكية من هذه الدول . يفوز بالتفوق العسكري والصناعي . واصبح البنزين يعتبر العصب الحيوي لاية حرب تنشب في المستقبل . ومن ملكه فانه يضمن سيطرة كفته العسكرية في الحروب المستقبلية .

وفي عام ١٨٨٩ (كما اسلفنا) تم حفر اول بئر نفطي في العالم في

وكانت المانيا قد كسبت الجولة الاولى حيث حصلت شركة سكك حديد بغداد سنة ١٩٠٤ والمملوكة آنذاك للبنك الالماني على حقوق التنقيب والانتاج .(١)

وفي سنة ١٩٠٦ الغى السلطان عبد الحميد الامتياز الممنوح للشركة الالمانية نتيجة للضغوط التي تلقاها من وزارة الخارجية البريطانية .

ثم جرت مفاوضات بين الحكومة العثمانية من جهة اشترك فيها وليم دارس (صاحب الامتياز في ايران) والسفير البريطاني في اسطانبول (وغلبنكيان ونتيجة للمفاوضات ظهرت لاول مرة مجموعة شل ولكن السلطان عبد الحميد رفض توقيع الاتفاقية .

وفي سنة ١٩٠٩ ونتيجة لرفض السلطان عبد الحميد توقيع الاتفاقية النفطية، تم خلعه من قبل تركيا الفتاة .(٢)

وتشكلت حكومة تركية تابعة للنفوذ البريطاني وفي ١٩١٠ تأسس البنك الاهلي التركي برأسمال بريطاني ، وعين غلبنكيان رئيسا لمجلس الادارة .(٣)

ونتيجة لتأسيس البنك الاهلي التركي ، بدأ الصراع البريطاني - الالماني من اجل الحصول على حقوق الامتيازات النفطية .

- وفي سنة ١٩٠٩ : وصل الاميرال الامريكي (شمستر كولبي) مندوبا عن غرفة التجارة لنيويورك وكان يتمتع بالدعم والمساندة (مفوضا) من الرئيس الامريكي

---

(١) وكانت شروط ذلك الامتياز سخية كبقية العقود التي منحت فيما بعد للشركات الاجنبية العاملة في البلاد العربية حتى عام ١٩٥١ اذ قام العقد على اقتسام قيمة الانتاج مناصفة بين الحكومة العثمانية والشركة المنتجة .

(٢) هذه الحقيقة تظهر مدى الترابط بين الاحداث السياسية والمصالح النفطية . بهذا الخلع انتهى نظام الخلافة الاسلامية .
ظهر مفهوم (لعبة الامم) ومفادها : ان لم تستطع تغيير اللعبة فغير اللاعب .

(٣) ظهر التلاحم الحتمي بين المصارف وشركات النفط :
- البنك الالماني مول شركة خط حديد بغداد لانتاج النفط .
- البنك البريطاني مول مجموعة شل ، من خلال تأسيس البنك الاهلي التركي .

تيودور روزفلت وحكومته (١) .

— وفي سنة ١٩١٤ ، وقعت الحكومة التركية مع (كولبي) الامريكي اتفاقا حصل بمقتضاه (كولبي) على حقوق البحث عن المعادن ، بما فيها النفط في المناطق الامتيازية التي سحبت من الالمان .

ظهرت جبهة وتحالف بريطانية — المانية للوقوف بوجه النشاط الامريكي في المنطقة . واحتلت المانيا لدى الحكومة التركية . ولكن البريطانيين اسقطوا الامتياز الامريكي عن طريق انصارهم في البرلمان التركي . وعلى اثر ذلك اسس غلبنكيان شركة البترول التركية سنة ١٩١٢ وكانت اسهمها موزعة على النحو التالي :

البنك الاهلي التركي	٢٥ ٪	(لبريطانيا)
البنك الالماني	٢٥ ٪	(المانيا)
مجموعة شل	٢٥ ٪	(بريطانية هولندية)
غلبنكيان	٢٥ ٪	

ونتيجة لهذا التقسيم حازت بريطانيا على نسبة ٢٥ ٪ من الاسهم . وبذلك سيطرت على نفط العراق .

وكان قبل هذا التاريخ وفي سنة ١٩٠٨ قد وقع تحويلا جذريا في البواخر البريطانية اذ تحولت البحرية البريطانية من استعمال الفحم كوقود للسفن الى استعمال النفط . وخاصة بعد اكتشاف حقل مسجدي سليمان على الخليج العربي (الشاطيء الايراني) .

— وفي سنة ١٩١٢ ظهر مبدأ إنكار الذات ومفاده انه لايجوز لاي شريك في الشركة التركية الانفراد بالبحث عن النفط واستغلاله مستقلا من بقية الشركاء .

---

(١) وكان وصول شستركولبي اول خطوة للتدخل الامريكي في المنطقة .
ويظهر مدى تأثير شركات النفط الامريكية على الساسة في البيت الابيض .
ويظهر التلاحم بين شركات النفط الامريكية ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع والرئاسة .

- وفي سنة ١٩١٣ : بادرت الحكومة البريطانية (تحقيقا لمبدأ ونستون تشرشل وزير البحرية آنذاك والقاضي بان تكون البحرية البريطانية مالكة وبشكل مستقل لموارد النفط اللازمة لها) ، وتملكت ٥١ ٪ من اسهم الشركة التركية ثم ارتفعت ملكية الدولة الى نسبة ٥٦ ٪ .(١)

- وفي شهر مارس ١٩١٤ امتدت يد بريطانيا الى شركة البترول التركية وسيطرت عليها بعد اعادة تكوينها على اسس جديدة من حيث ملكية الاسهم واصبحت الاسهم كالتالي :

٥٠ ٪ من الاسهم لشركة البترول البريطانية الايرانية

٢٥٪ لمجموعة شل والبنك الالماني

٢٠٪ للالمان

٥ ٪ لكلبنكيان

الحرب العالمية الاولى :

في ٥ نوفمبر ١٩١٤ دخلت تركيا الحرب الى جانب الالمان ، وكان لدخولها اثره في سير الاحداث ، واصبح البترول ذاته محورا من المحاور الرئيسية للعمليات الحربية في الشرق العربي .

في ٦ نوفمبر ١٩١٤ نزلت القوات البريطانية في شط العرب واحتلت رأس الخليج (البصرة) ، من اجل حماية عبدان الاستراتيجية ، والزحف على مناطق الامتياز النفطي في شمال العراق .

تخوفت بريطانيا من نجاح روسيا في اختراق الاراضي التركية والوصول الى منابع نفط العراق فطالبت من حليفتها فرنسة العون العسكري مقابل ان تتخلى لها بريطانيا عن منطقة الموصل الغنية بالنفط ، اذا استطاعت القوات الفرنسية الوصول اليها ومنع القوات الروسية من الوصول اليها .

---

(١) هذه اول خطوة تتملك بواسطتها الدولة ملكية خاصة اسهما في شركة نفطية وخاصة قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى .

اتفاقيات سايكس بيكو :

اخذت منطقة الشرق الاوسط والشمال الافريقي الجزء الاكبر من تلك المحادثات بوصف هذه المناطق احدى تركات السلطنة العثمانية .

ابتدأت هذه المحادثات سنة ١٩١٦ ولم تنته الا سنة ١٩١٩ باتفاق لويد جورج كليمنصو . ونص الاتفاق على ان تأخذ بريطانيا كلا من وادي النيل (مصر والسودان) فلسطين الاردن . العراق ومحميات الخليج وجنوب الجزيرة العربية . بينما اطلقت يد فرنسا على سورية ، لبنان وشمال افريقية (المغرب - الجزائر وتونس) .(١)

عندما اعلنت الهدنة سنة ١٩١٨ تقدمت القوات البريطانية الى شمال العراق واحتلت الموصل ومقابلها سلخت منطقة الروهر من المانيا وضمت الى فرنسا كما وعدت بريطانيا فرنسة باعطائها بعض اسهم في شركة نفط العراق .(٢)

- وفي سنة ١٩١٩ ; عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسة عرف باسم (لونج - بيرنجيه) وبمقتضاه وضعت الاسس العامة للسياسات المشتركة بين الدولتين بالنسبة للمصالح النفطية في الوطن العربي .

- ومقابل حصول فرنسة على نصيب من نفط العراق زيادة على منطقة الروهر الالمانية ، وافقت فرنسة على مد انابيب النفط عبر سورية ولبنان . من ايران والعراق - عبدان - حيفا بفلسطين ، الموصل - طرابلس - سورية ولم يتحقق هذا الاتفاق الا بعد ان حلت فرنسة محل المانيا في شركة البترول التركية . وحصلت بذلك على ٢٥ ٪ من اسهم الشركة .

---

(١) هذه الاتفاقية - سايكس بيكو - رسمت الخريطة السياسية للوطن العربي ووضعت معالم الحدود الحالية للدول العربية (خريطة الحدود ، على ضوء المصالح البترولية للدول الكبرى "انذاك) .

(٢) اذن الالزاس واللورين - منطقة المناجم الفحمية سلخت من المانيا المهزومة واعطيت لفرنسا مقابل منطقة الموصل النفطية لبريطانيا .

- وفي مؤتمر الربط سنة ١٩٢٠ : ابرم اتفاق سان ريمو النفطي بين بريطانيا وفرنسة وبمقتضاه تم اعادة توزيع رأسمال شركة النفط العراقية بالنسب التالية :

٪ ٤٧٫٥ لشركة البترول البريطانية - الايرانية

٪ ٢٢٫٥ لشركة شل

٪ ٢٥ لشركة البترول الفرنسية

٪ ٥٫ غلبنكيان (١)

المطلب الثاني : المصالح الامريكية :

حتى عام ١٩١٨ لم يكن للولايات المتحدة الامريكية اية حصة في مستعمرات الشرق الاوسط والشمال الافريقي .

ولم يكد يجف حبر وثيقة ولسون (حقوق الانسان ١٩٢٠) حتى وجدنا الولايات المتحدة تفاوض كلا من بريطانيا وفرنسة على مبدأ الباب المفتوح . امام شركات النفط الامريكية وتطالب بالسماح لهذه الشركات الحصول على امتيازات التنقيب . من النفط في المنطقة .

ومنذ سنة ١٩٢٢ دخلت الولايات المتحدة ساحة الصراع من اجل النفط الى جانب بريطانيا وفرنسة . وقد تجلى دخول الولايات المتحدة المنطقة من خلال البيان الذي ارسل الى وزير خارجية بريطانية وضمنته عدم موافقتها على الاحتلال البريطاني للعراق وغيره من المناطق . الا على اساس تمتع المصالح النفطية الامريكية بمعاملة تقوم على اساس تساوي الفرص مع سائر المصالح الاخرى . وتقدمت الولايات المتحدة بمقترحات محددة، من خلال بياناتها . ويمكن حصرها في اربع نقاط وهي :

الاولى : ان تلتزم الدولة صاحبة الوصاية بمبدأ تكافوء الفرص بين المصالح الاقتصادية .

---

(١) راجع محمود رشدي - نفس المرجع - صفحة ٣٤ .

الثانية : ان تضمن الدولة صاحبة الوصاية لمواطني جميع الدول نفس المعاملــــة التي يتمتع بها رعاياها ومواطنوها سواء فيما يتعلق بالنواحــــــــن الضرائبية او الاقامة او النشاط التجاري والمهني وحقوق الامتياز وحــــق المرور للاشخاص والبضائع والملاحة والملكية التجارية والصناعية والحقــــوق الاخرى المتعلقة بالنشاط التجاري والاقتصادي .

الثالثة : ان تلتزم الدولة صاحبة الوصاية بعدم منح حقوق امتياز اقتصادي مقصور على صاحبه . ويغطي جميع اراضي البلد الموضوع تحت الوصـايــــــــة او الانتداب او الحماية او يغطي مساحة كبيرة تجعل الامتياز من الناحية العملية مقصورا على صاحبه وكذلك تلتزم بعدم منح امتياز احتكــــاري لاية سلعة او اي امتياز اقتصادي يتصل بانتاج او تطويـــــــر او استغلال مثل تلك السلعة .

الرابعة : ان تتخذ الدولة صاحبة الوصاية التدابير المعقولة لاعلان الطلبيات الخاصة بالامتيازات وكذلك اعلان القوانين واللوائح الحكومية المتعلقة بالمــــوارد الاقتصادية في الاراضي الموضوعة تحت الانتداب . كما ينبغي بصفة عامــــة الا تضع القوانين واللوائح للمصالح الامريكية في مركز تنافسي ضعيـــــف بالمقارنة بمصالح دولة الانتداب .(١)

المطلب الثالث : اتفاقية الخط الاحمر :

في سنة ١٩٢٨ دخلت المصالح الامريكية النفطية منطقة الشرق الاوسط بعـــد توقيع اتفاقية الخط الاحمر في جويلية سنة ١٩٢٨ والذي يعتبر حجر الاساس في قيام اضخم مصالح بترولية عرفها التاريخ واعيدت انصبة شركة نفط العـــــراق للتأسيس من جديد على النحو التالي :

٢٣ر٧٥ ٪ من الاسهم - شركة البترول البريطانية - الايرانية

٢٣ر٧٥ ٪ من الاسهم - شركة البترول الفرنسية .

٢٣ر٧٥ ٪ من الاسهم - لمجموعة شل الهولندية - الملكية

٢٣ر٧٥ ٪ من الاسهم للمجموعة الامريكية

(١) راجع مقال : محمود رشدي - نفس المرجع صفحة

٥ ٪ من الاسم - غلبنكيان

وتمثل المجموعة الامريكية مصالح : ستاندرد اف نيوجرسي - وموبيل اويل).

وان اهم النتائج التي نسجلها خلال هذه الفترة ما بين الحربين العالميتين هي :

- ان الشركات النفطية دخلت المنطقة العربية تحت حماية عسكرية وسياسية .
- ان صراع الشركات الاجنبية لم يتدخل به العنصر الوطني اي تمثل الصراع بين المصالح النفطية : الالمانية - البريطانية - الفرنسية ثم الامريكية في حالة غياب الشعوب العربية ، التي لم يكن لها اي تأثير مباشر او غير مباشر في مجريات الاحداث.(١)
- ان خريطة الوطن العربي الحالية (والتي ما زال الحكام العرب يكرسونها بكل قواهم) رسمت في لندن وباريس على اساس المصالح النفطية وعبورها .
- ورثت الاجيال الحالية الوضعية النفطية في البلاد العربية بكل سلبياتها وهي ما تزال عاجزة عن احداث تغيير ايجابي في مراكز القوى النفطية (ماعدا الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٦) حيث حاولت دول المنطقة اثبات وجودها بفضل تضامنها ووحدة صفها ولكن ثبت ان هذا التضامن ووحدة الصف (دول المنطقة) لم يكن الا مرحليا وموقتا .

المطلب الرابع : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

لم يلعب البترول المستخرج من البلاد العربية اي دور في مجرى احداث

---

(١) يجب الا يغيب عن بالنا بان الشعوب العربية الاسلامية في حال غيابها عن مجريات الاحداث العالمية والركب الحضاري منذ ان سقطت بغداد بيد التتار (اي منذ سبعة قرون او ما ينوف) وتجمد الوضع العربي مع تجمد الفكر من حيث الاجتهاد بكل ما في الكلمة من معنى . وسيبقى هامشيا في مجريات الامور وتأثيره غير ذي بال طالما ان رجال العلم لم يأخذوا دورهم وطنيا وحضاريا .

الحرب العالمية الاولى باستثناء كميات بسيطة مستخرجة من حقلي جمسة والغردقة في مصر ، وبعض كميات من نفط الخليج .

بينما لعب البترول (العربي) دورا حاسما في المعارك لصالح الحلفاء ضد دول المحور في معركة العلمين مثلا .

وفي سنة ١٩٣٩ وقبل اعلان الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة امم الرئيس المكسيكي (لازاركا - ديفاس) صناعة النفط في بلاده . وشهدت سنوات الحرب ثورة عنيفة في فنزويلا تحت شعار تأميم البترول .

ولتفادي شبح التأميم المخيف آنذاك ، ونتيجة لما نزل بالجيش البريطاني من هزائم في العراق امام بغداد على يد رشيد عالي الكيلاني (رئيس الوزراء انذاك) خضعت الشركات النفطية لمطالب فنزويلا .

وعرضت عليها مبدأ مناصفة الارباح بدلا من مبدأ الحصة الثابتة الموحدة من الانتاج . (وهذه الفرصة اعطت درسا لحكام البلاد العربية فيما بعد لاقتناص الفرص من اجل المطالبة بحقوقهم المشروعة وهذا ما رأيناه بعد حرب ١٩٦٧.

وبعد حرب ١٩٧٣ بين مصر من جهة واسرائيل وحلفائها من جهة اخرى . واثناء الحرب العالمية الثانية جرت مفاوضات نفطية بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اسفرت عن ; اتفاق نفطي انجلوسكسوني في ١٩٤٥/٩/٢٤ يستهدف دعم وتنسيق المصالح النفطية بين البلدين في منطقتي الشرق الاوسط والبحر الكاريبي واهم ما جاء في هذا الاتفاق :

..... يتعين في الوقت ذاته احترام قدسية عقود الامتياز السارية والحقوق التي تم الحصول عليها بالطرق القانونية ، ومن ثم يجب عدم السماح بتدخل اي جانب في هذه الحقوق سواء اكان التدخل بشكل مباشر او بشكل غير مباشر .(1)

---

(1) احيت هذه الاتفاقية مبدأ مترسخ (التدخل لعدم التدخل) .
راجع اساسيات صناعة النفط ، مقال محمود رشدي نفس المرجع صفحة ٤٠ .

وهذا ريثما يتم انشاء مجلس دولي لشؤون النفط . متعدد الاطراف .

- كما اتفق الطرفان على انشاء مجلس دولي انجلو امريكي يتولى دراسة مشاكل النفط العالمية ويتقدم باقتراحاته على شكل توصية للبلدين . الا ان هذا الاتفاق لم يوافق عليه الكونغرس الامريكي بسبب مقاومة الشركات المستقلة عن الكارتل داخل الولايات المتحدة وعلى رأسها شركة اسو .

ومن اهم نتائج الحربين : تنفيذ الاتفاقات الدولية حول فلسطين وتقسيم الدول العربية الى وضعها الحالي :

- حيث اوصت اللجنة الاوروبية " تمثل المصالح الاوروبية ضد المصالح الالمانية في سنة ١٩٠٤ بتقسيم منطقة الهلال الخصيب ، بعد سقوط الدولة العثمانية واعطاء فلسطين للصهاينة واقامة دولة فيها يكون ولاؤها لاوروبة .

وهذا ما اكده الرئيس ترومان / ان اسرائيل قامت في منطقة الشرق الاوسط لتتصدى لتيار النعرة الوطنية في المنطقة او على الاقل لتبعد التيار الوطني عن المصالح البترولية الغربية وفعلا تم خلق اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥ في اروقة الامم المتحدة وتحت مظلة الجيوش العربية ، التي كانت تابعة للدول الغربية (او قسمت فلسطين بين الصهاينة والاردن ومصر آنذاك) .

- في ١٩٥١/٣/١٥ باسم الشعب الايراني وبقرار من البرلمان الايراني امم مصدق البترول الايراني ونتيجة لهذا التأميم اصيب الاقتصاد الايراني بالشلل وسقط مصدق ولكن كان للتأميم نتائج هامة ظهر كونسورتيوم ايران الا ان الشكل القانوني للتأميم ظل قائما وعلى اثره ظهرت شركات بترول وطنية في البلاد العربية .

ومن آثار هذه الفترة على النشاط البترولي في المنطقة العربية :

- ظهور التحالف الاستراتيجي الانجلو اميركي فيما يخص المصالح البترولية وحمايتها .
- ظهور اسرائيل كعنصر غريب في المنطقة ليحقق عدة اهداف .
  - فصل الوطن العربي الاسيوي من الوطن العربي الافريقي .
  - اسرائيل رأس حربة للدول الغربية .

- اسرائيل تتدخل في الشؤون العربية (تحت شعار - حرب الوقائية - امن اسرائيل وبذلك تهدد اي حاكم عربي يفكر في تأميم النفط) .

" ضرب مصر عندما اقترب عبد الناصر من آبار النفط بعد حرب اليمن .

" ضرب لبنان /: عندما تكونت فيها نواة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية .

" ضرب المفاعل النووي العراقي .

" وضع استراتيجية عسكرية لاسرائيل - من الباكستان شرقا حتى المغرب في اقصى غرب افريقيا .

<u>والخلاصة :</u>

ضرب حركات التحرير والانظمة الوطنية وبذلك تحمي المصالح البترولية الغربية في المنطقة .

- ظهور عبد الناصر ممثلا للتيار الوطني - امم القناة ، امتداد التأميم محدق للنفط . وحروب ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ وآثارها على النفط في المنطقة .

- يقظة شعوب المنطقة ، واهتمامها بالبترول ، مما خلق شركات وطنية تتولى القيام بمهمة الصناعة البترولية في المنطقة .

<u>واهم ملاحظة يمكن ان نبديها في هذا المجال :</u>

- ان الدول الغربية ما زالت تعاملنا هي وشركاتها النفطية كدول منعزلة عن بعضها ولا تعاملنا كدول عربية (وحدة القومية) ودولنا قابلة بهذا التعامل رسميا . ولكنها في سياق خطها الاعلامي تذكر : البترول العربي (لا وجود قانوني له) .

المصالح العربية (لا وجود لها في حالة وجود مصالح محلية قطرية) .

الحرب العربية الاسرائيلية : (خديعة للشعوب العربية ولعبة لاسرائيل تدعم تحالفها مع دول الغرب وشعوبها) .

- ظهور الجامعة العربية - ولكن (مشلولة) .

- ظهور مبدأ عدم استخدام القوة لمنع الدول من ممارسة سيادتها على اراضيها ومصادر ثرواتها .
- تقلص النفوذ البريطاني في المنطقة والنفوذ الفرنسي بعد حرب تحرير الجزائر .
- ظهور ليبيا كبلد منتج للنفط .
- ظهور النفط الجزائري - منذ عام ١٩٥٦ .
- استقلال اكثر الدول العربية واتساع المد القومي منذ سنة ١٩٦١ الى ١٩٧٥ " مصر - سورية - العراق - الجزائر - وليبيا " .
- ظهور الاتحاد السوفياتي كمصدر للنفط له تأثيره في المنافسة الدولية لتسويق النفط .

المطلب الخامس :- الشركات الاجنبية في الجزائر :

اعلن عن مبدأ تقرير المصير في الجزائر في ١٩٦٢/٣/١٩ وارتبط هذا الحدث الهام باعلان المبادئ فيما يخص البترول في الصحراء الجزائرية .

اعلن الاستقلال السياسي للجزائر وورثت الجزائر عن فرنسة وجود شركات بترولية عاملة في اراضيها . شركات فرنسية وغير فرنسية وذلك عام ١٩٦٥ حيث وقعت الاتفاقية البترولية بين الجزائر وفرنسة .

وفي اطار سياسة التوسع لاستخراج النفط . من اجل التنمية الوطنية ، تم التعاقد مع كثير من الشركات البترولية ، الى ان وصل عدد الشركات البترولية العاملة في الجزائر قرابة ٢٠ شركة اجنبية من جنسيات مختلفة . ولهذه الشركات علاقات عضوية مع الشركات العاملة في البلاد العربية الاخرى .

واهم هذه الشركات سنة ١٩٧٦ هي :

- شركة سوناطراك وهي شركة وطنية تمتلكها الدولة ملكية كاملة . وتتمتع بحق احتكار المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومشتقات الوقود وانتاجه وتحويله وتسويقه كما لها احتكار على كل عمليات البحث والتنقيب وذلك استنادا للامر رقم ١٩٧١/٤٨ المؤرخ في ١٩٧١/٧/١٥.

والى جانب هذه الشركة الوطنية توجد الشركات التالية :

- المؤسسة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر .
- المؤسسة الوطنية لبترول الاكويتين وتمتلكها شركة البترول البريطانية والشركة الفرنسية للبترول - وشركات اخرى .
- شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وتمتلكها الحكومة الجزائرية وشركة شل وشركات اخرى .
- مؤسسة البترول الفرنسية في الجزائر .
- المؤسسة الفرنسية للاستغلال والحفر .
- المؤسسة المساهمة للبترول ، وتمتلك شركة C.T.F الفرنسية 65٪ من اسهمها ، بينما تمتلك الجزء المتبقي شركات اخرى .
- شركة حفر واستغلال البترول - فرنسية .
- مؤسسة الاوراني الفرنسية للبترول .
- شركة اوروبيا الفرنسية للبترول .
- شركة البماسو " للغاز الطبيعي " .
- شركة حفر آبار البترول .
- شركة جيتي للبترول الامريكية .
- شركة موبيل التعاونية .
- شركة بترول الجزائر .
- شركة استغلال المواد الهيدروكربونية بمنطقة حاسي الرمل . ملكية الحكومة الجزائرية بالاشتراك مع الشركة الفرنسية للبترول وشركات اخرى .
- الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول .
- شركة اوروليب .
- مؤسسة المشاركة البترولية .(١)

---

(١) راجع الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي د. مصطفى كامل السعيد ابراهيم الدراسات الخاصة صفحة ٥٢ وما بعدها - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .

وهناك شركات يابانية وامريكية وايطالية ورومانية تعمل في مجال النفط . او مشتقاته او في مجال البتروكيمياويات .

<u>وخلاصة لما تقدم :</u>

<u>والسوءال الذي يطرح نفسه :</u>

هل يمكننا الاستغناء عن الشركات العالمية نهائيا في حقل التنقيب والاستخراج والنقل والتخزين والتصفية والتسويق ؟

ان الجواب ليس بهذه السهولة ، ولكن طالما اننا غير قادرين على انتاج ادوات الانتاج وطالما اننا لانملك التكنولوجية اللازمة لكل هذه النشاطات .

وطالما ان اعتمادنا على الطاقات البشرية الوطنية محدود .

وطالما اننا لانملك الاموال اللازمة للاستثمارات النفطية .

فيكون الجواب لا محالة : لايمكننا الاستغناء عن الشركات النفطية العالمية . على المنظور الحالي ولا في المنظور القريب .

فنحن شركاء في التنمية ، شركاء في الانتاج ، وشركاء في التسويق .

<u>وخلاصة لما تقدم :</u>

نستطيع تلخيص ما مر معنا على النحو التالي :

- تتميز صناعة البترول في العالم بظاهرة هامة هي : دوام تركز السيطرة عليها
- تأسست شركة ستاندرت للبترول ١٨٧٠ (جون روكفلر) بولاية اوهايو ، الولايات المتحدة الامريكية وحققت شبه احتكار كامل على صناعة البترول الامريكية بمختلف مراحلها ونشاطاتها وسيطرتها على الاسواق في مطلع القرن العشرين .
- اول منافس لها خارج الولايات المتحدة الامريكية هو البترول السومطراني .
- وثاني منافس كان شركتان : الشركة الهولندية الملكية وشركة شل للتجارة - اللتان كانتا تسوقان منتوجات روتشيلد من الكيروسين الروسي (١٨٨٠ الى ١٩١٧) .

تنقسم السيطرة على الصناعة البترولية خارج الولايات المتحدة بين احتكارات حكومية وسبع شركات بترولية عالمية كبرى ، خمس منها امريكية واثنتان بريطانية هولندية .

سيطرة الاحتكارات الحكومية :

تسيطر المؤسسات الحكومية في بعض البلاد على جميع مراحل الصناعة البترولية من الانتاج الى التسويق .. ومثال ذلك روسيا السوفياتية والبانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبولندا وسخالين وفي سنة ١٩٤٩ كان احتياطي بترول هذه الدول يبلغ ١ر٦ ٪ من الاحتياطي العالمي وانتاجها يبلغ ٨ر٤ ٪ من الانتاج العالمي .

- اما الدول الاخرى التي تتولى فيها الحكومة العمليات البترولية فهي : بوليفيا - البرازيل - شيلي - الصين - المكسيك - اسبانيا - ويوغسلافيا ، وفي عام ١٩٥١ كان مجموع احتياطي بترول هذه الدول يبلغ ٢ر١ ٪ من الاحتياطي العالمي ، وانتاجها يبلغ ٨ر١ ٪ من الانتاج العالمي .

- وبذلك كان مجموع احتياطي البترول لدى هذه الدول يبلغ ٧ ٪ من الاحتياطي العالمي ومجموع انتاجها يبلغ ١٠ ٪ من الانتاج العالمي .

- وكثير من دول الاحتكار الحكومي ليس لديها اكتفاء ذاتي ما عدا المكسيك .

النتيجة :

ان الادارة الحكومية في صناعة البترول العالمية في حقيقة الامر كالتالي :

- تعتبر روسيا ، رومانيا ، والمكسيك دول مهمة في مجال الانتاج .

- يوجد في العديد من الدول الاخرى مؤسسات لانتاج البترول ، الا ان انتاجها محدود ولذلك تقوم باستيراد غالبية احتياجاتها من شركات البترول العالمية .

- يسمح للشركات الاجنبية في بعض الدول التي بها احتكارات حكومية بممارسة النشاط جنبا الى جنب مع الشركات الحكومية . وذلك اما في قطاع التسويق (البرازيل - الشيلي آنذاك) او في جميع القطاعات (البيرو والارجنتين) .

المطلب الثاني : سيطرة شركات البترول العالمية السبع :

" تتميز صناعة البترول في العالم بظاهرة هامة وهي سيطرة سبع شركات عالمية عليها ، خمس منها امريكية واثنتان بريطانية وهولندية (لا داعي لتكرار اسماء الشركات السبع) . "

— تسيطر هذه الشركات السبع بطريق مباشر او غير مباشر ، على الغالبية العظمى من صناعة البترول العالمية خارج المكسيك والكتلة الاشتراكية الشرقية .

— تسيطر على الاحتياطات والانتاج والنقل والتكرير والتسويق ولذلك فلا يحكم السوق اي تنافس حر بين الباعة والمشترين " .(١)

بند ١ - السيطرة على احتياطيات الخام العالمية :

" كانت هذه الشركات السبع تسيطر على ٦٥٪ من الاحتياطي التقديري للخام في العالم سنة ١٩٤٥ . وهذا يعني السيطرة على انتاج النفط الخام في المستقبل وبخلاف الاحتياطات الامريكية التي تشكل ٣٤ ٪ من الاحتياطي العالمي ، فان هذه الشركات تمتلك ٨٢ ٪ من جميع احتياطات البلاد الاجنبية واذا استثنينا الكتلة الشرقية والمكسيك والولايات المتحدة فان الشركات السبع تسيطر على ٩٢ ٪ من الاحتياطي العالمي .(٢)

الاحتياطي البترولي العربي سنة ١٩٧٣ (٣) هو ٥٨ ٪ (٤) من الاحتياطي العالمي

(١) صفحة ٦٧٦ وما بعدها محمود رشدي .

(٢) صفحة ٦٧٧ وما بعدها ، نفس المرجع - محمود رشدي .

(٣) تطور انصبة الشركات الكبرى الثمانية من انتاج الزيت الخام في العالم :

	١٩٥٩	١٩٦٩
ستاندرد نيوجرسي	١١٫٤ ٪	١٤ ٪
شل	١٠ ٪	١١٫٦ ٪
البريطانية للبترول	٨٫٣ ٪	٩٫١ ٪
تكساكو	٥٫٥ ٪	٨٫٢ ٪
غولف	٦٫٢ ٪	٨ ٪
ستاندرد كاليفورنيا	٥٫١ ٪	٦٫٤ ٪
موبيل	٤ ٪	٤٫٥ ٪
الفرنسية	--	٣ ٪

والغاز اكثر من ٥٥ ٪ من احتياطي الغاز العالمي .

<u>تطور الاحتياطي العالمي :</u>

الاوابيك	١٩٧٣	٥٠٫٨ ٪
	١٩٨١	٥٠٫٧ ٪
الاوبيك ماعدا البلاد العربية		
	١٩٧٣	١٦٫٨ ٪
	١٩٨١	١٥٫٧ ٪
امريكا الشمالية	١٩٧٣	٧٫٦ ٪
	١٩٨١	١٤ ٪
الكتلة الاشتراكية	١٩٧٣	٢٠٫٧ ٪
	١٩٨١	١٣٫٨ ٪
اوربة الغربية	١٩٧٣	٢٫٣ ٪
	١٩٨١	٣٫٧ ٪
باقي العالم	١٩٧٣	٠٫٦ ٪
	١٩٨١	٣٫٦ ٪

البند الثاني : السيطرة على انتاج خام البترول العالمي :

" اذا استبعدنا انتاج الولايات المتحدة الامريكية والكتلة الشرقية . فان انتاج الشركات السبع يمثل ٨٨٪ من انتاج باقي العالم من البترول الخام " (١)

= اخذت هذه الاحصائية من تسويق البترول - د. صديق محمد عفيفي صفحة ٣٤٧ نفس المرجع .

(٤) اتسعت مهام سوناطراك بعد ١٩٧١/٢/٢٤ و ١٩٧٢/٤/١٢ كالتالي :

التنقيب : اتسعت المساحات العائدة لسوناطراك من الف كم٢ مربع فيء نهاية سنة ١٩٦٦ الى ٨٠ الف كم ٢ عام ١٩٧١.

و ١٥ الف كم ٢ تساهم في ملكيتها مع شركات اجنبية .

- وتملك سوناطراك ٥١٪ من اسهم الشركات المختصة بالتنقيب والاستخراج

- ارتفعت نسبة مساهمة سوناطراك في الانتاج الخام من ١١٪ سنة ١٩٦٦ الى ٧٧٪ سنة ١٩٧١.

- في مجال استثمار الغاز الطبيعي من ٠٠ ٪ الى ١٠٠ ٪

- المرجع : النفط بين السياسة والاقتصاد . د. عبد المنعم عبد الوهاب منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع - الكويت - صفحة ٢٥٧ و ٢٥٨ .

(١) المرجع : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الامين العام السنوي الثامن د . علي احمد عتيقة ، صفحة .

(٢) صفحة ٦٨٥ نفس المرجع - محمود رشدي .

واذا كان انتاج هذه الشركات من الزيت الخام يمثل سنة ١٩٤٩ ، ٥ر٥٤ ٪ فان نفس النسبة او تزيد قليلا تحققت سنة ١٩٦٩ ، حيث وصلت الى ٤ر٦٤ ٪ من الانتاج العالمي للنفط الخام .

وبعد سنة ١٩٦٩ عرفت صناعة النفط ازمات في منطقة الشرق الاوسط والشمال الافريقي بين شركات النفط والدول المضيفة التي مارست سيادتها :

١٩٥١ امم مصدق النفط الايراني وشركاته المنتجة .

١٩٥٢ ظهر مبدأ تقاسم الارباح في ايران (كونسورتيوم ايران) .

١٩٥٨ ظهر مبدأ التخلي الالزامي ، فاسترجع العراق ٩٩ ٪ من اراضي الامتياز .

١٩٧١ اممت الجزائر ٥٠ ٪ من اسهم الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر وكل ممتلكات الشركات الاجنبية .

١٩٧١ ظهرت اتفاقية طهران كنتيجة الاجراءات الليبية لتصحيح الاسعار وتعديل النظام الضرائبي .

١٩٧٢ تأميم النفط في العراق .

وفي شهر ديسمبر من هذا العام وقعت ست دول خليجية اتفاقية نفطية مع الشركات العاملة في الانتاج (اتفاقية نيويورك) حصلت بعض الاقطار على مبدأ تنازل الشركات التدريجي من حصص الانتاج (مقابل تعويض) وحصلت بعض الدول على ٢٥ ٪ من الانتاج الى ان وصلت في بعض الاقطار الى ١٠٠ ٪ .

وهذا يعني ان الشركات السبع قد انخفضت نسبة انتاجها ، وخفت سيطرتها اذ اصبحت الدول المنتجة هي التي تحدد الانتاج ، وهي التي تحدد الاسعار وهي التي تسيطر على التسويق .

ولكن يجب الا ننسى بان اكثر عقود التسويق للنفط الخام يكون على اساس فقد (فوب) اي تسليم الميناء المصدر . وهذا يعني ان الدول اصبحت مسؤولة عن الانتاج والاسعار والتسويق . فانها مقيدة بالنسبة للتسويق ، اذ تنتهي مهمتها التسويقية عند الميناء المصدرة وذلك بسبب سيطرة الشركات البترولية العالمية على نظم التسويق .

ولكي تتمكن الدول المنتجة من تسويق منتجاتها النفطية ، فلم تجد

منافسا من مشاركة الشركات العالمية في التسويق الخارجي للنفط .

البند الثالث : السيطرة على طاقة تكرير الخام العالمية :

" تسيطر الشركات السبع على طاقة التكرير العالمي بنسبة ٥٧ ٪ ١٩٥٠ . وانها تسيطر على ٧٥ ٪ من طاقة التكرير في نصف الكرة الغربي ، وعلى ٧٩ ٪ من تكرير نصف الكرة الشرقي .

واذا استثنينا الولايات المتحدة والمجموعة الاشتراكية فانها تسيطر على ٧٧ ٪ من طاقة التكرير في العالم " .(١)

وهنا تجب الاشارة ان الوطن العربي من اهم مناطق انتاج البترول في العالم حيث ينتج ٣١ ٪ من مجموع الانتاج العالمي سنة ١٩٧١ ، لكن نصيب التكرير قد بلغ ٣ر٨ ٪ من طاقة التكرير في العالم .

ونقدم هذا الجدول لاظهار طاقة التكرير في كل بلد سنة ١٩٧١ ، هذا مع العلم ان كميات الانتاج قد ارتفعت ولكن النسبة ما زالت ذاتها ان لم تقل في ايامنا .

وقد شهد العالم العربي زيادة في الانتاج بين ١٩٦٥ (- ١٩٧٠ وتعد من اعلى نسب الانتاج في العالم وصلت في الجزائر الى ١٢ر٥ ٪ وليبيا ٢٢ ٪ ومصر ٣٤ ٪ فانتاج الجزائر مثلا :

١٩٥٧	٨	الاف طن
١٩٥٩	١ر٥	مليون طن
١٩٦٠	٨ر٥	مليون طن
١٩٦٥	٢٦	مليون طن
١٩٧٠	٤٨	مليون طن
١٩٧٢	٥٢	مليون طن
١٩٨٠	خفضت الانتاج بنسبة ٢٥ ٪ (٢)	

(١) صفحة ٦٨٥ وما بعدها - نفس المرجع - محمود رشدي

(٢) راجع د. صلاح الدين الشامي و د. فؤاد الصقار نفس المرجع صفحة ٤٢٤ .

وهذا جدول يظهر طاقة التقطير في مصافي التكرير القائمة ، والتي تحت التنفيذ والمخططة لعام (الوحدة جالون برميل / يوميا) ١٩٥٠ .(1)

الجزائر عدد المصافي (٥) الطاقة القائمة (١١٥) تحت التنفيذ (٣٨٧) جملة (٥٠٢)

اي بنسبة ٩ ٪ من الانتاج .

البند الرابع : السيطرة على طاقة التكسير :

" السيطرة على طاقة التكسير تفوق اقتصاديا اهمية السيطرة على التكرير . وتستخدم طريقة التكسير للحصول على كميات اكبر من المنتجات ذات القيمة المرتفعة مثل (البنزين) ويتمتع مصنع التكسير بمرونة اعظم لانه يستطيع انتاج المواد الاساسية اللازمة للصناعات البتروكيماوية مثل المطاط الصناعي ، وعجائن البلاستيك " .

والسيطرة على طاقة التكسير العالمية تؤثر بالتالي على قطاع عريض من الاقتصاد العالمي بطريقة تفوق اهميتها على طاقة تكرير النفط .

وتمتلك هذه الشركات ٤٧ ٪ من طاقة تكسير الولايات المتحدة و ٥٣ ٪ من طاقة تكسير نصف الكرة الشرقي و ٥٥ ٪ من طاقة تكسير العالم كله .

واذا استبعدنا طاقة التكسير في الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاشتراكية فان هذه الشركات تسيطر على ٨٥ ٪ من طاقة التكسير في باقي انحاء العالم ، بالمقارنة مع طاقة التكرير بنسبة ٧٧ ٪ من طاقة التكرير في باقي العالم " .(2)

البند الخامس : السيطرة على وسائل نقل البترول في العالم :

يتم في التجارة الدولية نقل البترول الخام والمنتجات في الناقلات ، او عبر

---

(١) راجع منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط تقرير الامين العام السنوي السادس سنة ١٩٧٩ د. علي احمد عتيقة صفحة ٧٦

(٢) صفحة ٦٩٠ محمود رشدي – نفس المصدر .

الارض عن طريق الانابيب وينحصر نقل الخام خارج الولايات المتحدة من مناطق الانتاج الى معامل التكرير او موانئ الشحن .

- تقرير شركة الانجلو ايرانية : سنة ١٩٤٩ : ان شركتها التابعة تدير ١٣٠ سفينة حمولتها ٤٠٠٠٠٠ر١ طن بالاضافة الى ناقلات مجموع حمولتها ٢ مليون طن ، وبذلك تدير الشركة بطريقة مباشرة ١٤ ٪ من طاقة الناقلات العالمية .

- الهولندية / شل : سنة ١٩٤٩ : كانت تسيطر على ما حمولته ٤ مليون طن اي ١٦ ٪ من طاقة الناقلات العالمية .

- تمتلك شركة ستاندرد نيوجرسي على اسطول حمولته ٠٠٠ر٢١٢ر٢ طن .

- تمتلك شركة غولف ناقلات حمولتها ٥٧٩ر٦١٧ طن بالاضافة الى ٣١١٠٧٤ طن مستأجرة لمدة طويلة .

- تكساس سنة ١٩٤٨ : كانت تسيطر على ٠٠٠ر٨٠٠ طن وشركة ستاندرد كاليفورنيا على ٠٠٠ر٥٥٢ طن اي ان الشركات الامريكية الخمس تسيطر على حوالي ٢٠٪ من الحمولة لناقلات النفط . وكما يسيطرون على $\frac{٢}{٣}$ حمولة اسطول الناقلات العالمي المملوك ملكية خاصة .

اما خطوط الانابيب المهمة خارج الولايات المتحدة تمتلكها نفس الشركات العالمية السبع .

- خطوط انابيب افيسبنا بترولاكروز - تملكها كل من شركة ميني التابعة لشركة هولف ، وشركة كريول التابعة لشركة ستاندرد نيوجرسي .

- خطوط انابيب انديان ناشيونال (كولومبيا) تمتلك هذا الخط شركة انديان ناشيونال التي تتبع شركة انترناشيونال للبترول والمملوكة لشركة ستاندرد نيوجرسي .

- خط انابيب شركة غولف امريكا الجنوبية للبترول : وتمتلكه كل من شركتي موكوني فاكوم وشركة تكساس مناصفة مع شركة غولف امريكا للبترول .

- خط انابيب شركة بترول العراق - كركوك - حيفا وطرابلس - الشركة العالمية الكبرى للبترول .

- خطوط انابيب شركة الانجلو - ايرانية تملكها نفس الشركة .

- خطوط انابيب التابلاين - من الدمام في السعودية الى البحر المتوسط عبر الاردن سورية ولبنان وتمتلك، اربع شركات عالمية وهي : ستاندرد نيوجرسي ٣٠ % - ستاندرد كاليفورنيا ٣٠ % سوكوني فاكوم ١٠ % تكساس ٣٠ % هذا زيادة على ما تمتلكه من خطوط في فنزويلا البحرين وكندا . (١)

البند السادس : السيطرة على التسويق :

"وربما لاتبلغ السيطرة على تسويق اية خامة صناعية اخرى مبلغ السيطرة على تسويق البترول وتقوم الشركات العالمية السبع عن طريق شركاتها التابعة او المرتبطة بها ، بالتسويق المشترك للمنتجات في جميع مراكز الاستهلاك الهامة في العالم خارج الكتلة الاشتراكية .

- كل واحدة من الشركات العالمية السبع متكاملة رأسيا . فهي تقوم بجميع العمليات من الانتاج والتكرير والنقل والتخزين الى التوزيع بالجملة وبالمفرق . مع تملكها لمعدات التوزيع .

- انها القاعدة : ان يكون خط سير المنتجات البترولية من المنتج الى المستهلك عن طريق معدات وتسهيلات تمتلكها الشركات نفسها .

- ومن الواضح ان الشركات العالمية السبع تسيطر على وجه التقريب على جميع الاسواق العالمية وهذه السيطرة حتمية . وذلك لعدم وجود شركات اخرى تعمل في الاسواق العالمية . وعلى هذا الاساس المضمون لسيطرتهم على الانتاج والتكرير والنقل انشأت الشركات العالمية السبع تنظيمات تسويقية تصل الى مراكز الاستهلاك في جميع انحاء العالم .

وقوة هذه الشركات هائلة ويمكن اعتبارها غير قابلة للتحدي الا في بعض الاسواق المحلية (٢) ."

---

(١) صفحة ٦٩٥ - وما بعدها محمود رشدي - نفس المرجع .

(٢) صفحة ٦٩٦ - وما بعدها محمود رشدي - نفس المصدر .

المطلب الثالث : أهمية العلاقات بين الشركات في صناعة البترول العالمية :

بند ١ : الملكية المشتركة :

تخلق نوعا من تركز سلطة اتخاذ القرارات في يد عدد قليل من الافراد اذ يصبح من السهل فرض سياسة موحدة .

ومثال على ذلك / شركة بترول العراق : هي ملكية مشتركة بين استاندرد نيوجرسي وسوكوني والهولندية / شل والانجلو ايرانية وما يتبعهما من شركات .

وشركة بترول الكويت : تشترك في ملكيتها شركة غولف والانجلو ايرانية .

شركة ارامكو / تشترك في ملكيتها كل من ستاندرد كاليفورنيا - تكساس (تملكان كالتكس) وستاندرد نيوجرسي وسوكوني .

وهذه الملكية المشتركة موجهة اساسا نحو الملكية المشتركة للشركات وللانابيب وشهادات حقوق الاختراع واساليب التطبيق العالمي .

(التكنولوجيا والنقل ركائز استراتيجية في صناعة البترول) .

بند ٢ : تشابك المديرين :

على سبيل المثال : ومن اجل التفاهم المشترك يتكون مجلس ادارة شركة ارامكو الذي يقرر سياسات شركة ارامكو من عضو واحد من كل مجالس ادارات شركات ستاندرد نيوجرسي - ستاندرد كاليفورنيا - وتكساس ، وسوكوني فاكيوم بالاضافة الى مدير الشركة .

وان المديرين الممثلين لشركتي ستاندرد نيوجرسي وسوكوني فاكيوم في مجلس ادارة ارامكو هم انفسهم الذين يشتركون في توجيه السياسة البترولية لشركة بترول العراق .

وكذلك فان مديري شركة الانجلو ايرانية الذين يشتركون في وضع السياسة البترولية للعراق وايران هم انفسهم يشتركون مع مديري شركة غولف في تخطيط السياسة الانتاجية للكويت والسعودية .

وطالما ان المديرين في الشركات التابعة او المرتبطة هم انفسهم يشغلون مناصب مدراء في مجالس ادارات الشركات الام ، ونظرا لموقعهم هذا فان هؤلاء الافراد انفسهم يؤثرون على القرارات المتعلقة بنشاط الشركات في الشرق الاقصى واوروبة وفنزويلا والولايات المتحدة .

- ان هذه الشركات تعمل كعائلة مترابطة ، تحتفظ بالسيطرة على البترول من البئر حتى المستهلك النهائي .

- ان اهمية هذا التركيز الكبير لسيطرة الكارتيل يكمن في الحقيقة ، في ان تركز السيطرة يؤدي الى سهولة قيام واحترام تنفيذ الاتفاقيات العالمية الخاصة بسياسات الانتاج والاسعار .(١)

(١) نفس المرجع : محمود رشدي صفحة ٧٠٠

مطلب٤:علاقة الشركات النفطية بأنظمة الحكم الغربية :

ليس سرا " الاجتماع السنوي التقليدي الذي ينعقد بفندق (ولدورف استوريا) لجمعية الصناعيين الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية " هؤلاء الأعضاء هم مبدعو الاستراتيجية الأمريكية " (١)

وان تأثير الاحتكارات في سياسة الحكومة لا ينقطع دقيقة واحدة ، فمن ١٩٣٣ يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى " المجلس الاستشاري لرجال الأعمال لدى وزارة التجارة "(٢) ويضم هذا المجلس ممثلي شركات : دوبون ،جنرال اليكتريك يونايتد ستيكس ستيل - وستاندارداويل كومباني ، وفورد موتور كومباني ..

وفي نادي أوساط الأعمال : يجتمع هذا المجلس أكثر من ست مرات سنويا . مع الوزراء وكبار موظفي الحكومة ، ويتبادلون معهم الرأي حول الوضع الاقتصادي في البلد (داخليا") وفي العالم كله .

وان نظرة موضوعية على تركيبة الكونغرس في الولايات المتحدة ، تنبئنا بالعلاقة الوطيدة بين شركات الاحتكار والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في هذا البلد :

يتركب الكونغرس الأمريكي من ٥٢٩ عضو سنة ١٩٦٥ منهم :

حقوقيين يخدمون الاحتكارات	٣١٤	عضوا".
صناعيون - تجار - رجال أعمال	١٦٤	
ملاك أراضي - اقطاع	٢٢	
من فئات مختلفة (أطباء ..)	٤٧	
عمال . وفلاحين	..	لا يوجد (٣)

(١) - راجع : العالم الحر أين هو .

روزنتال . دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية موسكو ١٩٦٥

(٢) - راجع روزنتال - نفس المرجع صفحة ٣٠

(٣) - راجع روزنتال نفس المرجع صفحة ٣١

ولو نظرنا الى انتماء أعضاء الحكومة الطبقي لوجدنا النتائج الآتية (في عهد كنيدي) :

الرئيس كنيدي - مليونير وابن مليونير كبير .

نائب الرئيس جونسون (مليونير) .

وزير الخارجية دين راسك : رئيس مؤسسة روكفلر .

وزير الدفاع (ماكنامارا) : رئيس فورد موتور كومباني سابقا" - ومدير البنك الدولي .

وزير البحرية (جون كونيلي) : أقرب انسان الى ملك البترول في تكساس .

وزير المالية (دوغلاس ديللون) : رئيس الشركة المالية (دبللون ريدأندكومباني).

- ويستفاد من أقوال الصحفي الأمريكي ((دريوبيرسون)) ان حكومة واحدة . سواء أكانت حكومة الجمهوريين أم حكومة الديمقراطيين . لم تخلُ طوال ٢٠ سنة من ممثل واحد من شركات وول ستريت الرئيسية الثلاث : " دبللون ريدأندكومباني " براون برازرس هاريمان آند كومباني " . " تشايزمانهاتن بنك " (١)

- ويقول هانتر (لقد غدت الشركات على درجة من القوة والجبروت بحيث أنها تتسرب الى جميع زوايا الحياة الامريكية ، وهي تشرف على كل الآلة السياسية في البلاد من أعلى الى أسفل ، وتكيفها وفق حاجتها (٢).

- وقال ويلسون وزير الدفاع الأمريكي السابق : " ما هو حسن للجنرال موتورز كوربوريشن حسن للولايات المتحدة الامريكية (٣)

- وفي تموز سنة ١٩٧٣ أسس دافيد روكفلر (٤) (صاحب شركات ستاندرد) ما سمي باللجنة الثلاثية . وتضم كلا من : جيمي كارتر . وسيروس فانس . عضوين في اللجنة منذ تأسيسها وكان بريجنسكي . الذي تولى رئيس مجلس الأمن القومي . مديرا" للجنة الثلاثية (٥) . ومهمة هذه اللجنة العلنية هي : تنمية العلاقات بشكل

---

(١) بلغت ميزانية هذا المصرف سنة ١٩٧٣ ، ٧ر٣٦مليارردولار حسب ما وردفي مذكرة الجزائر المقدمة لمؤتمر رؤساء دول الاوبيك سنة ١٩٧٥

(٢) - راجع روزنتال ، نفس المرجع صفحة ٣٢

(٣) - راجع روزنتال ، نفس المرجع صفحة ٣٣

(٤) - رئيس بنك شتيزمانهايتن أقوى بنك في العالم والقابض على معظم الاحتكارات النفطية الامريكية .

(٥) - راجع : كارتر والشوية في الشرق الاوسط . المؤلف طاهرعبدالحكيم ،دار ابن خلدون صفحة ١٥

أوثق بين الولايات المتحدة وأوروبة الغربية واليابان .

تشكلت هذه اللجنة من ٢٠٠ عضو ، من هذه المناطق الثلاث (الولايات المتحدة . أوروبة الغربية واليابان) منهم حوالي ٧٠ عضوا أمريكيا مهمتهم: مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة بين بلادهم ووضع الحلول لها .

وكانت مبادرة دافيد روكفلر ، قد جاءت نتيجة الازمة الاقتصادية التي مر بها اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٠ - ١٩٧١ والتي تمثلت :

- تزايد معدلات التضخم في الولايات المتحدة .
- استمرار الانخفاض في الانتاج القومي الامريكي بنسبة ٢ - ٣ ٪
- استمرار انخفاض حصة الولايات المتحدة في اجمالي الانتاج الرأسمالي العالمي، ٥ر ٠/٠ سنة ١٩٥٠ الى ٥ر٤٠ ٪ سنة ١٩٧١
- استمرار الانخفاض في الغطاء الذهبي للدولار الأمريكي . من ٧٤ ٪ (نسبة التغطية الذهبية) في مطلع الخمسينات الى ٥ر١٦٪ سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤
- استمرار ترابط العجز في الميزان التجاري .
- دراسة الضغوط التي يواجهها الاقتصاد الامريكي (ضغوط وقائية) من قبل أعضاء السوق الاوروبية المشتركة واليابان .
- مشكلة تعويم العملات ومنافستها للدولار . في الأسواق العالمية .

والهدف من هذه اللجنة . هو محاولة اعادة اخضاع سياسات واقتصاديات هذه البلاد " أوروبة الغربية واليابان " لمصالح سياسات واقتصاديات الاحتكار الامريكي .

- يتفق روكفلر - كيسنجر واليماني على أن تسوية أزمة الشرق الاوسط (فلسطين) تكون مرتبطة مع قضية الطاقة .
- حاول العرب في الخمسينات استعمال النفط لتثبيت الحقوق العربية في فلسطين . فرفضت دول البيبان الثلاثي - ربط النفط بالسياسة وفلسطين .
- والآن جاء روكفلر وكيسنجر واليماني ليثبتوا الصهاينة في فلسطين وليربطوا هذا التثبيت مع قضية البترول . (أكثر العرب الرسميين موافقون .والشعوب العربية رافضة) .

- وعندما عين (روكفلر) هانري كيسنجر وزيرا للخارجية الأمريكية ـ عين معه لجنة عمل مزودة بخطة جاهزة لمعالجة قضية الشرق الاوسط مترابطة مع قضية الطاقة .

وطبعا قد استجاب لهذه الخطة الشيخ زكي اليماني حينما صرح بتاريخ ١٢/١٧/ ١٩٧٦ بشأن الزيادة التي أقرتها أغلبية دول الاوبيك في أسعار النفط حيث قال :

ان بلاده تأمل في أن تقدر دول الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، الموقف الذي اتخذته السعودية ، وأن تتحرك من أجل تسوية لازمة الشرق الاوسط في جنيف (١).

- هذه الحقائق الموضوعية تدلنا دلالة واضحة وأكيدة عن علاقة الشركات النفطية العالمية بوضع الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية والسياسية في بلادها .

وفي النهاية : ان من ملك النفط ، ملك المال ، ومن ملك المال ملك كل شيء ، وسيطر على السياسة وآليتها ، وعلى السلطة ومجالسها ، وعلى الصحافة وتوجيهاتها .

المطلب الخامس : ـ علاقة الشركات النفطية العالمية بحكام البلاد المضيفة :

- أثناء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٦ وبينما كان الجيوش تتناحر في خنادق القتال كانت فرنسا وبريطانيا تضعان ملامح حدود الدول العربية الحالية وذلك ضمن اتفاقية سايكس بيكو كما أسلفنا .
- وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، تم استقلال سورية ولبنان، واذا استثنينا السعودية واليمن الشمالي ، فان جميع الدول العربية كانت تعاني من جيوش الاحتلال والقواعد العسكرية الجاثمة فوق أقاليمها .
- وفي الخمسينات تم انسحاب القوات البريطانية من قناة السويس ـ بعد حرب ١٩٥٦ وبفضل ثورة الجزائر ، تم استقلال كل من : تونس والمغرب (لتتفرغ فرنسا لاخماد الثورة الجزائرية .
- واذا استثنينا : مصر ، سورية ، والجزائر ، ثم العراق منذ ١٩٥٨ وليبيا منذ ١٩٧٠ فان أكثر أنظمة الدول العربية تقوم على أساس عشائري ـ قبلي، أوتوقراطي .

فالانتماء في أكثر هذه الدول هو انتماء للعشيرة أو القبيلة . والـولاء لزعيم العشيرة الذي هو رئيس الدولة .

فمصر تكاد تكون الدولة الوحيدة التي تمتلك مؤسسات دولة متكاملـة وباعتبارها تتمتع باستقلالها الذاتي منذ عهد محمد علي باشا سنة ١٨٤٠ " ثـم عزلها عن الدول العربية منذ سنة ١٩٧٧ واخراجها عن دائرة الصراع العربي — الصهيوني "

ومن التأثير على عنصر المساومة في عقود البترول بين الدول العربية والشركات النفطية الاحتكارية .

أمـا سـورية ، الجـزائـر ، العـراق وليبـيـا :

فانها ما زالت في مرحلة بناء مؤسساتها وهياكلها الأساسية (بنسب متفاوتة) ولكنها متشابهة الى حد كبير .

- وأكثر الدول العربية النفطية : ظهر فيها النفط قبل حصولها علىاستقلالهـا السياسي (ما عدا السعودية والعراق) .

فهي بشكل عام قد ورثت أوضاع الامتيازات النفطية ، التي فرضت عليها قبـل استقلالها والعلاقة النفطية في هذه الدول . من حيث التعاقد القانونـي، كانت تتم باتفاق بين الملك أو الامير أو الشيخ والشركة العاملة لقاء مبلغ معين من المال تدفعه الشركات للأمير عند بدء التنقيب ، وفي آخر كل سـنة (الدولة الحارسة) مقابل أن يؤمن لها الملك أو الامير الأمن (لأموالهـا والعاملين معها) .

- وكما أسلفنا لم يكن شعب المنطقة ولم يكن شيوخ وأمراء قبائلها أطرافا" في الصراعات التي حدثت بين الشركات البريطانية ، الفرنسية ، الالمانية ، والامريكية .

- وكل الاوضاع للشركات النفطية في المنطقة من حيث المصالح والحصص . تـم تثبيتها تحت المظلة العسكرية والسياسية للدول الغربية .

- بدأت الدول العربية تفكر في مصالحها النفطية بعد عام ١٩٥١ . أي بعدتأميم مصدق لنفط ايران والشركات العاملة . ولكن سقوط مصدق . كان درسا" لحكـام المنطقة ، فأحجموا منفردين عن القيام بأي عمل من أعمال السيادة فيما يخـص الثروات النفطية في بلادهم .

- حاول بعض الحكام في سورية الوقوف أمام مصالح شركة التابلاين (خطوط أنابيب من الظهران عبر الاردن سورية ولبنان) منذ سنة ١٩٤٨ ، ولذا لم تعرف سورية الاستقرار السياسي (كثرة الانقلابات حسني الزعيم - الحناوي ، الشيشكلي) .. الى أن جاء الحكم الوطني الشعبي " أول حكومة تنبثق عن الشعب وتعبر عن أمانيه من ١٩٥٤ - ١٩٥٨ حيث أعلنت الوحدة مع مصر واستمرت الى سنة ١٩٦١ .
- نجاح الثورة المصرية في تأميم القناة سنة ١٩٥٦ ثم العدوان على مصر ، وانهيار حلف بغداد سنة ١٩٥٨ ونجاح تيار القومية العربية . وظهور مؤتمرات القمة العربية خلف عبد الناصر ، ثم ظهور منظمة الاوبيك سنة ١٩٦٠/٩/١٤ .

بدأ العمل العربي في مجال النفط عملاً" جماعياً" . وهذا يعني أنه لا يمكن لأي بلد أن يقاوم بمفرده الشركات النفطية (ومن ورائها دولها - التي تمتلك وسائل تقنية وبشرية ومالية كبيرة وتتمتع بدعم معلن من السلطات السياسية في بلدانها . وقل ان شئت : هذه الشركات تسيطر على آلية الحكم في بلدانها .

وخلاصة القول :

- ان أكثر الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال وهي دول ذات مؤسسات غير مكتملة (ما عدا مصر) .
- ان اكثر الدول العربية يسودها النظام القبلي العشائري - فزعيم القبيلة أو العشيرة هو رئيس الدولة ، والانتماء للعشيرة أكثر من الانتماء للوطن والولاء لزعيم القبيلة يمثل الولاء للوطن .
- يخشى رؤساء الدول العربية منفردين مواجهة الشركات النفطية - لأنهم لم ولن ينسوا درس مصدق " ومصلحة الكرسي قبل مصلحة الوطن " .
- الدول التي حاولت الوقوف أمام الشركات الامريكية لم تعرف الاستقرار السياسي (كثرة الانقلابات) .

- بدء العمل العربي جماعيا ، مع تصاعد تيار القومية العربية ، بزعامة عبد الناصر " المؤتمرات العربية ، الاوبيك ، الاوابيك " .
- وراء الاحداث السياسية والعسكرية في البلاد العربية .. فتش عن شركات النفط
- كثيرا ما ارتبط الاستقلال السياسي للدول العربية بتوقيع اتفاقيات نفطية مع الشركات الاحتكارية .

المطلب السادس : - ملكية شركات النفط : الرأس المال ، والخبرة والتكنولوجيا

لا جدال فيه أن التقدم التكنولوجي يوفر للناس امكانية تحسين أوضاعهم المادية الى ما لا يقاس ، ولكن المصيبة الكأداء أن التكتيك في الغرب (الذي نتعامل معه تجاريا) هو ملك فئة قليلة جدا" من مالكي رأس المال والمسيطرين على دفة الشركات النفطية ، العاملة في بلادنا .

من حيث ميزانية بعض البنوك - أرقام ١٩٧٣ بمليارات الدولار (١) والتي تعطينا فكرة عن قوة هذه الشركات العالمية ، وتنظيمها الرأسي الذي يشمل المصارف أيضا .

بنك آف أمريكا (الولايات المتحدة الامريكية) :	٤ر٤٩	مليار دولار
فايرست ناشيونال (ولايات متحدة) :	٤٤	مليار دولار
تشايز مانهاتين (روكفلر)	٧ر٣٦	مليار دولار
داي - ايشي كانتيبو (اليابان)	٥ر٣٣	مليار دولار
بنك ناسيونال ده باري (فرنسي)	٩ر٣٢	مليار دولار
بركليز بنك (بريطاني)	٨ر٣٠	مليار دولار
فودجي بنك (اليابان)	٢٩	مليار دولار
سوميتومو بنك (اليابان)	٨ر٢٩	مليار دولار
ناشيونال وست مقشستر (بريطاني)	٥ر٢٧	مليار دولار
سانوي بنك (المانيا الاتحادية)	٥ر٢٧	مليار دولار
المجموع :	١ر٣٥١	مليار دولار .

(١) - راجع المذكرة المقدمة من الجزائر الى مؤتمر ملوك ورؤساء دول البلدان الاعضاء في منظمة الاوبيك ١٩٧٥/٩/٤

ومجرد مقارنة مع عائدات النفط لبلدان الاوبيك ١٩٦٤ تظهر ضمنا قوة المصارف الاجنبية التي تسيطر عليها الشركات النفطية . هذا مع العلم بأن عائدات أوبيك بدأت بالانخفاض منذ عام ١٩٨٠ والانحدار المخيف منذ سنة ١٩٨٥ وبنفس الوقت ارتفعت ميزانيات المصارف المذكورة اعلاه حيث أن ميزانية كل مصرف يتجاوز أضعاف أضعاف ميزانيات دول نفطية مجتمعة عائدات النفط لبلدان الاوبيك ١٩٧٤ بمليار الدولارات .

العربية السعودية	٢١ر٢١٣	مليار دولار
الكويت	٦٢٣٢ر٠	مليار دولار
العراق	٧ر١٦٨	مليار دولار
ليبيا	٦ر٦٥٢	مليار دولار
الامارات العربية	٤ر٨٢٣	مليار دولار
الجزائر	٤ر١٦٢	مليار دولار (١)
قطر	١ر٧٨٣	مليار دولار
ايران	٢٠ر٢٣١	مليار دولار
نيجيريا	٨ر٦٨٠	مليار دولار
اندونيسيا	٤ر٧١٨	مليار دولار
فنزويلا	١٠ر٧٤١	مليار دولار
الاكوادور	٠ر٧٠٧	مليار دولار
المجموع :	١٠٤	مليار دولار .

(١) - قيمة صادرات الجزائر : خام ومنتجات وغير نفطية " مليون دولار " .

نفطية	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
	١٤٨٠	٤٣٨٤	٣٩٠٩	٤٥٠٣	٥٥٣٥	٥٨١٦	٧٨٥٢	١١ر٨٦١
غيرنفطية	٣٠١	٤٢٦	٣٦٧	٣٨٣	٣٩٣	٥٢٩	٦٧٦	١٦٩

انخفضت نسبة النفط ٢٥ ٪ قرار تخفيض الانتاج .

د . علي احمد عتيقة ،تقرير الامين العام لمنظمة الاوابيك ١٩٨١ .

ولو تطرقنا الى مقارنة هياكل الاحتياطات بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الاوبيك لأفزعتنا الارقام . التي تدحض كل ادعاءات الغرب والولايات المتحدة ، والسيولة الدولية التي تستحوذها البلدان الاعضاء في منظمة الاوبيك ، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

في شهر اكتوبر ١٩٧٤ وهي تتوزع كالتالي[١] " بملايين الدولارات " .

	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	منظمة الاوبيك
ـ ذهب :	٣٨٠٠٥ر٤	١٤٣٣ر٨
ـ حقوق السحب الخاصة :	٨٦٠٢	٤٦٦ر٢
ـ حصص في صندوق النقد الدولي .	٧٢٤٠ر١	١٣٦٧ر٩
ـ عملات صعبة	٨٢٧٤٢ر٢	٣٥٣٥٧ر٥
المجموع	١٣٦٧٩٠ر٥	٣٨٥٨٣ر٤

من هذه الارقام نلاحظ أن احتياطات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة لاحتياطات منظمة الاوبيك هي كالتالي :

أضعاف المرات :

٢٦ مرة للذهب

١٨ مرة لحقوق السحب

٥ مرات لنصيبها في صندوق النقد والاحتياط

٢ مرتان بالنسبة للعملات الصعبة (x)

(١) ـ الارقام مأخوذة نفس المرجع : مذكرة الجزائر سنة ١٩٧٥ .

(x) ـ الاحتياطي النقدي بملايين الدولار في الجزائر

١٩٧٣-١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ المرجع د . مصطفى كامل السعيد ابراهيم .

١١٤٢-١٦٨٩ ـ ١٩٥٣ ـ ١٩٨٢ الشركات المتعددة الجنسية سنة ١٩٧٨ صفحة ٨٥

وتعكس هذه النسب توزعا متباينا للغاية لاشكال السيولة التي تملكها البلدان الاعضاء في المنظمتين .

القوة الادارية والفنية :

قد بلغ عدد الموظفين والفنيين في الشركات النفطية عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤مايلي:

	عـــدد الموظفيـــن		
	١٩٧٣	١٩٧٤	
شركة اكسون (أمريكية)	١٧٧ر٠٠٠	١٣٣ر٠٠٠	موظف
رويال دويتش / شـــل بريطاني هولندية)	١٦٨ر٠٠٠	١٦٤ر٠٠٠	موظف
تكساكو (أمريكية)	٧٤ر٩١٨	٧٦ر٤٢٠	
موبيـل (أمريكية)	٧٣ر٩٠٠	٦٨ر٠٠٠	
برتش بيترولـيوم (بريطانية)	٦٨ر٧٠٠	٦٨ر٠٠٠	
سوكـال (أمريكية)	٣٩ر٢٩٦	٣٩ر٥٤٠	
غولـف (أمريكية)	٥١ر٦٠٤	٥٢ر٧٠٠	
الايرانية (ايرانية)	٤٦ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	
الفرنسية (فرنسية)	٦٢ر٠٠٠	٢٧ر٤٠٠	
اينـي (ايطاليـة)	٨١ر١٢٢	٩٢ر٢٤١	(x)

(x) – اخذت هذه الارقام من : د . صديق محمد عفيفي نفس المرجع صفحة ٣٤٧ ومابعدها

– تطور عدد العاملين في سوناطراك " ألف عامل " .

٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧٧	١٩٧٤
٩	٤٢٣	٩٥٥	٥٦٢٩	٦٧١٧	٨٦٨٣	١٠٩٦٠	١٩٧٠٢	٣١٠٠٠

١٩٧٦	١٩٧٩	
٥٩٦٢٣	٧٣٨٧٠	كتابة الدولة للتخطيط سنة ٧٨ الجزائر في بعض الارقام .

وكان عندها سنة ١٩٧٦ : اطار فني ١٢٣

اطار اداري ٢٢

تقني فني ١٤٤

تطبيق اداري ١٢٢

تنفيذ فني ٣٢٧

تنفيذ اداري ٠٧ ـ ـ ـ ـ ـ ـ *

٧٥٠

مهندسين ١٠٦ في بومرداس ١٩٧٦

فنيين ٦١٧

*٧٢٣

اذا كان عدد الموظفين في هذه الشركات من حيث الكم يفوق أضعاف أضعاف العاملين في أية شركة وطنية . هذا ناهيك عن النوع (نوعية الموظف ، خبرته ،كفاءته مستواه العلمي،تخصصه ....

السيولة النقدية الدولية :

مقارنة بين بلدان منظمة الاوبيك وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " بملايين الدولارات " ، اكتوبر* سنة

دول الاوبيك		دول منظمة التعاون			
الاكوادور	٢٣٤	استراليا	٤٣٦٣	ايرلندا	١٢١٦
فنزويلا	٤٨٣٠	النمسا	٣٠٨٧	ايطاليا	٦٩٢٢
العربية السعودية	١٠٥٥١	بلجيكا	٥٢٨٦	اليابان	١٣٤٥١
ليبيا	٣٨٢٧	كندا	٥٨٠٩	هولندا	٦٩٦٣
اندونيسيا	٢٠٢٦	الدانمرك	٧٧٤	النرويج	٢٠٦٣
العراق	٣٠٣٥	فنلندا	٧٠٤	البرتغال	٢٥٦٢

* – المرجع رابح محيط – البترول الجزائري (بالفرنسية سنة ١٩٧٤ مطبعة آ ب الجزائر

* – نفس المرجع

* – المصدر صندوق النقد الدولي من مذكرة الجزائر ١٩٧٥ لرؤساء ملوك مؤتمر الاوبيك .

الكويت	١١٥٧	فرنسا	٨٩٠٨	اسبانيا	٦٣٤٤
ايران	٦٣١١	المانيا الاتحادية	٢٢٠٩	السويد	١٧١٥
الجزائر	١٩٢٨			سويسرا	٧٥٠١
نيجيريا	٤٥٨٣			تركيا	٢١٤٤
المجموع :	٣٨٥٨٣	اليونان	٩٥٣	بريطانيا	٧٥٤٧
		ايسلندا	٤٣		
				الولايات المتحدة	١٥٧٨٠
				نيوزيلانده	٣٤٩

المجموع : ١٣٦٥٩٠

وقد أصدر بنك بروكسيل احصائية في اكتوبر سنة ١٩٧٤ ضمنها أن العائدات النفطية لدول منظمة الاوبيك قدرت سنة ١٩٧٤ بـ ١١٠ مليار دولار ، استنفذت الايرادات منها ٤٩ مليار فقط * والباقي أي ٦١ مليار دولار . شكلت الموجودات الخارجية لدول منظمة الاوبيك .

وهذه المعطيات الاساسية قد أيدتها احصائية مو رغان فوارنتي تروست كمباني (جانفية ١٩٧٣ وتشير هذه المعطيات بأن القدرة الاقتصادية الاستيعابية لدول منظمة الاوبيك ضعيفة وهذا ناتج من ضعف الهياكل والمؤسسات والقطاعات الاساسية الاقتصادية منها والاجتماعية .

نلاحظ أن الجزائر من أكثر الدول النفطية استيعابا" لعائداتها من الارقام التالية :

جدول تصدير أموال وخدمات (ملايين الدولارات)

		١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
تصدير	أموال	١٨٢٩	٥٩١٢	٦٧٤٠	٩٤٨٥	١٣٦٥٣
	خدمات	١٤٥	٣٤٠	٣٩٤	٦١٢	٧٧٨٩

* المصدر : د . احمد عتيقة التقرير السنوي سنة ١٩٨١

جدول استيراد أموال وخدمات (ملايين الدولارات).

		١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
استيراد	أموال	٦١٤١	٦١٩٧	٧ر٢٩٣	٨ر٧٩٧	٩ر٥٩٥
	خدمات	٦٨٥	٢٧٩١	٣ر٢٩٥	٤ر٣٤٤	٤ر٩٥٥

بملايين الدولارات

مجموع دول الاوابيك تصدير	أموال	٢٢٦٨٣	٩١٩٤٦	٩٠٨٨٣	١٤٥٣٩٣	٢٢٠٣٣٧
	خدمات	٢٥٥٤	١٣٠٨١	١٥٥٠٧	١٩١٩١	٢٤٨٤٩

- نلاحظ : - أن ما تستورده الجزائر أكثر مما تصدر (عجز في الميزانية الخارجية .
- ان تصدير الخدمات لم يتجاوز حد ١٠٪

أي أن اعتماد دول الاوابيك الوحيد في تصديراتها الخارجية هو النفط (المصدر الوحيد تقريبا) .

وهذه الارقام التي أوردناها فيما يخص تصدير واستيراد الجزائر ،وتصدير دول الاوابيك للدلالة قاطعة على ضعف هذه الدول داخليا وتبيعتها لسوق النفط ،باعتبار النفط يكاد يكون المصدر الاساسي لدخلها القومي .

- ان هذه الشركات النفطية هي شركات قابضة (أي شركات عابرة للقوميات أي للقارات) ونحن نتعامل مرغمين مع هذه الشركات . باعتبارها تسيطر (كما رأينا) على التسويق الدولي للبترول .

وحسب مجلة فورتون فقد بلغ حجم الاعمال (رقم الاعمال) الذي حققته الشركات الامريكية الـ ٥٠٠ مبلغ ٦٦٧ مليار دولار . في نهاية ١٩٧٣ . كما حققت تراكما في موجوداتها بلغ ٥٥٠ مليار دولار .

وبلغ حجم الاعمال الاجمالي الذي سجلته الشركات العالمية الـ ٥٠ الكبرى سنة ١٩٧٣ بمبلغ ٣٩١ مليار دولار . حققت الشركات الخمس الاولى حجم أعمال قدره ١٢٠ مليار دولار ومنها :

جنرال موتورز	٣٥ر٨	مليار دولار
اكســـــون	٤٢ر١	مليار دولار
فـــــورد	٤٣	مليار دولار

هذه الشركات الثلاث يمكن أن تحقق حجم أعمال أكثر من مجموع الدول العربية النفطية وغير النفطية زيادة على أن هذه الشركات تمتلك مصانع الاسلحة العالمية ، والدول العربية خالية من أي مصنع متطور للاسلحة .

وقد بلغ ما يملكه بنك أف أمريكا من أموال في حزيران ١٩٧٤ ما مقداره ٥٥٫٧٤ مليار دولار أي ما يفوق السيولة الدولية التي كانت تملكها البلدان المنتجة للنفط آنذاك (٣٨ر٠ مليار دولار اكتوبر ١٩٧٤) .

الخلاصة :

ان هذه الارقام المذهلة تؤكد مدى تفوق الشركات النفطية ماليا ، اداريا ، فنيا وتكنولوجيا على الدول المصدرة ، وهنا تكمن قوتها الحقيقية .

** ** **

الفـــرع الثـالـث

المصادر البديلة للنفط والمتوافرة لدى المستورد " المشتري "

تغير المراكز النسبية للمصادر الاولية للطاقة :

ان صناعة البترول ذات طابع فريد من نوعه في أوجه كثيرة باعتباره أحد مصادر الطاقة العالمية وهذه الخصيصة فرضتها الخصائص المختلفة لصناعة النفط والعوامل المتحكمة فيها .

انه فريد من النواحي الفنية والاقتصادية أو السياسية . أو من حيث التشكيلات الهيكلية من جانب الملكية ومراكز القوى النسبية المتحكمة فيه . وهذه خاضعة للتغير المستمر ولتبادل مراكز القوى بين الانكماش والتوسع . ويلعب أطراف السوق النفطي دورا حاسما في السيطرة على السوق وهم : المنتجون ،والمستهلكون والشركات . (الحكومات المصدرة والحكومات المستوردة) .

ويؤثر المركز التنافسي للبترول بين مصادر الطاقة البديلة في قوة البائع وضعف المشتري كما يؤثر المركز التنافسي لنمو المصادر البديلة في قوة المشتري وضعف البائع .

المطلب الاول :

- تطور الاعتماد على النفط في الدول المستوردة او المستهلكة :

لقد زاد استهلاك أوروبة من البترول خلال الستينات من ٦١٢ مليون طن سنة ١٩٦٠ الى ١٠٤١ مليون طن سنة ١٩٦٥ . وعلى مدى أربعين سنة مضت كان استهلاك البترول يتزايد بمعدل ٥ر٦٪ سنويا . بينما تزايد استهلاك الفحم بنسبة ٦ر١ ٪ سنويا .

- واستهلاك العالم سنة ١٩٦٢ من الطاقة حسب النسب التالية : ٤٧ ٪ بترول و ١٨٪ غاز و ٣٣ ٪ فحم و ١ ٪ طاقة نووية و ٢٪ طاقة كهرومائية . -

كما شهد العالم نمو استهلاك الغاز بمعدل ٦ر٧ ٪ سنويا ووصل الى ما يعادل ٥٠٠ مليون طن زيت خام سنة ١٩٦٥ *

---

* -- ...

وبينما كان النفط يشكل ٣ر٨ ٪ من مجموع استهلاك الطاقة التجارية في العالم سنة ١٩٠٦ ارتفع الى اكثر من ٤٢ ٪ عام ١٩٦٨ والى نحو ٤٨ ٪ في عام ١٩٧٣ . بينما انخفض استهلاك الفحم من نسبة ٢ر٩٤ ٪ سنة ١٩٠٦ الى ٣٣٪ سنة ١٩٦٨ ثم الى ٧ر٢٠ ٪ ١٩٧٣ .

- كما أن الغاز الطبيعي شكل نسبة ١٨٪ كمصدر للطاقة سنة ١٩٨٠
- أما الطاقة النووية والمائية فقد ارتفعت نسبتها من ٥ر٨ ٪ سنة ١٩٦٨ الى نسبة ٢ر٨ ٪ سنة ١٩٨٠ * الى ١١ ٪ سنة ١٩٩٠ *

ان الطلب على الطاقة في قطاع الانتاج وقطاع الاستهلاك قد استأثرت به الدول الصناعية من مجموع الطاقة التجارية المستهلكة عالميا .

ففي سنة ١٩٥٨ : استهلكت الدول الصناعية ٦ر٨٩ ٪ من مجموع الاستهلاك العالمي .				
استهلكت الاقطار النامية ٦ر٠ ٪	=	=	=	=
وفي سنة ١٩٨٠ استهلكت الدول الصناعية ٨٦ ٪	=	=	=	=
= = النامية ١٢ ٪	=	=	=	=
= الاقطار العربية ٢ر١ ٪	=	=	=	=

وارتفع الطلب على الطاقة في البلاد العربية من ٣٤ مليون طن سنة ١٩٧٠ الى ١٢١ مليون طن سنة ١٩٨٠ . وفي الجزائر تحققت الزيادة على الطاقة بنسبة ١٠ ٪ سنويا .

ورغم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة فان نسبة استهلاك الفرد العربي بالنسبة للفرد في البلاد المصنعة ما زال دون المستوى .

فقد وصل استهلاك الفرد العربي حوالي ٧٥٧ كيلو غرام سنة ١٩٨٠ بينما كان المعدل العالمي لاستهلاك الفرد له هو ١٥٧٩ كيلو غرام . ويصل الى حوالي ٢٨٠٦ كيلو غرام في الدول المصنعة * .

---

* - راجع : د . علي احمد عتيقة صفحة ١١ اوراق الاوبيك - الكويت .
* - مذكرة الجزائر سنة ١٩٧٥
* - د. علي احمد عتيقة - اوراق الاوبيك ، صفحة ١٢

وهذا الجدول يبين معدل استهلاك الفرد عالميا سنة ١٩٧٠ ويظهر أهمية الطاقة في حياة شعوب الدول المصنعة ·

الدولة أو المنطقة	استهلاك الفرد من الطاقة بما يعادل كيلوغرام من الفحم
العالم	١٨٧٩
الدول الصناعية	٥٩١٤
الدول الاخرى	٣٣٠
الولايات المتحدة	١١١٢٨
كنـــدا	٨٩٩٧
بريطانيا	٥٣٥٨
اوروبة الشرقية	٤٤٠٤
اليابـــان	٣٢١٥
الهنـــد	١٨٩
نيجيريا	٤٥ *
اليمـــن	١٣

أما تقديرات استهلاك الطاقة في العالم فهي كالآتـي :

الســـنة	الاستهلاك بملايين البراميل من النفط / يوميا
١٩٦٢	١١١ مليون برميل
١٩٨٠	١٦٢ مليون برميل
١٩٨٥	٢٠٢ مليون برميل
٢٠٠٠	٤٠٤ مليون برميل*

وتمثل منظمة الاوبيك على اساس معطيات ١٩٧٣ من :

٥٦٪ من انتاج النفط العالمي ·

٨٥٪ من صادرات النفط العالمي ·

٦٠٪ من احتياطات النفط في العالم ·

---

* — د · علي احمد عتيقة ـ صفحة ١٢ أوراق الاوبيك ٢

* — المصدر : د · صديق محمد عفيفي · نفس المرجع ـ صفحة ٧٩

* — د · [illegible] عفيفي — نفس المرجع ـ [illegible] ٨٠

بند ٣ - الطاقة الشمسية :

طاقة متجددة ونظيفة لا تؤثر على البيئة . وتحتاج الى تكنولوجية متقدمة لاستخدامها .

ويقدر تقرير المؤتمر العالمي للطاقة . أنه اذا تم تطوير وتطبيق أسلوب الاندماج النووي . فان انتاج الكهرباء . سيتحرر من اعتبارات توافر المصادر. ويمتاز الوطن العربي بوفرة الطاقة الشمسية باعتباره من أكثر بلاد العالم تعرضا" لأشعة الشمس على مدار الفصول الاربعة . ويقدر بعض الباحثين بأن الاشعة الشمسية التي يتلقاها الوطن العربي تعادل . مرات ما يحتويه الكرة الارضية من احتياطات نفطية * وتستعمل الطاقة الشمسية في : تسخين الماء والتدفئة ، وتحلية مياه البحر ، وتصفيتها وتكييف المنازل . الزراعة ....اشارة الطرقات . وتحتاج هذه الطاقة الى حشد طاقات مادية وبشرية وتقنية . لتكون من الطاقات البديلة في الوطن العربي . وربما ستصدر مستقبلا بفضل العلم .

بند ٤ - الطاقة الحرارية الجوفية :

(جيوثيرمية) تتوفر على شكل مياه ساخنة ، أو أبخرة متصاعدة ، وهي متوافرة كثيرا في البلاد العربية (الجزائر : غور الاردن ، البحر الاحمر)

بند ٥ - الخشب والمخلفات الزراعية والحيوانية :

يستخرج منها الهيدروجين (لاتوجد احصائيات دقيقة) .

الفحم :

- - - - يمكن أن يكون الفحم هو احدى البدائل المتوافرة في أوروبة . ويمكن أن يستخرج منه زيت يشبه المستخرج من آبار البترول ويستطيع أن يحل محل البترول مثل : الميثين والميثانول .

ولذا وجدنا أنه منذ سنة ١٩٧٣ حافظ الفحم على نسبة استهلاكه وارتفعت نسبته قليلا بين أنواع مصادر الطاقة .

---

* - د . علي احمد عتيقة اوراق الاوابك ٢ صفحة ٢٩

وكلما كبر حجم المفاعل كلما قلت تكاليف انتاج الميغاواط الواحد، وانه في هذه الحالة يكون انتاج الطاقة أرخص من الفحم أو البترول في توليد الكهرباء . ولكنه في نفس الوقت يتضمن خطر الاشعاع النووي .

والمولد النووي نوعان :

- مفاعل الماء الخفيف النووي ، وهذا النوع السائد الآن في توليد الكهرباء .
- مفاعل المولد السريع النووي ، تكاليف انشائه أعلى بكثير من تكاليف انشاء مفاعل الماء الخفيف .

عدد المفاعلات النووية وطاقتها الانتاجية الحالية

	متوفرة				مخططة او تحت التنفيذ		الطاقة بالميغاواط	
					عدد المفاعل	الطاقة	الطاقة	الطاقة
	١٩٦٨		١٩٧٢		١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٥	١٩٩٠
	عدد	طاقة	عدد	طاقة				
الولايات المتحدة الامريكية	١١	٨ر٢	٤٢	٢ر٢٥	١٠٧	٣ر٨٥	٢٩٩	٥٠٠
كندا	٢	٢ر٠	٦	٢	٩	٤	٩ر١٢	٢٠
فرنسة	٦	٩ر٠	٩	٤ر٢	١٣	٣ر٥	٧ر٢١	٤٠
المانيا الاتحادية	٣	٥ر٠	٨	٣ر٢	١٩	٩ر١٠	٢ر٣٨	٧٠
ايطاليا	٣	٦ر٠	٨	٦ر٠	٧	٥ر٢	٤ر١٤	٢٥
اسبانيا	١	٢ر٠	٤	٢	٩	٥ر٦	١ر١٤	٢٠
بريطانيا	٢٦	٢ر٤	٣٠	٣ر٦	٤٣	٤ر١٤	٢ر٤٤	٧٠
اليابان	١	٢ر٠	٥	٧ر١	٢٨	٩ر١٧	١ر٦٠	١١٠

ونلاحظ : أن أكثر الدول المستوردة للنفط العربي ، راحت تبني المفاعلات النووية كمصادر بديلة للنفط المستورد ، وهكذا تصبح هذه الطاقة قوة في يد مستوردي النفط للمساومة على العقود الطويلة .

بند ٣ - الطاقة الشمسية :

طاقة متجددة ونظيفة لا تؤثر على البيئة ، وتحتاج الى تكنولوجية متقدمة لاستخدامها .

، ويقدر تقرير المؤتمر العالمي للطاقة ، أنه اذا تم تطوير وتطبيق أسلوب الاندماج النووي ، فان انتاج الكهرباء ، سيتحرر من اعتبارات توافر المصادر، ويمتاز الوطن العربي بوفرة الطاقة الشمسية باعتباره من أكثر بلاد العالم تعرضا " لأشعة الشمس على مدار الفصول الاربعة ، ويقدر بعض الباحثين بأن الاشعة الشمسية التي يتلقاها الوطن العربي تعادل ٦ مرات ما يحتويه الكرة الارضية من احتياطات نفطية * وتستعمل الطاقة الشمسية في : تسخين الماء والتدفئة ، وتحلية مياه البحر ، وتصفيتها وتكييف المنازل ، الزراعة ،.... انارة الطرقات . وتحتاج هذه الطاقة الى حشد طاقات مادية وبشرية وتقنية ، لتكون من الطاقات البديلة في الوطن العربي ، وربما ستصدر مستقبلا بفضل العلم .

بند ٤ - الطاقة الحرارية الجوفية :

(جيوثيرمية) تتوفر على شكل مياه ساخنة ، أو أبخرة متصاعدة ، وهي متوافرة كثيرا في البلاد العربية (الجزائر : غور الاردن ، البحر الاحمر)

بند ٥ - الخشب والمخلفات الزراعية والحيوانية :

يستخرج منها الهيدروجين (لاتوجد احصائيات دقيقة) .

الفحم :

- - - - يمكن أن يكون الفحم هو احدى البدائل المتوافرة في أوروبة ، ويمكن أن يستخرج منه زيت يشبه المستخرج من آبار البترول ويستطيع أن يحل محل البترول مثل : الميثين والميثانول .

ولذا وجدنا أنه منذ سنة ١٩٧٣ حافظ الفحم على نسبة استهلاكه وارتفعت نسبته قليلا بين أنواع مصادر الطاقة .

---

* - د . علي احمد عتيقة اوراق الاوابيك ٢ صفحة ٢٩

منذه في المصادر : ومنذ سنة ١٩٧٣ بدأت الدول المستوردة للنفط تعمـــل بالتعاون فيما بينها لايجاد الطاقات البديلة ،لتضرب عنصر المساومة والقوة المتوفر بيد الدول العربية المنتجة للنفط .

في حال أن الدول المنتجة انتشت من سكرة الاسعار وارتفاعها وبالتالـــي ارتفاع المداخيل ولم تفكر في موقفها التفاوضي الضعيف الذي تحقق سنة ١٩٨٥

الفرع الرابــع: --

حالة المشترين في سوق النفط :

البترول في صورته الخام ، سلعة نمطية والدوافع الى شرائها كثيرة ولكن عدد المشترين قليل والطلب عليها قليل المرونة .

تعريف من هم المشترون ؟ :

الشركات البترولية السبع وشركة ايني الايطالية وبعض الشركات اليابانية وهذه الشركات تزود دول وشعوب أوروبة الغربية ، ثم اليابان ثم الولايـــات المتحدة الامريكية .

باعتبار أن دول الكتلة الشرقية لاوروبا ، والدول الاشتراكية في آســيا دول تحقق الاكتفاء الذاتي ، ان لم تكن مصدرة للنفط والغاز ومنافسة للـدول العربية المصدرة ، أما دول العالم الثالث ، فان حاجتها للنفط قليـــلة ، واستعمالات النفط لديها محددة .

فتبقى أوروبة الغربية واليابان والولايات المتحدة هي السوق الأرســـع والوحيد أمام البترول العربي .

ومنذ سنة ١٩٧٣ بدأ التنسيق المحكم والفعال بين المشترين ، اذ انشأوا وكالة الطاقة الدولية ، وأصبح التنسيق أكثر كثافة بين الشركات النفطيـــة المستوردة ذاتها من جهة وبين الشركات النفطية والدول الغربية واليابان من جهة ثانية .

فظهر في السوق النفطية -- جدار المشترين ، ولعبت السياسات الحكومية دوراً فعالاً في تحديد حجم الطلب على النفط العربي .

واذا كان موقف الدول العربية سنة ١٩٧٣ اتخذ ارتجاليا" وبشكل غريزي وتلقائي كرد فعل على الاعتداء الصهيوني الامريكي الهولندي ، على الدول العربية (ارتفاع أسعار النفط) ٠

فان موقف المشترين كان بناء على استراتيجية بعيدة المدى تهدف الى :

- تحطيم وحدة صف البائعين ٠
- العودة الى التحكم بالاسعار عن طريق (العرض والطلب) الشركات المستوردة اي العودة الى ما كان عليه سوق النفط قبل سنة ١٩٦٠ ٠
- ومن الطبيعي أن يساعد على هذا الموقف ـ موقف المشترين ـ كل الهياكل والمؤسسات التشريعية والنظم القانونية والاتحادات الجمركية ، والاتحادات الاقتصادية والاحلاف العسكرية ، بل والانتماءات الحضارية كل هذا أثر في حالة سوق المشترين ٠

فأوروبة التي ارادها ديغول قوة ثالثة بعيدة عن هيمنة الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٤ ـ ٦٥

هي نعم قوة اقتصادية ثالثة ، والى جانبها اليابان (الدولة ذات النمط الاقتصادي الوحيد في العالم) ٠

هذه القوى الاقتصادية الثلاث (اوروبة الغربية ـ الولايات المتحدة الامريكية واليابان) ٠

وقفت كلها وقفة رجل واحد (بنسب متفاوتة من التصلب والتهديد باستعمال القوة ضد العرب) ، في سوق النفط ٠

- هذه الدول وشركاتها : تمتلك الاموال ، تمتلك الاسلحة ، تمتلك التكنولوجيا تمتلك الخبرة ، والشركات النفطية تمتلك التسويق للنفط خارج حدود البلاد المصدرة له ٠
- وخلقت ما يسمى بوكالة الطاقة العالمية ٠
- وبدأت تخطط علميا ، من أجل خلق طاقات بديلة ٠
- وأخيرا" استطاعت بعد عشر سنوات من عام ١٩٧٣ أن تسيطر على سوق النفط ثانية (كمية الانتاج ،وتحديد الاسعار من جانب المشترى) ٠

المطلب الثاني:

البترول والاستراتيجية السياسية الأمريكية :

بند ١ - :

- أنشأت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٣ ادارة تعني بشؤون البترول ويطلق عليها اسم (هيئة احتياطات البترول) وهي شركة مساهمة وبالرغم من طابعها التجاري الا أنها بنفس الوقت مؤسسة ذات طابع سياسي .

والهدف من انشاء هذه الهيئة هو تنمية مصالح البترول الامريكية والدفاع عنها حيثما كانت والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد البترول العالمية .

وتلعب هذه المؤسسة دور المؤيد والمدعم للشركات البترولية الامريكية في جهودها بمختلف الاساليب حسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان * .

وكانت الاستراتيجية الأمريكية المعلنة سنة ١٩٥٧ على أساس أن أوروبة الغربية هي مفتاح الدفاع من الولايات المتحدة الامريكية : وان الشرق الأوسط هو مفتاح الدفاع عن أوروبة الغربية وقد ظهر تطبيق هذه الاستراتيجية في مشروع ايزنهاور وأحلافه العسكرية (فشلت تلك الاحلاف نتيجة يقظة الشعوب - وانبعاث تيار القومية العربية) .

بعد أن أعلن عن التفوق النووي للاتحاد السوفياتي سنة ١٩٦٠ وما بعدها وبالسبق الذي حققه المعسكر الشرقي في مجال الصواريخ العابرة للقارات وغزو الفضاء تخلت الولايات عن مبدأ جعل المناطق الساخنة في العالم دائما بشكل متوتر وراحت تعيد ميزان القوى العالمي عسكريا" لصالحها وذلك بالسيطرة على المواقع الاستراتيجية الحساسة والعمل على تصفية حركات التحريروالتنظيمات الشعبية .

---

* - النفط بين السياسة والاقتصاد د . عبد المنعم عبد الوهاب - صفحة ٣١٦

نفس المصدر .

فابتدعت مبدأ الحرب المحدودة مثل حرب الفيتنام .

كما ابتدعت الحرب الخاصة حيث تخوض الولايات المتحدة هذه الحروب باستعمال قوات بلد حليف لها " حرب انطلاقة الحمامة " بمثال ذلك الحرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط . وهذه الحروب ولو أنها محلية من حيث المكان الا أنها ذات أهداف اقليمية محددة . وهي أداة لتطبيق مخطط استراتيجي أمريكي على النطاق العالمي .

وكان الرئيس نيكسون قد كلف لجنة على مستوى عال جدا بدراسة مشاكل ومصادر الطاقة في المدى البعيد .

كما أن روكفلر أسس في حويليه ١٩٧٣ ما سمي باللجنة الثلاثية مهمتها العلنية هي تنمية علاقات أوثق بين الولايات المتحدة وأوروبة الغربية واليابان . وكانت قضية الطاقة على رأس المشاكل التي تعنى بها هذه اللجنة (بريجنسكي مديرا للجنة وعضواها كارتر وفانسي) ونتيجة لحرب ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط مر العالم بفترة تسمى فترة المؤتمرات وهذه المؤتمرات كشفت أوراق الاستراتيجية الامريكية .

مؤتمر ستراسبورغ ١٩٧٤ (الدول ١٨) :

لم يكن مجرد مؤتمر عادي لدول السوق الاوروبية المشتركة اذ ناقش مشكلتين أساسيتين :

الاولى : مشكلة الطاقة من حيث واقعها وآثارها ومستقبلها على دول السوق المشتركة وعلى العالم ككل .

الثانية : مشكلة العلاقة مع الدول الصناعية الاخرى (الولايات المتحدة واليابان)

- ومن خلال دراسة مشكلة الطاقة طرحت مشكلة العلاقة بين دول السوق المشتركة والدول العربية المنتجة للنفط . (ماظهر المؤتمر أهمية هذه العلاقة وخطورتها بنفس الوقت) . وخاصة بعد أن اتخذت الحكومة الامريكية قرارا أعطت بموجبه مزايا للشركات التي تؤمن موارد اضافية من النفط المستورد الى الولايات المتحدة والبالغة (٥) خمسة دولارات لكل برميل مستورد .

- لم تستطع دول السوق الاوروبية اتخاذ قرارات حاسمة وأظهرت عجزها عن مواجهة التحدي الامريكي . ومن أسباب ضعف دول السوق هو مدى التلاحم والعلاقة الاستراتيجية بين الادارة الامريكية والشركات البترولية الاحتكارية . ومدى ترابط المصالح بين الطرفين . وأظهرت قرارات السوق مدى عجزها والصعوبات التي ستواجهها في حال نقص امدادات الطاقة خلال المرحلة القادمة . وأظهرت القرارات أن أوروبة تعتمد وبشكل أساسي على مصادر خارجية (شركات النفط الامريكية) في تأمين احتياجاتها من الطاقة .

- وسارت القرارات حول ثلاثة محاور :

الأول : خلق صيغة اوروبية أكثر تماسكا وأكثر قوة في مواجهة التحدي الامريكي ومحاولة تأمين مصادر اضافية وجديدة للطاقة .

وضع حد أعلى للاستهلاك خلال الفترة القادمة وحتى عام ١٩٨٣ .

الثاني: يجب على اوروبة أن تقيم علاقات مع الدول المنتجة للنفط على أساس المصالح المتبادلة وعلى أساس الحوار لفهم طبيعة المشاكل وتحديد العلاقات على ضوئها .

الثالث: مشكلة العلاقة بين أوروبة والدول الصناعية الاخرى (الولايات المتحدة واليابان) ودراسة التناقضات في المصالح الاقتصادية ومشكلة طابع المنافسة بينهما .

<u>وبعد موءتمر طوكيو :</u>

كان رأي الولايات المتحدة الامريكية هو : احتلال منابع النفط ، واعتبار الاقطار العربية مسوءولة عن المصاعب والمخاطر التي تواجه الولايات المتحدة بينما كان رأي دول السوق حل المشاكل عن طريق الحوار لا المواجهة . باعتبار أن المواجهة تخدم مصالح الولايات المتحدة فقط .

ظهر في الافق ظهور <u>مبدأ التسوية في الشرق الاوسط</u> . هذا المبدأ يخدم الاستراتيجية الامريكية . (اعتراف متبادل بين اسرائيل والدول العربية في ظل سلام أمريكي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (قرار ٢٤٢) عن طريق

التعويض والمشاريع الاقتصادية الانمائية في المنطقة .

بينما ربطت الدول الاوروبية الحل . بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تقرير المصير) .

وفي ١٩٧٦/١٢/١٣ حدد سيروس فانس . وزير الخارجية الامريكية أولويات المشاكل التي ستوليها حكومة كارتر اهتماما :

- قضايا الامن الدولي توثيق العلاقات مع الحلفاء وعدم التخلل من الحلف الاطلسي .
- المشاكل الاقتصادية الامريكية .
- الشرق الاوسط . يجب أن يعطى درجة عالية من الاولوية ولكن الجهود يجب أن تتوقف الى آن ندخل عن الشباك (اسرائيل) .

الشرق الاوسط هو في مقدمة القضايا بالنسبة للأمن الدولي والمشاكل الاقتصادية العالمية . " ترى الاستراتيجية الامريكية بأن الشرق الاوسط . والبحر المتوسط هما الأعمدة التي يقوم عليها حلف الاطلسي . وستسعى أمريكا للسيطرة على هذه الاعمدة " .

والشرق الاوسط هو مفتاح السيطرة الامريكية على أوروبة (الجسر الذي يؤدي الى السيطرة الامريكية) .

وقد كرر كيسنجر في ١٩٧٣/٢/٥ (في مؤتمر الدول المشتركة في الوكالة الدولية المنعقدة في باريس) التهديدات التي صدرت عن الرئيس الامريكي ووزير الخارجية الامريكي ووزير الدفاع . باحتلال منابع النفط الا أن اقتراحات كيسنجر قد رفضت بعد أن اتضحت أهداف اللجنة الثلاثية التي أنشأها دافيد روكفلر وهي :

السيطرة على منابع النفط .

وبعدها تتم السيطرة على سياسات واقتصاديات دول أوروبة الغربية واليابان .

وهذان الهدفان ما يزالان يشكلان الهدف الاستراتيجي الاول للسياسة الامريكية الخارجية .

- وبعد سنة ١٩٧٧ : أحرزت الاستراتيجية الامريكية بعض النجاح في منطقة الشرق الاوسط فاقامت الولايات المتحدة ولأول مرة قاعدة عسكرية أمريكية في شمال منابع النفط في سيناء " الانذار المبكر " .
- تم طوق منابع النفط بأحلاف عسكرية : حلف أمن الخليج ، حلف البحر الاحمر .

بعث سياسة المحاور في الدول العربية (وادي النيل ،شمال افريقية بلاد الشام ، ومنطقة الخليج) .

- خلق صراعات عسكرية ثنائية في المنطقة " تعريب الحرب " .
- حملات اعلامية ضد الاوابيك ومحاولة تحميلها الازمة الاقتصادية العالمية ومسؤولية التضخم وارتفاع الاسعار .

من هنا جاء الاهتمام الامريكي المبكر بعد حرب ١٩٦٧ بالمنطقة العربية حيث يوجد أكبر احتياطي بترولي في العالم . وحيث يتدفق البترول من البلاد العربية لأسواق أوروبة واليابان .

- ان أزمة الشرق الاوسط تعني بالنسبة للولايات المتحدة ، زعامة العالم الحر . وهذه الازمة هي أداة ضغط بيد الامريكيين على الاوروبيينواليابان لقبول العودة الى التكتل السياسي والعسكري والاقتصادي تحت زعامة الامم المتحدة .
- لأن البلاد العربية حلقة مركزية في أية استراتيجية عالمية ،لأنها مفتاح المتوسط والاحمر والخليج والاطلسي وغرب آسيا وشمال افريقيا والمحيط الهندي .

موقع استراتيجي ومادة استراتيجية يتوقف على من يحوزهما سيادة العالم .

* * *

الفصل الثاني

عناصر قوة البائع : " قوة المساومة لدى البائع "

الفرع الاول :

خصائص الدول المصدرة للنفط :

١ ـ سبق وأن أشرنا أن الدول العربية تقسم الى أربع مجموعات من حيث توافر النفط في اقاليمها ، ومن حيث اعتمادها على النفط كمصدر وحيد فيدخلها الوطني .

- مجموعة الدول التي يتوافر فيها النفط ، ويشكل مصدر دخلها الوحيد مثل : الكويت والبحرين وقطر .
- مجموعة يتوافر لديها النفط الى جانب ثروات طبيعية أخرى ، مثل الجزائر ومن المفروض الا يشكل النفط المصدر الوحيد للدخل الوطني .
- مجموعة لا يتوافر لديها النفط ، ولكن النفط يمر عبر اراضيها ، مثلالاردن
- مجموعة لايتوافر لديها النفط ولا يمر من أراضيها ،مثل السودان والمغرب .

والذي يهمنا في هذا السياق هو المجموعة الاولى والثانية ، حيث أن المجموعة الثانية بالرغم من وجود مصادر أخرى وثروات باطنية وسطحية متوفرة لديها ، الا أننا وجدنا هذه الدول تؤثر الاعتماد على النفط ، كمصدر للانتاج بالدرجة الاولى وكمادة للتصنيع الوطني بالدرجة الاولى أيضا حتى وصلت قيمة الصادرات النفطية في المجموعتين ما يفوق ٩٠ ٪ من مجموع الصادرات .

وان هاتين المجموعتين فضلتا الصناعات البترولية على غيرها في خطة التنمية لكل قطر على حده .

وبالنسبة الجزائر فقد علقت آمالا عريضة وأولت الاهمية للصناعات البيتروكيماوية ويتضح هذا من تقرير سوناطراك السنوي لعام ١٩٧٢ حيث جاء في التقرير:

" ان بناء المجمعات البيتروكيماوية العائدة لسوناطراك قد أملته رغبة الجزائر في تحقيق الثورة الصناعية في قطاع الهيدروكاربونات والانتقال من

من مرحلة تصدير المواد الخام الى مرحلة تصنيع قسم من انتاج النفط والغاز محليا . ولم يكن الدافع لتبني هذه السياسة التصنيعية من قبل الجزائر تجاريا بحتا .

فالتصنيع في بلد كالجزائر سواء في حقل البترو كيمياء أم غيرها من النشاطات الصناعية يبقى عاجزا عن بلوغ أهدافه . ان هو أقتصر على اقامة عدد من المصانع تنتج بقصد التصدير فقط .
وتظل بالتالي معزولة عن باقي فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني .

فبكونها صلة وصل بين العديد من النشاطات الاقتصادية . تمتاز الصناعة البتروكيماوية بقوة انعكاساتها الانمائية على القطاعات الاخرى . وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة . ويجب أن لا ننسى أهمية الاثر المضاعف للاستثمارات الذي يتطلب تحققه وجود سياسة عامة . تستهدف تخطيط وخلق تنمية المبادلات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .." . نستنتج من هذا التقرير ما يلي :

- ان تصنيع مشتقات النفط وبناء مجمعات البيتروكيمياء . كان تطبيقا لقرار سياسي وطني .
- يهدف القرار الى تسويق مشتقات النفط بعد تصنيعها محليا الى جانب تسويق النفط الخام .
- العمل على دمج الصناعة النفطية بكافة مراحلها في الاقتصاد الوطني بعد أن كانت معزولة عنه .
- بواسطة الصناعات الكيماوية تتطور الزراعة . كما تتطور الصناعات الاخرى .

وعلى هذا الاساس عملت الجزائر على محورين :

الاول : تصدير النفط الخام والمصفى من أجل الحصول على الاموال اللازمة للاستثمارات الصناعية الوطنية ورفع مستوى معيشة السكان .وتأمين الغذاء للشعب .

الثاني: بناء الصناعات البترولية ومحاولة دمجها في الاقتصاد الوطني .

- واذا نظرنا بشكل عام الى كل الدول المصدرة للنفط ، وجدناها تتلمس نفس الخطوات التي سارت عليها الجزائر ، وفي نفس المرحلة الزمنية المتقاربة جدا ٠

ولهذا المسار نتائجه المباشرة على سوق النفط من حيث :

- جميع الدول المصدرة للنفط متشابهة الى حد ما في مستواها الحضاري والمادي ٠
- جميع الدول المصدرة للنفط تعتمد في مواردها المالية على تصدير النفط الخام والمصنع من أجل تنميتها الوطنية (الاموال - استهلاكية واستثمارية) ٠
- النتيجة الهامة : أن كل دولة - على حدة - تحاول أن تجد أسواقا لنفطها عن طريق ابرام عقود تصدير طويلة الامد ٠
- خلق التنافس التسويقي بين هذه الدول باعتبار أن النفط السلعي المعروض للتصدير واحد ٠
- وبالتالي تؤثر المتطلبات القطرية الملحة للتنمية الاقتصادية ومواجهة التفجر السكاني ، وتنافس الدول المصدرة ، وبالتالي تقديم تنازلات تعاقدية للمستوردين سواء أكانوا شركات بترولية أو دول مستوردة ٠

المطلب الاول :

حالة سوق البائعين :

مر التسويق النفطي في العالم العربي بأربعة مراحل زمنية هامة :

الاولى : مرحلة تحديد السعر والانتاج من طرف الشركات الاحتكارية الاجنبية وقد استمرت هذه المرحلة منذ ١٩٢٠ الى سنة ١٩٦٠ حيث كانت الشركة المنتجة في كل قطر ، تحدد وبقرار منها ، كمية النفط المنتج ، وسعر البرميل الواحد ٠

أي أن المشتري كان يتحكم في الانتاج والاسعار ويسيطر على السوق النفطي فترة التجمد ٠

الثانية : أو مرحلة تحديد السعر والانتاج نتيجة لمفاوضات واتفاق بين المشتري والبائع وقد استمرت هذه المرحلة من سنة ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ نتيجة لتأسيس منظمة الاوبيك حيث أصبحت المفاوضات جماعية من قبل البائعين .

الثالثة : مرحلة تحديد السعر والانتاج من طرف الدول المصدرة أي مرحلة سيطرة السيادة الوطنية . على سوق البائعين، حيث أصبحت كل دولة تحدد الكميات المنتجة وفقاً" لمخططاتها المحلية . كما أن الدولة المصدرة هي التي تحدد السعر " للوحدة " ومن طرف واحد الا وهو البائع . واستمرت هذه الفترة من ١٩٧١ --- ١٩٨١ .

الرابعة : مرحلة العودة لمبدأ التفاوض على الاسعار بين البائع والمشتري ثم أخذ المشتري المبادرة بتحديد أسعار النفط المستوردة وما على الدولة المصدرة . الا الرضوخ واعلان الوزير المختص للسعر الجديد في السوق (سيطرة المشتري على السعر لتسويق النفط) .

وهذا مما يؤكد بأن سوق النفط خاضع للتغيير المستمر . ولتبادل مراكز القوى بين الانكماش والتوسع . كما هو خاضع لسيطرة أطراف السوق . وتتنازعه مراكز السيطرة . وقوى المساومة . ومما لا شك فيه أن عدة عوامل لعبت دورها في تحديد قوة حالة البائعين ومنها :

وجود حكومات مواجهة ، مؤتمرات القمة العربية ، وتكوين منظمة الدول المصدرة للنفط ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط ، ومجموعة دول عدم الانحياز ضمن الامم المتحدة . وسنعرض لهذه العوامل بايجاز :

المطلب الثاني :

١- وجود حكومات مواجهة : نتيجة لنكبة فلسطين ، واقامة الكيان الاسرائيلي ظهرت حكومات وطنية في البلاد العربية وكانت تلك الحكومات تعبر عن ضمير الراي العام العربي بالرغم من أنها لم تصل السلطة نتيجة نضالات طويلة .

و من طريق ديمقراطي • بل وصلت للسلطة من طريق الانقلابات العسكرية التي كانت عبارة عن ردة فعل فردية أو جماعية للتحدي السافر الذي مارسته الدول المستعمرة وشركاتها النفطية وغير النفطية في البلاد العربية والاسلامية •

- ظهور حكومة مصدق سنة ١٩٥١ حيث وصلت هذه الحكومة الى السلطة عن طريق ديمقراطي - برلماني والتأميمات التي أجراها مصدق على النفط الايراني والشركات الاجنبية العاملة في ايران •
- ظهور الحكم الوطني الديمقراطي في سورية ما بين ١٩٥٤ - ١٩٥٨ والذي كان دعامة لكل عمل عربي وطني • وكان تحديا للمصالح الاجنبية وللاحلاف العسكرية في المنطقة •
- ظهور ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والتي أفرزت عبد الناصر • وتأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ •

ثم التصدي للاحلاف العسكرية في المنطقة ، وحمل راية تيار القومية العربية الذي أثر في الاحداث النفطية منذ •

- انقلاب ١٩٥٨/٧/١٤ في العراق وتأميمات عبد الكريم قاسم لحق الامتيازات النفطية ثم فرض مبدأ التخلي •
- ظهور الثورة الجزائرية وانتصارها ١٩٦٢ ثم ظهور أول حكومة جزائرية ديمقراطية في سنة ١٩٦٣ •

ثم الانقلاب التصحيحي (ان صح التعبير) في ١٩٦٥/٦/١٩ وبالرغم من أن الحكومة الجزائرية استلمت السلطة نتيجة انقلاب عسكري • الا أنها كانت تعبر عن أماني الجماهير الشعبية في مواجهة الشركات الاجنبية • " كل المسؤوليين الجزائريين في السلطة • يشعرون بالظلم الذي فرضته اتفاقيات ايفيان والذي قبلته الجزائر على مضض فالظلم وحده لا يخلق الثورة وانما الشعور بالظلم هو الذي يخلق الثورة على الاوضاع " والتأميمات التي قامت بها سنة ١٩٧١ ودورها في تحديد اسعار النفط من طرف البائع •

- ظهور حكومة القذافي سنة ١٩٦٩ في ليبيا والتي لعبت دورا متقدما" في تطوير العلاقات النفطية ودورها في تحديد اسعار النفط من طرف واحد •

- ظهور الثورة الفلسطينية في المنطقة منذ سنة ١٩٦٥ وتهديد بعض فصائلها للمصالح الاجنبية في المنطقة وخاصة عام ١٩٦٨ - مما جعل الشركات الاجنبية تفضل التعامل مع المعتدلين خير من سيطرة الثوريين المتعصبين الوطنيين .

هذه الحكومات الوطنية كان لها تأثير على تسويق النفط وصناعته من حيث :

- أخذت هذه الحكومات مبدأ المرونة على قاعدة خذ وطالب دون توقف .
- خلقت شركات وطنية للنفط (اداة لتنفيذقراراتها) .
- استعملت حق السيادة في السيطرة على ثرواتها الوطنية .
- خلقت هياكل أساسية للتصنيع .
- حاولت تطوير مجتمعاتها من مجتمع بدوي زراعي رعوي الى مجتمع مصنع .
- قمة السيادة كانت في التأميمات التي مارستها على الشركات الأجنبية (تأميمات كلية وجزئية) .
- شاركت مشاركة فعالة وبارادة سليمة في مؤتمرات القمة العربية وفي تأسيس منظمة الاو بيك والاوابيك وحركة عدم الانحياز .
- سيطرت على تحديد الاسعار وكميات المنتجات النفطية .

المطلب الثالث :

٢ - مؤتمرات القمة العربية :

لعبت مؤتمرات القمة العربية النفطية دورا أساسيا في وحدة صف الدول المصدرة في مواجهة الشركات الاجنبية وبذلك امتلكت أعظم عنصر في قوة المساومة التعاقدية . وقد أسلفنا بأن أية دولة عربية مهما بلغت قوتها الاقتصادية . أو قراراتها الوطنية الثورية أو قوتها الاقتصادية أو طاقاتها البشرية .لاتستطيع أن تنفرد بمفردها في مواجهة الشركات النفطية . ولذا لعبت مؤتمرات القمة العربية العادية أو مؤتمرات القمة العربية النفطية دورا أساسيا في تضامن وتضافروتنسيق جهود الدول العربية المصدرة للنفط في مواجهة الدول المستوردة وشركاتها العملاقة .

وعلى هذا الاساس انعقد موءتمر البترول العربي الثامن في الجزائر في الفتـــرة الواقعة بين ٢٨ / ماى الى ٣ جوان ١٩٧٢ تحت شعار : نريد أن نكون أو لانكون.

وكان المؤتمر قد وجه اهتمامه الى ثلاثة موضوعات وهي :

- العلاقة بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول من جهة والـــدول المستوردة والمستهلكة للبترول والغاز الطبيعي من جهة ثانية .
- دور الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية البترولية .
- الجهود العربية المشتركة في مجال الاقتصاد والعلوم والتكنولوجية .
- وقد طرحت في الموءتمر نظرية الظروف المتغيرة في صناعة البترول والتـي أخذ الموءتمر بمبادئها في مناقشاته .

وان جميع التكتلات العربية (الحكومية) هدفت الى تنسيق الجهودوالتضامـــن فيما بينها لتظهر بمظهر وحدة الصف أمام منظمة الاوبيك وأمام الدول المستوردة وشركاتها . وكانت تهدف أيضا الى وضع خطوط وقنوات اتصال فيما بينها محددة واضحة وقوية . تخدم هدفين :

الاول : مواجهة التحديات الخارجية .

الثانية : بناء اتحاد اقتصادي فعلي وتكامل اقتصادي فيما بينها .

أثر الموءتمرات البترولية العربية في تطور الموقف العربي البترولي:*

خصت طبيعة الوطن العربي بثروات باطنية وثروات سطحية لاحصر ولا عد لها . هذا الوطن يعتبر من أغنى الاوطان . وفي الخمسينات . كانت الشعوب العربيـــة تعتبر من أفقر شعوب العالم .

وقد لعب النفط واستخراجه واستغلاله من طرف الشركات الاجنبية . وخلق الكيان الكيان الصهيوني في فلسطين . دورا أساسيا وفعالا وحاسما في التمرد علـــى التسلط السياسي والاحتلال العسكري والتبعية الاقتصادية والثقافية . وقد لعبت الجامعة العربية ادوارا ايجابية في التعريف على مخاطر الصهيونية وفي التعريف

* - راجع مقال : حسن رفعت الدمنهوري ، مدير ادارة البترول بجامعة الدول العربية والمنشور في مجلة البترول - المجلد التاسع - العدد الثاني مايو سنة ١٩٧٢ صفحة ١٥ وما بعدها .

بحقوق العرب المشروعة في ثرواتها الطبيعية وخاصة النفط .

وقد لعبت الحكومات الوطنية . والاحزاب المحلية دورها الى جانب الجامعة العربية في ترسيخ الصلات بين الدول العربية وخاصة من خلال موءتمرات القمة وموءتمرات الخبراء في شوءون البترول . على المستويين الرسمي والشعبي.

المطلب الرابع :

موءتمرات البترول العربية :

حتى عام ١٩٧٢ كان قد انعقدت ثماني موءتمرات للبترول العربي والهدف من هذه الموءتمرات قد تحدد بالنقاط التالية :

- توعية الجماهير العربية .
- تبادل المعلومات والاحصائيات الفنية والاقتصادية والقانونية ـ النفطية .
- تنسيق الجهود العربية في هذا الميدان .
- فتح آفاق التعاون بين الدول العربية المنتجة للنفط وغيرها من الدول المنتجة .

وقد حققت الدول العربية بعض النجاحات الناتجة عن الموءتمرات اذ وجدت بعض التوصيات صداها عند الحكومات . وأهمها :

بند ١) ـ مبدأ المشاركة في الارباح : نادت موءتمرات القمة البترولية العربية بضرورة العمل مع الشركات الاجنبية بمبدأ المشاركة في الارباح لصالح الدول المنتجة وعملا بما هو معمول به في بعض الدول المنتجة مثل : فنزويلا . وقد اتخذت عدة قرارات بهذا الصدد منها

- قرار رقم ١ في موءتمر القمة العربي الاول سنة ١٩٥٥
- قرار رقم ١ في موءتمر القمة العربي الثاني سنة ١٩٦٠
- قرار رقم ١ في موءتمر القمة العربي الثالث سنة ١٩٦٣ على شكل توصية .

وقد وجدت هذا القرارات صداها بعد اتفاقيتي طهران ١٩٧١/٢/١٤ واتفاقية طرابلس ١٩٧١/٤/٢ وسبقتها الجزائر في ١٩٧١/٢/٢٤(تأميمات ٥١٪ من حصة الشركات الفرنسية) .

بند ٢) – تقوية الجانب العربي في مواجهة الشركات العالمية : بعد ثـــورة العراق في ١٩٥٨/٧/١٤ ضعفت القوة التفاوضية للبلدان العربية علـى أثر تكتل الشركات الاحتكارية ووحدة عفها في مواجهة الحكومـــات الوطنية وتخفيضها للسعر المعلن سنة ١٩٥٩ من طرف المشتري .

– وظهرت فكرة تقوية القوة التفاوضية للدول العربية بعد أن نادت بانشـاء جهاز استشاري فيما بين الدول ذات الموارد البترولية سنة ١٩٥٩.

– قرار رقم ٣ موءتمر القمة للبترول العربـي الاول ١٩٥٩

– قرار رقم ٣ موءتمر القمة للبترول العربـي الثالث ١٩٥١

– قرار رقم ٣ موءتمر القمة للبترول العربـي الخامس ١٩٦٥

– قرار رقم ١ موءتمر القمة للبترول العربي السابع ١٩٧٠

– ونتيجة لموءتمرات البترول العربية – انبثقت فكرة منظمة الاوبيك سنة ١٩٥٣ وأسست في ١٩٦٠ .

– ونتيجة لموءتمرات البترول العربية – انبثقت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ١٩٦٨ .

– وكذلك وقعت اتفاقية التعاون والتنسيق في النشاطات النفطية بين شـركات النفط الوطنية العاملة في البلاد العربية بين (العراق – سورية – ليبيا – مصر – والجزائر)." دول الرفض العربي آنذاك)"

بنـد ٣) – من حيث تسعير النفط :

– موءتمر النفط العربي الاول سنة ١٩٥٩ : أصدر الموءتمر قراره الرابع الـذي يحدد أن أي تعديل في الطريقة المتبعة لتسعير البترول ومنتجاته . وأي تغيير في الاسعار نفسها ينبغي الا يتم الا بعد بحثه مع حكومات الدول المصدرة (مبدأ التفاوض) .

– الموءتمر الثاني ١٩٦٠ قرار رقم ٢ استنكر التجاء الشركات البترولية لخفض أسعار البترول الخام – حين الحصول على موافقة الحكومات (حين تبيض الشركات لمصداقية قرارات القمة) .

- المؤتمر الثالث سنة ١٩٦١ نادي القرار رقم ٩ بعدالة الاسعار (ظهرت فكرة العدالة في العقود الامتيازية) .
- المؤتمر الرابع سنة ١٩٦٢ : القرار رقم ١ فقرة ثانية : نادى بوجوب تجاوب الشركات للمطالب العربية واعادة الاسعار لمستوى ١٩٦٠ .
- المؤتمر الخامس : قرار رقم ٣ : طالب الدول بأن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيح قاعدة تسعيرها باتخاذ نقطة تعادل في أوروبة (روتردام) .
- المؤتمر السابع : قرار رقم ٤ : نادى بأن تعمل الدول العربية على ايجاد توازن بين أسعار البترول ومنتجاته من جهة وأسعار السلع المصنعة التي تستوردها الدول العربية من جهة ثانية .

وكان لهذه القرارات تأثيرها على الاسعار : اعتبارا من ١٩٧١/٢/١٥ الجزائر وليبيا ثم تبعتها الدول الاخرى .

ومن هذا التاريخ أصبح سعر النفط تحدده الدول المصدرة (البائع) ومن طرف واحد نتيجة تصلب الشركات وتعنتها في مواقفها التفاوضية .

ونجحت الدول العربية نتيجة المؤتمرات والمشاورات واتخاذ المواقف المحددة .

بند ٤) – من حيث تنفيق الربيع :

النفط مادة ناضبة واستخراجها يعني افراغ الوطن من ثرواته الباطنية وقد ظهر تشريع في الولايات المتحدة سنة ١٩٧١ حدد نسبة ٢٥ ٪ تعويضا لنضوب هذه المادة . وهذا التعويض يسمى الربيع .

وفي عقود الامتياز . كان الربيع يحتسب من جملة مصاريف التكلفة للانتاج . أي أن النفط يستخرج دون مقابل (علاوة نضوب . وهو انكار لحق الشعوب في سيادتها على ثرواتها الباطنية واستغلالها) .

ونتيجة مؤتمرات القمة العربية النفطية . أصبح الربيع خارجا عن نفقات الانتاج .

بند ٥) : أي مقابل نضوب . وأصبحت الدول العربية تتقاضى ٥ ٪ ثم ٥ر٦ ٪ الى ١٢ ٪ علاوة نضوب (ريع) .

وبعد اتفاقيات نيويورك ١٩٧٢/١٠/١٥ بين شركات النفط وست دول خليجية تنازلت الشركات للدول عن ٢٥ ٪ من حصتها في الانتاج . ثم من ٥ ٪ سنويا وتدريجيا الى أن أصبحت بعض الدول العربية تمتلك ملكية خاصة ١٠٠ ٪ النفط المستخرج من أراضيها وعلاوة النضوب أصبحت ١٠٠ ٪ .

بند ٦) ـ مبدأ التخلي :

التخلي الالزامي نتيجة التأميمات أو التخلي التدريجي نتيجة اتفاقيات تعاقدية .

وما كانت الدول العربية منفردة بقادرة على فرض هذا المبدأ على الشركات المنتجة وجعلها تتخلى عن امتيازاتها . الا بفضل وحدة الصف والموقف الواحد للدول العربية النفطية .

بند ٧) ـ التاميم :

لم تطالب به الجامعة العربية . ولم تقره المؤتمرات العربية . ولكنه كان مبادرة من الحكومات الوطنية من أجل تثبيت سلطانها وتأكيد سيادتها على ثرواتها . وقد لعب التضامن العربي دورا فعالا في دعم قرارات التاميم ،فلم تستطع الشركات اتخاذ قرارات مضادة لتأكدها من وحدة صف الدول العربية ، ومن دعم الجماهير العربية لهذه القرارات الوطنية .

بند ٨) ـ فكرة المشروعات المشتركة :

التصنيع . وامتلاك الغاز المصاحب للنفط وامتلاك الغاز الطبيعي ودمج البترول بالاقتصاد الوطني للدول المنتجة . هذه الافكار كانت وليدة الفكر العربي المتخصص ، اقتصاديا ، وفنيا وقانونيا ، ونتيجة أبحاث ودورات ومؤتمرات فكرية تبلورت هذه الامور . وجعلت بعض الدول العربية تتبناها منفردة وعلى رأسها الجزائر .

وكان المؤتمر السابع مثلا قد أوصى في قراره رقم ٣ بما يلي :

" رغبة في جعل القطاع البترولي في البلاد العربية المنتجة محـــــورا أساسيا لتعجيل التنمية الاقتصادية في تلك البلاد • ودمج هذا القطاع بالهيكل العام للاقتصاد الوطني الذي يتم بصورة خاصة عن طريق تصنيع البترول داخل البلاد المنتجة • وربط هذه الصناعة بكافة مراحلها بباقي قطاعات الاقتصـــاد الوطني ربطا عضويا متكاملا • يؤكد المؤتمرعلى جعل القطاع البترولي جزءا أساسيا من خطط التنمية الصناعية للدولة بهدف تنمية وحماية الدخل القومي •

- تخصيص نسبة من أرباح الشركات البترولية المساهمة في التطوير الصناعي وتدعيم الاقتصاد الوطني في البلاد العربية التي تعمل فيها هذه الشركات •

هذا ما أوصى به المؤتمر الخامس في توصيته رقم ٨ •

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر كانت قد اتخذت قرارا في شهر جوان يقضي بالزام الشركات بأن تحتفظ في الجزائر وبجزء من حصيلة مبيعاتها في الخارج وأن تعيد الشركات للجزائر ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من حصيلة مبيعاتها البترولية •

ان ما يمكننا قوله : بأن المؤتمرات البترولية العربية كان لها أثرها في:

- احداث وانشاء الشركاتالبترولية الوطنية •
- تحسين أسعار النفط والوقوف أمام تدهورها •
- الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط والغاز الطبيعي •
- تشغيل اليد العاملة العربية في مجال النفط •
- تنفيق الريع •
- استبقاء نسبة من أرباح الشركات في البلاد المنتجة •
- ممارسة الدول لحق الرقابة على الشركات واخضاعها لقوانينها الوطنية •
- تنظيم مبدأ التخلي •
- جعل قطاع النفط جزءا من خطط التنمية •
- اقامة المشروعات الصناعية المشتركة •

ولكن منذ عام ١٩٧٧ وخروج مصر من الجامعة العربية بدأ يدب الضعف والوهن في وحدة الصف العربي وتأكد هذا الضعف سنة ١٩٨٢ عندما غزت القوات الصهيونيـــة لبنان وقصفت ثلاث عواصم عربية " بيروت - بغداد - وتونس " •

ومنذ سنة ١٩٨٢ والعرب عاجزون حتى عن عقد مؤتمر قمة عربي . وبذلك فقدت الدول العربية أهم سلاح لها في مفاوضاتها مع الدول المستوردة للنفط وشركاتها الاحتكارية . مما أضعف حالة سوق البائعين وقوى حالة سوق المشترين.

الفرع الثاني

منظمة الأوبيك : مطلب ١ :

انشاؤها :

انشئت في ١٩٦٠/٩/١٤ بمبادرة من العراق ، ايران ، الكويت ، السعودية ،وفنزويلا .

ثم انضمت اليها قطر سنة ١٩٦١ . وأندونيسيا وليبيا سنة ١٩٦٢ والجزائر ١٩٦٩ ونيجيريا سنة ١٩٧١ ثم الاكوادور والغابون سنة ١٩٧٣ والخلاصة أنها تضم بلدانا من القارات الثلاث : آسيا - افريقيا وأمريكا اللاتينية .

وكل الدول الاعضاء في منطقة الاوبيك . ينتمون الى الدول السائرة في طريق النمو (متخلفة اقتصاديا) أي الى عالم الجنوب .

ويشكل النفط بالنسبة لهذه الدول المورد الرئيسي للدخل الوطني ان لم يكن المورد الوحيد لبعض الدول الاعضاء وشعرت هذه الدول منذ ١٩٥٩ بأنها عاجزة بشكل منفرد أن تقاوم أو تواجه أو تقف في وجه القرارات التي تتخذها الشركات النفطية العاملة في بلادها . هذه الشركات التي تمتلك طاقات مالية وطاقات بشرية هائلة زيادة الى حيازتها على التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرة الفنية .

مطلب ٢ - الاهداف : دعم المركز التنافسي للنفط المصدر :

كان الهدف الوحيد الملح والعاجل آنذاك سنة ١٩٦٠ : هو تثبيت أسعار النفط حيث كانت الشركات تحدد أسعار النفط بارادتها ومن جانب واحد وما كان على الدول الا الرضوخ لقرارات الشركات .

وسعت تلك الدول لتثبيت أسعار النفط عن طريق ثلاث وسائل :

- المباحثات والمفاوضات مع الشركات الاحتكارية العاملة في أقاليمها لتجنب تخفيض الاسعار وارجاعها للمعدلات التي كانت عليه .
- البحث في أسلوب تنظيم الانتاج (عن طريق التفاوض) وتحديد الكميات المنتجة .
- اتخاذ اجراءات تضامنية بين الدول الاعضاء في المنظمة لمواجهة قرارات الشركات الاحتكارية وقبل انشاء منظمة الاوبيك : كانت الشركات تحدد سعر النفط وكمية انتاجه من طرفها دون الرجوع الى الدول المضيفة .
- من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٣ أصبح السعر يحدد نتيجة اتفاق الطرفين " الدول المضيفة " " الشركات العاملة " بعض مفاوضات شاقة .
- من عام ١٩٧٢ شهر فيفريه (الجزائر ثم ليبيا) ومن ١٩٧٣ اكتوبر بدأ تحديد سعر النفط من طرف المنتجين (الباعة) .

وقد عملت منظمة الاوبيك نتيجة تضامن أعضائها على ما يلي :

- جعل العائدات تبلغ حدها الاقصى (العائدات الحكومية من النفط) عن طريق رفع وتحسين العائد الضريبي .
- حماية القوة الشرائية لهذه العائدات .
- استعادة الثروات الطبيعية عن طريق المشاركة .
- دمج الصناعة النفطية في اقتصاديات البلدان المنتجة لتجعل منها قاعدة للتنمية الاقتصادية (هذا المبدأ هو الشغل الشاغل الذي يتصدر السياسة النفطية الجزائرية) .

وقد عملت دول منظمة الاوبيك بشكل فردي وجماعي لحل بعض المشكلات ومنها :

- فرضت الاوبيك ادخال أتاوة بدل نفاذ ١٢،٥ ٪ من السعر المعلن في كلفة الانتاج وبذلك أصبحت الحصة التي تعود للبلد المنتج سترتفع الى ٥٦ ٪ من الدخل الخاضع للضريبة .
- وقفت الاوبيك وقفة صف واحد ،بعد عدوان ١٩٦٧ على مصر والاردن وسورية من قبل اسرائيل فثبتت الاسعار في السوق البترولي . وحصلت على بدل أرتفاع تكاليف الشحن البري والمرور .

- فرضت اعتماد سعر قياسي عوضا عن السعر المتحقق كما فرضت اعتماد سعر المرجع عوضا عن السعر المعلن .
- دعمت التأميمات التي أحدثتها بعض الدول (الجزائر - ليبيا - والعراق)
- ادخلت احتساب الفروقات المتعلقة بجودة النفط (النوعية والكثافة) زيادة على فروق المسافة .
- نجحت بفضل تماسكها وتضامنها وتضافر جهود أعضائها وتكاملها (مصلحة واحدة) في الوقوف سنة ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ أمام الشركات النفطية والدول المستوردة للنفط . حيث كانت هذه السنوات من أصعب الفترات التي مرت بها المنظمة في تاريخ علاقاتها :
  * وقفت أمام التهديدات العسكرية الامريكية)
  * وقفت أمام الضغوط الاقتصادية الموجهة اليها من طرف الدول المستوردة وشركاتها الاحتكارية .
- وقفت أمام القضايا المتعلقة بالنقد . ومشكلة تعويم العملات ومشكلة تخفيض الدولار وحسمت هذه المشاكل في اطار اتفاق جنيف الدولي/ جانفي ١٩٧٢ .
- سنة ١٩٧٣ انقلبت موازين القوى (مؤقتا) ولم يعد للشركات أي سلطان في تحديد الاسعار المعلنة .
- اتخذ هذا القرار خلال الاحداث التي واكبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسورية من جهة واسرائيل من جهة ثانية .

حيث كان انتصار الجيش المصري - واختراقه لخط بارليف - حافزا في اعادة الثقة للعرب في أنفسهم ومناسبة لاستعادة الحقوق النفطية .

وتعتبر سنة ١٩٧٣ هي سنة التحول في اتجاهات السوق . والضجة العالمية من أزمة الطاقة العالمية وهي سنة الهجوم بالنسبة للاسعار .

وسنة ١٩٧٥ هي سنة ردة الفعل الغربي المبرمج :

- انشاء وكالة الطاقة الدولية .
- وحدة صف أوروبة والولايات المتحدة الامريكية واليابان مع الشركات البترولية

- انشاء لجان أوروبية واخرى أمريكية لبحث مشكلة الطاقة وحل عادل لقضية الشرق الاوسط (فلسطين) .

والخلاصة :

ان الاوبيك منظمة عالمية . متخصصة تنتمي للدول السائرة في طريق النمو قوتها تكمن في وحدتها ولذلك نجد اجتماعاتها السنوية العادية واجتماعاتها الاستثنائية من أجل التشاور والتداول لمواجهة تدهور السوق النفطي بالدرجة الأولى .

ثم دراسة الوضع الاقتصادي والنقدي الدولي .

وأصبحت اسعار النفط تحددها الاوبيك ثم يعلن وزير كل دولة عن سعر النفط في بلده (قرار جماعي) .

ولكن منذ أن وجد د . روكفلر لجنته الثلاثية ، ومنذ أن نجح كيسنجر في تعريب الحرب في المنطقة وجدنا الوهن والانانية تتسرب الى صفوف منظمة الاوبيك .

فالالتزام بسقف الانتاج أصبح غير ملزم (عمليا) .

والالتزام بالأسعار المعلنة أصبح غير ملزم (عمليا) .

والحرب الدائرة بين العراق وايران ، جعلت المواقف السياسية بين مؤيد لهذا الطرف أو ذاك وبين شاجب للحرب . جعل المواقف السياسية تفرض نفسها على المصالح النفطية .

وبذا فقدت الاوبيك قوتها الذاتية وأصبحت عاجزة عن مواجهة الدول المستوردة وشركاتها وأصبحت عاجزة عن مواجهة الطاقات البديلة المتوفرة لدى الدول المستوردة - ففقدت توازنها الداخلي . مما أثر في مستوى الانتاج النفطي وأثر في مستوى الاسعار . وجعل الشركات تأخذ المبادرة الفعلية في عملية تحديد السعر الفعلي . مما أجبر وزراء دول الاوبيك للاذعان . واعلان الاسعار رسميا حسب معطيات السوق البترولي .

وبذلك فقدنا تأثيرنا على العرض والطلب والنهاية على السعر والانتاج اي فقدنا قرارنا السياسي .

الفـرع الثالـث

المركز التنافسي لبترولنا :

بند ١ ـ مستوى الانتاج :

ارتفعت نسبة البترول العربي من مجموع انتاج البترول العالمي من ٤ ٪ سنة ١٩٤٦ الى ١١ ٪ سنة ١٩٥٠ ثم الى ٢١ ٪ سنة ١٩٦٠ والى ٢٧ ٪ عام ١٩٦٧ و ٧٠ ٪ سنة ١٩٧٣ ، ٣٢ ٪ سنة ١٩٧٥ وأكثر من ٤٠ ٪ سنة ١٩٨٠* .

بند ٢ ـ الاحتياطي العالمي :

يحتفظ الوطن العربي بأكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز ويكفي أن نقدم هذا الجدول المأخوذ من تقرير السيد الامين العام لمنظمة الاوابيك د. علي أحمد عتيقة سنة ١٩٨١ صفحة (٤٥) "بالفرنسية " .

تطور الاحتياطي العالمي من النفط

	الاوابيك	الاوبيك ماعدا البلاد العربية	أمريكا الشمالية	أوروبة الاشتراكية	أوروبة الغربية	باقي العالم
١٩٧٣	٨ر٥٠ ٪	٨ر ١٦ ٪	٦ر٧ ٪	٧ر٢٠ ٪	٥ر٢ ٪	٦ر٠ ٪
١٩٨١	٢ر٥٠ ٪	٧ر ١٥ ٪	١٤ ٪	٨ر١٢ ٪	٧ر٣ ٪	٦ر٣ ٪

أي أن الدول العربية تحتفظ بأكثر من نصف الاحتياطي العالمي للنفط حسب احصائيات ومعطيات سنة ١٩٨١ .

وهذا مما يعطي للنفط العربي ميزة عن غيره من المناطق العالمية مما يتطلب معه استقرار في التعامل التسويقي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .

(١) ـ المصدر : النفط بين السياسة والاقتصاد ـ د . عبدالمنعم عبد الوهاب صفحة ٢٣ ومابعدها

بند ٣ ـ غزارة الآبار :

ان متوسط انتاج البئر في العراق هو ١٠٢ ر ١٤ برميل يوميا . وفي دبي فان متوسط انتاج البئر ١٠٩٥ برميل يوميا . بينما في الولايات المتحدة متوسط الانتاج هو ١٢ برميل يوميا .

وفي كندا ٤٥ برميل يوميا . وفي الاتحاد السوفيياتي ٩٦ برميل يوميا وفي فنزويلا ٣٢٠ برميل يوميا *

ان البحث عن النفط هو مخاطرة وليس مقامرة فقط من قبل الشركات البترولية وانما هو من أعمال الغرر (اليانصيب) .

وكل شركات التنقيب أو البحث اما أن تنتهي الى قمة الغنى : أو الى الافلاس ولذا لا تستطيع أية شركة أن تغامر بكل ما لديها . ان لم تتمتع برصيد مالي ضخم من أرصدة الشركات العالمية وان أكثر الشركات التجارية في العالم تلجأ الى تضافر الجهود هي الشركات البترولية .

ومن الشركات التجارية الخمسين الاولى في العالم نجد ١٢ شركة نفطية . والشركات الثمانية الاولى منها تسيطر على ٧٠ ٪ من الانتاج و ٦٠ ٪ من التصفية ٦٠ ٪ من التسويق سنة ١٩٧٣ *

وتظهر مخاطر الحفر في الجدول التالي :

حفر ٢٧ بئر للحصول على حقل ينتج ٠٠٠ر١٤٠ طن

حفر ٨٤ بئر للحصول على حقل ينتج ٠٠٠ر٤٠٠ر١ طن

حفر ٢١٩ بئر للحصول على حقل ينتج ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ طن

حفر ٤٢٢ بئر للحصول على حقل ينتج ٠٠٠ر٠٠٠ر٧ طن

(مليون برميل تمثل ٠٠٠ر١٤٠ طن) .

ان هذه الارقام لا تنطبق على حقول النفط العربية بل تنطبق على حقول النفط في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبة . ولذا فان الاقبال على النفط العربي وحقوله

* ـ راجع د . عبد المنعم عبد الوهاب نفس المرجع صفحة ٣٠ وما بعدها .

* ـ المصدر : اقتصاديات الهيدروكاربير . بالفرنسية جان ماسيرون طبعة ثانية ١٩٧٥ صفحة ١٩ .

لا يمكننا أن نتصوره . وخاصة في العشرية القادمة اذ أن خاصية غزارة الآبار تعطيه تفوقه على غيره من الحقول العالمية .

بند ٤ ـ كلفة الانتاج :

تبلغ تكلفة انتاج البرميل في الولايات المتحدة الامريكية : ١٥١ سنتا

وفي كنـــــدا	١٣٣ سنتا
وفي فنزويـــلا	٦٢ سنتا
وفي السعوديـة	٩ر٨ سنتا

وهذا ما يفسر اشتداد الطلب على نفطنا وخاصة من دول أوروبة الغربيــة وشركاتها النفطية .

بند ٥ ـ فخامة الفائض :

ان الدول العربية النفطية تنتج أكثر من احتياجاتها الداخلية بل انها تنتج وتصدر أكثر من احتياجاتها التنموية .

ونظرا" لقلة استهلاك النفط محليا ، ونظرا لقلة تصنيعه وبيعه خاما .

ما زالت الشركات تتهافت على نفطنا لسببين :

- ضخامة الانتاج مما يعطيها مدة أطول في عقودها .
- تصنيعها للنفط الخام الذي تستورده .

مما يدر عليها أرباحا خيالية . هذا اذا علمنا أن حاجة اوروبة واليابان متزايدة بالنسبة للنفط .

فقد استوردت أوروبة عام ١٩٥٠ ما مقداره ٤٥ مليون طن . وعام ١٩٦٠ /١٥٠ / مليون طن وعام ١٩٧٠ ما مقداره ٥٩٠ مليون طن ، وعام ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ما مقـداره ٧٠٠ مليون طن ، وأكثر هذه المواد النفطية المستوردة مصدرها العالم العربـي . ما عدا ما يصدره الاتحاد السوفياتي : ١٩٦٤ صدر الى أوروبة ٣١ مليون طن . مـن مجموع صادراته ٥ر٥٦ مليون طن .

١٩٧١ صدر الى أوروبة ٤٠ر١ مليون طن من مجموع صادراته ١٠٥ر١ مليون طن .

١٩٧٣ صدر الى اوروبة ٤٣ر٥ مليون طن من مجموع صادراته ١٠٠ مليون طن* .

بند ٦ ـ الموقع الجغرافي :

يلعب الموقع الجغرافي دورا هاماً في التجارة العالمية ويزداد هذا الدور فيما يخص تجارة البترول . فالموقع الجغرافي للدول المصدرة من حيث قربها من البحار الدفيئة أو باعتبارها مطلة على البحار (المتوسط - الاحمر . الخليج العربي) لا يؤثر في الكلفة الانتاجية وعلى السعر النهائي فقط بل ويعطي النفط ميزة تنافسية أمام غيره . باعتبار مادة استراتيجية في أيام السلم وأيام الحرب . فالامداد النفطي هو الشغل الشاغل لكل حكومات الدول المستوردة مثل الحكومات الغربية واليابان .

وتجارة النفط البحرية تمثل ١٠ ٪ من مجموع النشاط البحري العالمي ،وأكثر من ٥٥ ٪ من حمولة العالم* .

المسافات : من الخليج العربي الى مرسيليا عن طريق الرجاء الصالح ١٣٥٠٠ كيلو متر

من الخليج العربي الى مرسيليا عن طريق قناة السويس	٧٨٠٠ كم
من الخليج العربي الى روتردام	٢٠٠٠٠ كم
من فنزويلا الى روتردام	٧٥٠٠ كم
من السعودية الى اليابان	١٢٥٠٠ كم

وتربح الباخرة من الخليج العربي الى نيويورك اذا شحنت من سورية أو لبنان ١٨يوما

من الهافر الى الخليج عن طريق السويس	١٢ر٧ يوما
من الهافر الى الخليج عن طريق رأس الرجاء	٢٨ يوما

من الهافر الى بيجاية ٥ر١ يوما

من روتردام الى بيجاية ٤ر٦ يوما ،* مع يومين للشحن ويومين للتفريغ

* المصدر : اقتصاديات الهيدروكاربير ـ جان مليسيرون ـ نفس المرجع صفحة ١٥٠

* نفس المرجع ـ جان ماسيرون صفحة ١٥٢

* المصدر : جان ماسيرون ـ نفس المرجع ـ صفحة ١٥٤ وما بعدها .

حقها في السيادة على مواردها الطبيعية .

- واذا كان تأسيس الاوبيك في سنة ١٩٦١ هو نوع من التمرد على الشركات الاحتكارية ودولها . وردة فعل صدرت عن الدول المؤسسة للمنظمة . تجاه الغبن الاحتكاري بالصادر عن الشركات النفطية والمتمثل في خفض أسعار البترول المعلن آنذاك سنة ١٩٥٩ ولم تكن ردة فعل الدول العربية آنذاك أكثر من انتفاضة لوقف الاستغلال ومحاولة من تلك الدول لممارسة سيادتها على جزء من ثرواتها الطبيعية . حيث كانت قبل هذا التاريخ غائبة عن مسرح الاحداث النفطية .

وبعد ثلاثة عشر سنة قامت الدول العربية المصدرة للنفط بممارسة لسيادتها التامة السياسية والاقتصادية وذلك بتاريخ ١٧ /١٠/١٩٧٣ .

وما بين الحدثين عرفت منطقة الشرق الاوسط أحداثا سياسية وأزمات ديبلوماسية فما العلاقة بين الحدثين وبين الهجمة الاستعمارية على ثروات الوطن العربي.وفي مقدمتها النفط .

هذه الهجمة التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر (احتلال الجزائر) وما زالت مستمرة الى أيامنا هذه .

- وما هو دور الشركات النفطية الاحتكارية في توجيه السياسة الخارجية للحكومات التي تنتمي اليها . وهل اصبحت حكومات الغرب أداة لخدمة مصالح هذه الشركات التي لا تقاوم .

- وما قولنا عندما تصبح الحكومات الغربية شريكا في شركة عالمية (منذ ١٩٧٣ وزارة البحرية البريطانية) فكيف تحدد السياسة الخارجية لهذه الدول الشريكة في ضوء هذه الظاهرة ؟؟ .

- اتخذ وزراء البترول العرب في ١٩٧٣/١٠/١٧ وعلى أثر الحرب المصرية ،السورية - الاسرائيلية قرارا بتخفيض انتاج البترول . ثم بحظره عن الولايات المتحدة الامريكية وهولندا . بسبب مساعدة هاتين الدولتين لاسرائيل في عدوانها وصمودها. وقد وصفت الايام الاثني عشر (١٢) ما بين ، ٦ و ١٧ اكتوبر بأنها الايام التي غيرت وجه العالم . فماذا حدث في العالم من تغيير ؟ وما هي طبيعته ؟ ولماذا خلق قرار وزراء البترول العرب علاقات جديدة دولية ، لم يشهدها العالم من قبل ؟.

اذا كانت الحرب العالمية الاولى اندلعت من أجل اعادة تقسيم المستعمرات وحصول الدول المنتصرة على حصص أكثر من تلك المستعمرات . ووضع حدود البلاد العربية حسب مصالح الشركات من حيث توافر النفط وتامين مروره .

فان الحرب العالمية الثانية . عرفت اقتسام مناطق النفوذ الاقتصادية والسياسية (موءتمر يالطة) وزرع اسرائيل في فلسطين ، ودخول الولايات المتحدة شريكا أساسيا في البترول العربي ومنذ سنة ١٩٢٧ وأصبح الشغل الشاغل للدول هو : التحكم في البترول من البئر الى المستهلك وخاصة بعد أن لعب البترول دورا حاسما في انتصار الحلفاء ولعب دورا حاسما أيضا في انهزام دول المحور .

وبعد الحرب العالمية الثانية : عاد الصراع في المنطقة مهددا بثلاث دلالات لفظية البترول بريطاني وبترول أمريكي وبترول فرنسي . وأخيرا وبعد سنة ١٩٧٣ بترول عربي " بترول الجزائر وصف بأنه بترول أحمر . وكذلك يوصف البترول الليبي " .

وجميع اتفاقيات امتيازات البترول رافقتها اتفاقيات ومعاهدات دولية سياسية .

فمثلا" :

اتفاقية ايفيان حول النفط وقعت يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ وتم الاعلان من وقف اطلاق النار (بين الثورة الجزائر – وقوات المستعمر الفرنسي) من أجل ممارسة حق تقرير المصير للشعب الجزائري .

- أمم مصدق النفط الايراني ،وشركات النفط الاجنبية سنة ١٩٥١ وكانت النتيجة سقوط حكومة مصدق والى الابد . " عاد الشاه الى السلطة المطلقة – يملك ويحكم " .
- محاولة اغتيال المرحوم (بومدين) كانت نتيجة للتاميمات التي مارستها الجزائر ضد الشركات النفطية (تأميم ٥١ ٪ من أسهم الشركات الفرنسية) .

سنة ١٩٦٣ دعم عبد الناصر قوات اليمن (الشمالي) الجمهورية وعندما استتب

أمر الجمهوريين . وأصبح عبد الناصر قوة عسكرية غير تابعة ، تهدد مصالح النفط وتطوقها بتنظيمات تقدمية حركت أمريكا وبريطانيا وفرنسة عميلتهم اسرائيل فقامت بحرب ١٩٦٧ وانهزمت مصر . ولكن انتصر عبد الناصر .

- في العراق سنة ١٩٥٨ أمم عبد الكريم قاسم حقوق امتياز الشركات النفطية فاتهم بأنه أحمر (شيوعي) ثم مجنون وقتل شر قتله .

المطلب الثاني :

==============

الاحداث العسكرية في المنطقة وتأثيرها على تسويق النفط :

بند ١ – حرب سنة ١٩٥٦ من أهم نتائجها :

- بنت اسرائيل منفذا على البحر الاحمر وافريقيا .
- خرجت بريطانيا من القناة وعادت اليها الولايات المتحدة بعد عشرين سنة .
- ظهور ما يسمى بنظرية الفراغ في الشرق الاوسط . ومفادها : أن كل منطقة تخرج منها بريطانيا وفرنسة وايطاليا . يجب أن تحل محلها المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية وتحت هذا المبدأ أخذت الشركات الامريكية تدخل الى المناطق التي كانت حكرا على الشركات البريطانية – الفرنسية .

بند ٢ – استقلال الجزائر : سنة ١٩٦٢ كان لهصدى واسعا عالميا باعتبار أن الجزائر تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التي انتزعت استقلالها نتيجة ثورة شعبية مسلحة ولكن تجمدت هذه الثورة داخل حدود الجزائر .

- مع العلم أنها أثرت في استقلال كثير من الدول الافريقية .
- وأعطت للتيار القومي العربي دما جديدا ، وزخما غير محدود .

بند ٣ – حرب سنة ١٩٦٧ : سببها الحقيقي : هو ابعاد عبد الناصر عن منابع آبار النفط في السعودية ثم اسقاط عبد الناصر وسقوطه يضعف تيار القومية العربية سببها الظاهري : توقف المساعدات الامريكية اللا مشروط لمصر وغزة .

٤٠٠ مليون دولار لمصر .

٤٠٠ مليون دولار لمصر عن طريق غزةلمكافحة المد الاشتراكي " الشيوعي في القطاع " .

بند ٤ – وبعد حرب سنة ١٩٦٧ :

قال وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك :

لقد أوصلنا آباؤنا الى حدود ١٩٤٩ وأوصلناكم الى حدود ١٩٦٧ وعليكم أن تكلموا (دولة اسرائيل من الفرات الى النيل) .

ولكن ظهر بعد هذه الحرب : أن اسرائيل تريد أن تكون شريكا للشركات الغربية في البترول العربي .

تاكد أن اسرائيل هي الحليف الطبيعي والوحيد للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .

بند ٥ – حرب سنة ١٩٧٣ :

استطاع الجيش المصري أن يقتحم خط بارليف وأنزل بالجيش الاسرائيلي هزيمة لن تنسى .

" بالرغم من أن السادات كان قد خطط لحرب محدودة تحقق نظرية تكافوء القوى من اجل البدء بمفاوضات كامب ديفيد " .

وبالرغم من كل السلبيات التي ظهرت كنتائج لتلك الحرب . الا أن العرب ولاول مرة بعد سنة ١٩٥٦ شعروا بقوتهم الذاتية . وسرعان ما توحد صفهم . وعقدوا موءتمرا لوزراء البترول العربي في الكويت (١٩٧٣/١٠/١٧) واتخذوا قرارهم السياسي – النفطي :

- حظر البترول عن الولايات المتحدة وهولندا .
- التخفيض التدريجي لانتاج النفط بنسبة ٢٥ ٪ من متوسط انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ .

وكانت ردود الفعل العالمية ازاء القرار السياسي – النفطي متفاوتة وأهمها :

العربية للمنتجين .

المطلب الثاني: سياسة التحدي من آثار الاحداث العسكرية :

بند ١ - السوق الاوروبية المشتركة :

اجتمع وزراء خارجية السوق الاوروبية المشتركة بتاريخ ١٩٧٣/١١/٦ وأصدروا بيانا طالبوا فيه اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

واتخذ هذا البيان أساسا للحوار العربي - الاوروبي الذي بدأ سنة ١٩٧٤وما زال مستمرا .

بند ٢ - الولايات المتحدة :

بدأت تعاني من قرار وزراء النفط العربي من حيث أن اوروبة بدأت تتباعد سياسيا عن الولايات المتحدة - نتيجة الحوار العربي الاوروبي وخشيت الولايات المتحدة من تطور الحوار الى علاقات ثنائية ، تأخذ بعين الاعتبار اقصاء الولايات المتحدة (احياء فكرة ديغول للقوة الثالثة في العالم)

في شهر سبتمبر ١٩٧٤ تميز هذا الشهر بالتهديدات الامريكية باحتلال آبار النفط العربية . وذلك من خلال خطاب ألقاه الرئيس فورد في الجمعية العامة .

ومن خلال خطاب وزير خارجية أمريكا كيسنجر) ووزير المالية سيمون .

وجاء في خطاب كيسنجر :

- ان العالم لا يمكنه أن يتحمل استمرار ارتفاع أسعار النفط ، بل لا يمكنه أن يتحمل حتى مستوى الاسعار الحاليه ، وعلى عكس المواد الغذائية . فارتفاع أسعار البترول ليس نتيجة عوامل اقتصادية . وانخفاض فعلي في القدرة الانتاجية وحرية العرض والطلب . والتي تستهدف الحد من انتاجه . والحفاظ على مستوى مصطنع من الاسعار .
- ان الدول المنتجة التي رفعت أسعاره نتيجة لقرار سياسي يمكنها أن تخفضه أيضا بقرار سياسي آخر .

- ليس من مصلحة أية مجموعة من الدول أن تقيم سياستها على الصراع لان سياسة الصدام قد تنبىء بكارثة بالنسبة للجميع * .

بند ٣ - أما في اسرائيل :

فقد صرح وزير خارجيتها اسحق رابين لمجلة التايم الامريكية بتاريخ ١٢/٢/١٩٧١ .

" ان الملوك والشيوخ والسلاطين للدول المنتجة للبترول يساعدون في احداث انهيار لأوروبة . ويمكن أن تقع الولايات المتحدة تحت تأثير الرغبة الأوروبية لمسايرة منتجي البترول ... وهذا له جوانبه السياسية والعسكرية . في صورة الاستعداد والتصميم على ايقاف العدوان السوفييتي ، وخاصة في الشرق الاوسط" .

اذن : دور اسرائيل واضح . من خلال هذا التصريح :

- القرار السياسي العربي قرار اشخاص وليس قرار وطني جماهيري .
- تخشى اسرائيل من الحوار العربي - الاوروبي .
- اسرائيل قاعدة أمريكية دورها ايقاف المد - الوطني والشيوعي .
- دور البترول خطير في أية معركة مقبلة .
- النفط العربي هو مصدر قوة اوروبة في الوقوف أمام المد الشيوعي .

وكانت الحملة الاوروبية - الامريكية الصهيونية تتركز على :

- رفع أسعار النفط هو السبب في مشكلة التضخم العالمي .
- ارتفاع أسعار النفط كان بقرار سياسي ويمكن خفضه بقرار سياسي .
- عائدات النفط التي تتلقاها الدول المنتجة ستسبب في انهيار نقدي عالمي (الدفع على الميناء) .
- الدول المنتجة تهدف الى الحد من الانتاج للحفاظ على مستوى مصطنع من الاسعار .

---

* - المصدر : راجع جورج طعمة : نفس المرجع - صفحة ١٩١ سنة 1974.

- الزيادة في أسعار النفط ستسبب في انتشار الشيوعية في العالم (أوروبة والهند) .
- الزيادة في أسعار النفط قد زادت من أعباء الدول المتخلفة .

وقد فند الرئيس بومدين في خطابه أمام مؤتمر الاوبيك سنة ١٩٧٣ كل هـــــذه الادعاءات ، من خلال المذكرة التي قدمتها الجزائر للاخرين ثم أمام مؤتمر الـ ٧٧ لمجموعة دول عدم الانحياز .

- ان قرار ١٩٧٣/١٠/١٧ كان ممارسة حقيقية للسيادتين الاقتصادية والسياسة معا للدول العربية الاعضاء في منظمة الأوابيك ، أظهر مفهوم الاستقلال الحقيقي للدولة الواحدة وللدول كمجموعة .

واعطى للعرب قوتهم ، وأعاد لهم ثقتهم بأنفسهم نسبيا ، وهذا كله بفضـــل انتصار الجيش المصري في اقتحام خط بارليف ، وتجاوب الحكام الوطنيين مع هـذا الانتصار وتكامله " انتصار عسكري أكد سيادة الدول العربية على ثرواتها " .

الفـــرع الخامـــس

ظاهرة بدء الحوار العالمي :

مطلب أول : الحوار العربي - الاوروبي :

- حوار شمال - شمال .
- حوار شمال جنوب (اتفاقية لومي - الجماعة الاوروبية والدول الافريقية).
- " بفضل الاوبيك اقتحم العالم الثالث مسرح الاقتصاد العالمي .
- دورات استثنائية خاصة للامم المتحدة (بمبادرة من الرئيس بومـــديـن ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (دورة سادسة وسابعة) .
- ظهور الدول العربية النفطية كقوة ، تلعب دور الوسيط بين البلــــدان المصنعة والمتخلفة .
- التلاحم بين دول عدم الانحياز : قال الرئيس بومدين في خطابه يـــــوم ١٩٧٣/٢/١٥ :

" بالرغم من أن الاوبيك تجد نفسها مهددة بوجودها ، من قبل سادة النظام الاقتصادي الحالي ، فانها تشعر بالقوة بسبب الدعم غير المحدود الذي تعطيها اياه بقية بلدان العالم الثالث ، وهو دعم تم تأكيده من جديد في مؤتمر دكار ٦٤ " .

- ومن خلال الحوار العالمي ، بدأ العالم ينظر للنفط من زاوية الامن والاستراتيجية ، كسلاح وقوة (اقتصادية عسكرية ونقدية) .
- ومن نتائج قرار ١٩٧٣ نشوء وكالة الطاقة الدولية ، كرد فعل غربي على الحظر العربي ، وللتخطيط من أجل تمزيق وحدة صف الاوبيك .

الآثـــار :

بالنسبة لافريقيا وعدد من دول آسيا ، والدول الاسلامية ، قطع علاقاتها مع اسرائيل :

- خلق روابط سياسية واقتصادية مع دول العالم الثالث .
- خلق مصارف ومؤسسات اقتصادية لتقديم المعونات للدول المتضررة من جراء رفع أسعار النفط " مؤسسات دائمة ومتنامية " .
- ظهور وجهين للقضية الفلسطينية : اعتراف أوروبة بحقوق الشعب الفلسطيني وربط القضية الفلسطينية بمشكلة الطاقة - عود على بدء .(الدول الاوروبية)
- تلازم بين بقاء اسرائيل واستمرار مصالح شركات النفط في الدول الغربية .
- فصل البترول عن القضية الفلسطينية (الولايات المتحدة الاميريكية).
- عزل اسرائيل سياسيا واظهارها على حقيقتها الفاشية والعسكرية وربطها مع نظام جنوب افريقيا - وبالرأسمالية العالمية .

المطلب الثاني : المصالح المتبادلة :

ظهرت نظرية شركاء في التنمية بعد حدوث التفجير السكاني في العالم وبعد ان أصبحت موارد الكرة الارضية محدودة . وتعالت النداءات في العالم نتيجة الحوار الدولي والاقليمي . وخاصة حوار شمال - جنوب حيث اقتنع الاطراف . بان العلاقات الاقتصادية بين الدول يجب أن يسودها مبدأ التعاون من أجل القضاء على المجاعات والاوبئة .

ومن أجل التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية العالمية التي مر بها العالم في الستينات والسبعينات بعد قرار وزراء بترول النفط العربي .

واقتنع العرب كما اقتنعت الدول الغربية (ما عدا الولايات المتحدة الامريكية) بأنه لا جدوى من الصدام .

بالنسبة للعرب . ان الصدام مع الغرب وشركاته لا يفيدهم ولا يفيد العالم الاسلامي ولا دول عدم الانحياز . اذن لا مصلحة لحكومات وشعوب العالم العربي في الصدام .

واقرت أوروبة بمبدأ حق الشعوب وسيادتها على ثرواتها واقتنعت بأن الصدام المسلح نعرف متى يبدأ ولكن لا أحد يمكنه أن يتنبأ بنتائجه ؟ شعوب قاست من حربين عالميتين " ، فاقترحت الحوار لحل المشاكل العالمية بدل المواجهة .

سوق النفط - سوق محدود . وغير مرن ومغلق . والدول العربية من أجل تنميتها الاقتصادية الذاتية بحاجة الى تسويق نفطها .

- والغرب (أوروبة واليابان) دول بنت اقتصادها الحالي على النفط كطاقة محركة لمصانعها ودواليب الحياة الاقتصادية عندها .

اذن الطرفان : البائع لا يمكنه التوقف عن التصدير لاحتياجاته الملحة والمستورد لايمكنه التوقف عن الاستيراد كي لا تتوقف حياته الاقتصادية . ويصيب الشلل كل مرافقه .

من أجل هذا . وفي العقود الدولية ظهرت نظرية المصالح المتبادلة أو مبدأ شركاء في التنمية العالمية .

وان المصالح المتبادلة تعكس آثارها على العقود الدولية . وعلى عقود النفط وعقود تسويق النفط ومن خلال تطور العقود النفطية : من عقد الامتياز الى مبدأ التخلي ، الى عقد المشاركة ثم عقد الخدمات ، هذا التطور فرض نفسه من خلال نظرية تغير الظروف .

وهناك اتجاه في الفقه والقضاء (الدولي والمحلي) يؤكد هذا المطلب وهو الاتجاه المعروف بنظرية (تغير الظروف) هذه النظرية التي يستعان بها في تفسير الاتفاق أو تعديله * .

هذا وان القضاء لا يعمل الاتفاق بنصه الظاهري بل يفسره على أساس الروح التي سادت بين الاطراف ، وعلى هذا فهو يفسر الاتفاق أما على أساس الارادة الضمنية للمتعاقدين وأما على أساس ارادتهما المفترضة وقت التعاقد ويسري الحكم بالنسبة لتعديل العقد كذلك ، فهل تغيرت الظروف بالنسبة للبلاد المنتجة :

- تحقق الاستقلال السياسي لكل البلدان التي وقعت اتفاقيات بترولية .
- تحقق الاستقلال الاقتصادي - سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية .
- نشوء تشريع وطني ، في البلاد المنتجة .
- انتهاء عقود الامتياز باعتبار أنها من مظاهر التبعية لابد من اعادة النظر فيها (اتفاقية مع فرنسة) .
- فشل نظام الامتياز وعجزه أمام تطور المجتمعات .

وهناك تعديلات وقعت على العقود النفطية لا يمكن تبريرها الا بتغير الظروف والمعطيات :

- مبدأ مناصفة الارباح .
- مبدأ تنفيق الريع .
- مبدأ التخلي .
- الغاء الحسميات .
- رفع السعر المعلن .

---

* راجع كلمة : محمود شوكت : مؤتمر البترول العربي الثامن - الجزائر سنة ١٩٧٢ .

- زيـــادة الضرائـب .
- ظهور عقد المشاركة
- ظهور عقد الخدمات .
- تأكيد مبدأ السيادة للدولة فيما يخص الاسعار وكميات الانتاج . هـــذا المبدأ تبنته هيئة الامم المتحدة (الحرية الكاملة للدول في استغلال الثروات والانتفاع بها) . قرارات عديدة :

قرار رقم	٦/٥٢٣	بتاريخ	١٩٥٢/١/٢١
قرار رقم	١٨٠٣	بتاريخ	١٩٦٦/١٢/٢٥

والمبدأ العام الذي تبنته الدورة الاولى لموءتمر الامم المتحدة للتجـــارة والتنمية .

والخلاصـــة :

- بدأت الاقطار المنتجة للنفط تدرك مدى ارتباطها ببقية العالم . اذ غدت ثرواتها جزءا من الاقتصاد العالمي . وأصبح لهذه الاقطار دورها الايجابي في دفع الاقتصاد العالمي نحو الامام .
- وان الاسواق الرئيسية لمنتوجاتهم النفطية . تقع خارج حدود أقاليمهـــم (وراء البحار) ولذا فان حرية البحار وأمنها وسلامتها تهمهم بنفـــس الدرجة التي تهم المستهلكين للنفط .
- وأيقن العرب بأن تنفيذ خطط التنمية الخاصة بأقاليمهم يعتمد على الدعم الخارجي (تمويل ــ تكنولوجيا ــ طاقات بشرية) كما أننا في مرحلـــة ــ نستهلك قوتنا ودوائنا المستورد .
- وليس ــ كما تقدم ــ من مصلحتنا أن نعرقل نمو الاقطار الصناعية . أو نكون سببا في انهيار الدول المعدمة أو الفقيرة .

- التعاون محتوم :*

المستهلكون يريدون الضمان لسلامة الامدادات النفطية واستمراريتها وشيئا من المرونة لمواجهة الازدياد في الطلب .

والمنتجون يسعون وراء الحصول على سعر عادل يعكس الندرة المتزايدة لمواردهم الوطنية الناضبة .

مطلب ثالث : احترام العقود : ؟؟

نتيجة لاحترام العقود . تحصل الدول المنتجة والمصدرة للنفط على استثماراتها بدولارات متآكلة ؟ التضخم . وعدم الغطاء الذهبي " وهي رهن احترام العقود في الاقطار المختلفة .

- مصلحة متبادلة مستمرة من خلال العقود ⟷ دولار ذو قيمة .
- توقف المصالح المتبادلة ⟷ دولار ورقي لاقيمة له .

وهذه نقطة ضعف في عقود التسويق . ولذا من الضروري أن يسعر النفط مستقبلا بعملة أخرى غير الدولار . " تكوين موجودات عينية مثلا " .

مطلب رابع : مبدأ حياد القضاء :

ان مبدأ حياد القضاءمن الامور الاساسية التي آثارتها دول منظمة الاوابيك في مؤتمرها المنعقد في الجزائر .

وقد تعرض الرئيس بومدين لهذا الموضوع في خطابه الذي ألقاه يوم ١٩٧٣/٢/١٥ حيث قال : ان مجالس التحكيم للبلدان الغربية متأثرة الى أقصى حد بمحيطها السياسي والاقتصادي الخاص بها .. ولا يمكن بالتالي ان تتمتع بميزات النزاهة والانصاف اللازمين للبت في خصام يقوم بين بلد من العالم الثالث وموءسسة أوبلد

---

* - قال أبو الطيب :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدوا ما من صداقته بد

ينتمي الى ذلك المحيط " .

- هذا هو الشعور السائد لدى دول العالم الثالث . تجاه مجالس التحكيم . ولكنه ليس بالضرورة شعور مطلق .

ومع هذا فان مجالس التحكيم . لا تتشكل بالضرورة من محكمين ينتمون الى جنسيات الدول الغربية . وخاصة بعد أن فرضت دول العالم الثالث نفسها . ومن حيث العقود الدولية (لها الحق في تعيين حكم من لدنها) ويعين رئيس مجلس التحكيم باتفاق الطرفين .

ولكن الخطورة تكمن في تكوين المحكمين الوطنيين . فان جلهم ينتمون ثقافيا الى المدارس والمذاهب الغربية . ولا يبقى من عامل يشدهم الى مصالح أوطانهم . سوى ضميرهم الوطني وعواطفهم الوطنية النبيلة .

وعندما تخسر مؤسسات العالم الثالث ذات الطابع الاقتصادي دعاواها أمام مجالس التحكيم فلا يكون العيب بالضرورة من جانب المحكمين . وانما العيب والقصور يكون من طرف المؤسسات الوطنية للعالم الثالث عند ابرام العقود . وعدم أخذ العقد مأخذ الجدية . وما يتطلبه من رأى المتخصصين القانونيين في العقود الدولية . زيادة على السرية والتكتم التي تحيط بالعقد .

- وأما بالنسبة لمحكمة العدل الدولية . فقد أثبتت مبدأ حيادها كهيئة قضاء منذ الخمسينات في دعوى شركة الزيت الانجلو - ايرانية .

" وتتلخص وقائع الدعوى ، بأنه في ٢٩ ماى سنة ١٩٣٣ وقعت الحكومة الايرانية عقدا مع الشركة المسماة بشركة الزيت الانجلو - ايرانية . منحتها بموجبه عدة امتيازات للتنقيب عن البترول واستثماره . وكانت الحكومة البريطانية من أكبر المساهمين بهذه الشركة .

وفي الاول من شهر ماى ١٩٥١ . أصدر المجلس النيابي الايراني قانونا نص على تاميم الزيت (البترولي) الايراني . وبموجبه أممت صناعة الزيت في ايران . فاعترضت الشركة البترولية والحكومة البريطانية من ورائها على شرعية هذا القانون . بحجة انه يخل بالالتزامات التي رتبتها الحكومة الايرانية على نفسها عملا بعقد سنة ١٩٣٣ .

وفي السادس والعشرين من شهر ماى ١٩٥١ تبنت الحكومة البريطانية ادعاء الشركة وقدمته دعوى بهذا الخصوص ، الى محكمة العدل الدولية ، طالبة اليها اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة للحفاظ على الحقوق البريطانية في ايران حتى تقرر المحكمة في أصل النزاع ، وبنفس الوقت أصدرت الحكومة الايرانيـة (مصدق) أمرها بمصادرة اموال وأدوات الشركة في ايران .

وفي الخامس من جويليه ١٩٥١ وبأغلبية عشر أصوات ضد صوتين ، أصدرت المحكمة أمرا بضرورة الحفاظ على الترتيبات التي كانت موجودة قبل صدور قانون التأميم ، وانه خلال النظر في النزاع يجب على الاطراف أن يمتنعوا عن اتخاذ أي تدبير من شأنه المساس بحقوق الفرقاء أو توسيع شقة الخلاف ، أو عرقلة قيام العمليات التجارية المعتادة للشركة واقترحت المحكمة على الفرقاء كذلك تعيين لجنة مشتركة تشرف على مداخيل ونفقات الشركة الى أن يبت في أصل النزاع .

ومن الجدير بالذكر أن القاضيين اللذين اعترضا على هذا الامر استندا الى انه ينبغي على المحكمة قبل أن تتخذ ما اتخذته من تدابير ، أن تتأكد من وجود أساس معقول وكاف لها فاذا لم تقبل ايران باختصاص المحكمة فعلى الاخيرة أن تعلن عن نفسها غير مختصة وعندها يكون ما اتخذته من تدابير تدخلا في السيادة الداخلية لدولة ذات سيادة هي ايران " .

وبالفعل فقد تعرض أمر المحكمة هذا الى نقد شديد في الاوساط الدولية على أساس أن المحكمة تعدت حدود اختصاصها في أصل الموضوع ، اذ أمرت ايران باتخاذ تدابير ضد شركة خاصة تخضع لاختصاصها الداخلي تماما ، بما في ذلك اختصاصها المطلق بتأميم صناعتها وكافة مرافقها الاخرى .

- كما أن ايران نفسها رفضت الرضوخ للامر الاحترازي وتقدمت باعتراض على اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى أصلا .

- وفي الثاني والعشرين من جويليه ١٩٥٢ أصدرت المحكمة قرارها معلنة فيه بأغلبية ٩ أصوات ضد خمسة أنها فعلا غير مختصة بالنظر في الدعوى باعتبارها انها تتعلق بتصرف داخلي محض لدولة ذات سيادة .

وقد بينت المحكمة أن التأميم حق لكل دولة ذات سيادة وأنه ينظم بقانون داخلي . ولا يتدخل القانون الدولي فيه الا من حيث أن يكون تأميما لرؤوس اموال أجنبية . مقابل تعويض عادل وكاف وسريع وبحيث يكون المرجع في تحديد هذه الشروط القضاء الداخلي للدولة بالدرجة الاولى * .

هذا الحكم الصادر عن محكمة لاهاي أكد المبادئ التالية :

- التأميم حق مطلق للدولة ذات السيادة .
- التأميم ينظم بقانون داخلي ويتضمن تعويضا عادلا .
- أعطى للقضاء الوطني الحق في نظر أي نزاع تدور حول التعويض .
- لا تتدخل محكمة العدل الدولية بالتصرفات الداخلية للدول .

هذا وان القضاء الدولي . يسعى دائما لتطبيق مبادئ العقل . ويلجأ الى قواعد العدل والانصاف ولا يفسر العقد بنصه وظاهره . فيأخذ بمبدأ الارادة المفترضة في العقود (حسن النية) ومع هذا فالانصاف قضية نسبية . وبقدر ما يقدم الاطراف من حجج تقنع القاضي وتؤكد عدالة حقوقهم . بقدر ما يكون الحكم عادلا .

وقضية تأثر القضاة بمحيطهم هذا شيء منطقي . ولكن عندما يكون القضاة ينتمون الى القارات الخمس . فعندئذ تضعف العواطف ويحل محلها العقل المجرد والمنطق وقواعد الحقوق الطبيعية ومع ذلك سواء كان القضاء محكمة دولية " استشارية " أو مختصة اختصاصا نوعيا أو اداريا أو مجلس تحكيم فان الاتفاقيات والاعراف التجارية ، وعادات التجار والمبادئ العامة للقانون الذي أقرته الامم المتمدنة تبقى هي المصادر الاساسية التي يستند اليها الحكم في منطوقه . أما المصادر الاحتياطية فهي اجتهاد المحاكم الداخلية والفقه القانوني .

---

* - المصدر : القضاء الدولي د . فؤاد شباط و د . محمد عزيز شكري .

أخذت عن منشورات المحكمة صفحة ٣٣١ وما بعدها - مديرية الكتب الجامعية - المطبعة الجديدة بدمشق سنة ١٩٦٦ .

- ومع ذلك فان مبدأ حياد القضاء ، يعطي لاطراف العقد راحة نفسية واطمئنانا على ضمان مصالحهم (في حال نشوء نزاع بينهم) ولجوئهم الى مجالس التحكيم .
- فالنزاهة قضية انسانية تتجاوز الحدود الاقليمية وتسكن ضمير الانسان بغض النظر عن لونه أو دينه أو لغته أو انتمائه الجغرافي .

والمجتمعات دائما وأبدا لا تخلو من النزهاء والعادلين وانما يجب على مؤسسات دول العالم الثالث أن تجهد نفسها نوعا ما ، عند ابرام العقد ، وعند تسمية المحكم .

مطلب خامس : حق الاجيال القادمة :

ان الحقوق الوطنية اصلا غير قابلة للتفاوض أو التنازل ، وانها جزء لا يتجزأ من حق السيادة الوطنية .

والنفط الكامن في مكمنة في باطن الارض - هو ثروة وطنية مطلقة ، وهو كثروة عينية (نفط) محتفظ بها ، خير من أن تكون ثروة وطنية انتقلت الى المصارف الاجنبية ، وأصبحت ودائع دفترية (أصول مالية) تخضع بالتالي لاحكام القانون الذي يوجد ضمن أقليمه المصرف .

هذا المبدأ يطرح نفسه ، عندما يتحقق لنا بأن عائدات النفط لها طبيعة الريع الخارجي والذي هو مستحق للمجموعة الوطنية على أساس دوري ، وهوخارجي بمعنى : أن حجم عائدات النفط يتحدد على ضوء مجموعة مترابطة من العوامل والاعتبارات الاقتصادية الخارجية والداخلية .

والخاصة بسوق النفط العالمي ، ومقدار القوة التفاوضية المتاحة للدول المصدرة للنفط كمجموعة *هذا اذا علمنا بأن الريع النفطي الخارجي أصبح

---

* راجع مقالا - محمود عبد الفضيل صفحة ٣٥ ومابعدها بهذا الخصوص : النفط والتعاون العربي - المجلد الخامس - العدد الثالث ١٩٦٩ مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية .

المصدر الرئيسي بل والوحيدتقريبا لمقومات العيش في مجتمعات الدول النفطية أو المصدرة للنفط .

وان الدول المصدرة للنفط أصبحت مخطرة أن تمارس دورها في الحياة الاقتصادية من خلال الجانب الانتاجي للموازنة العامة . وأما الانفاق الاستثماري فقد أخذ يتركز وبشكل عام في مجالات البناء الاسكاني والتجاري والاداري والثقافي . وفي رغم هياكل البنية الاساسية ذات الحجم المتوسط والكبير .

عدالة توزيع الرفاه بين الاجيال :

من القضايا الملحة التي طرحت نفسها على المجتمع والدولة هي :

- قضية وضعيتنا الاقتصادية ما بعد البترول (المادة الناضبة) .
- وقضية عدالة وتوزيع الرفاه بين الاجيال (ماذا تركنا للاجيال المقبلة ؟)

ان قضية وضعيتنا الاقتصادية ما بعد البترول . فرضت على المجتمع (بكل هيئاته ومؤسساته) التصور الواقعي لما بعد عهد البترول . ومن خلال مناقشة الميثاق الوطني (أعطى المجتمع الجزائري أجوبته) :

- التوجه بكل جدية وسرعة نحو الطاقات البديلة .
- التوجه نحو الزراعة (ثروة متجددة بعزيمة الاجيال) .
- التوجه نحو الاكتفاء الذاتي (امن غذائي – أمن دوائي . أمن عسكري وسلاح) .

أما عدالة توزيع الرفاه بين الاجيال فما زال الاجتهاد مفتوحا . ولكن في اتفاقيات النفط وعقود تسويقه بدأ هذه الحق يفرض نفسه على الهيئات والمؤسسات المختصة بانتاج النفط وتسويقه (نعني برفاه الاجيال بالنسبة للمصدر والمستورد أي أجيال البلد المنتج وأجيال البلد المستهلك) وخاصة بعد أن بدت في الافق نتيجة الاعتماد على التخطيط الاقتصادي والدراسات الجادة الاثار البعيدة المدى للقرارات والتصرفات العامة والخاصة المختلفة والمتباينة التي يجرى اتخاذها في الوقت الحاضر في الدول النفطية على مستقبل الاجيال ورفاهها . (في الجزائر : جيل أول نوفمبر انتزع راية الاستقلال والسيادة .

والجيل الاول بعد الاستقلال . ترفه بفضل النفط والغاز . وماذا تبقى للاجيال القادمة ؟؟)

مطلب سادس :- ظهرت نظرية المباراة بين الاجيال* ومفادها مدى توافر الامكانيات التي تسمح للجيل الحالي بأن يشتق بعض المنافع من رفاه الاجيال المقبلة ؟

- ومن أجل الحد من اشتقاق بعض المنافع من رفاه الاجيال المقبلة وجدنا الجزائر تتخذ قرارا بتخفيض انتاج النفط بنسبة ٢٥ ٪ من مجموع انتاجها . وذلك لسببين :

الاول : عدم تضخم السوق مما يؤثر في انخفاض الاسعار .

الثاني: الحفاظ على الثروة النفطية (عينا) من أجل الامن الامد ادي في الحقب القادمة وبذلك تطول مدة نضوب النفط الجزائري .

- وان اتباع سياسة وطنية (بمعنى الحقوق الوطنية غير قابلة للتفاوض أو التنازل) تقوم على الاستغلال المتسارع للموارد النفطية . هي تعريض لحقوق الاجيال القادمة ورفاهها للاخطار (مستقبل مجهول أمام الاجيال العربية المقبلة ومكنتهم اذا بقي الوضع العربي على ما هو عليه من فرقة وتناحر وعدم تضامن وتضافر واتحاد) .

- ومنذ أوائل السبعينات بدأ النفط يعرف ارتفاعا في اسعاره . مما أدى الى ارتفاع هائل وغير متوقع في عائدات النفط الحكومية (عجزت الدول ومؤسساتها الاقتصادية عن استيعاب كل العوائد .

فآثر الحكام (معظمهم) في تركها بشكل عوائد في مصارف الغرب (العدو الحميم) خلق نوعا من نشوة انتصار الحكام العرب من خلال تعزيز فرض سيادتهم على ثرواتهم . هذه النشوة المالية بحق الدول النفطية . وتأثرت بها الدول المجاورة . مما أدى بالحكام الى تبني نمط من التفضيل الزماني - الاجتماعي

---

* راجع : محمود عبد الفضيل - نفس المصدر صفحة ٤٧ .

ينحاز نحو الاستهلاك الحالي والتبذير المفرط لعيش اليوم دون التفكير في غد (وا مصابي من غد ان اقبل) وفي الاجيال المقبلة ٠

وقال " السيد روى هارود " : " سوف نموت في وقت ما في المستقبل ٠ وليس هناك من داع لان نعطي رفاهة ورثتنا نفس الاهمية العالية التي نعطيها لرفاهنا الخاص في الوقت الراهن ٠ ان الرغبة في استخدام وانفاق المال في الوقت الحاضر تحركها قوة المشاعر الغريزية ٠ لهذا فانه من الممكن القول بأن الجشع هو الاسم المناسب لما يطلق عليه عادة " التفضيل الزمني للحاضر " وان كان التعبير أقل احتراما " * ٠

ـ ان معدل الاستثمار في أي مجتمع يعتبر عنصرا هاما ومحددا لما يمكن أن نطلق عليه توزيع الرفاه بين الاجيال وعبر الزمن ٠

والسؤال هو : ما هي الرغبة والقناعة في التضحية (الغيرية) برفاه الاجيال الحاضرة لصالح رفاه الاجيال المقبلة والمتعاقبة ؟٠

القضية هي قضية وعي غيرى يتصارع مع أنانية الاجيال الحاضرة ٠

وبقدر ما ساد العقل مجتمع ما ٠ وبقدر ما كان أصحاب القرار يتمتعون بروح الغيرية وعدم الانانية ، بقدر ما وقع التنازل من الجيل الحالي ٠ عن بعض ملذاته المحوزة وتركها للاجيال القادمة ٠

وفي النهاية :

من عوامل القوة التفاوضية لمصدر النفط أنيفترض أن الاقبال على استيراد النفط في ازدياد مستمر ٠ وان النفط المختزن في باطن الارض ٠ أفضل من ذلك المصدر خاما ٠ لقاء أوراق نقدية تفقد قيمتها وقوتها نتيجة التضخم ونتيجة عدم استقرار السوق النقدية ٠

وذلك لان النفط المخزون سيحقق في مكمنه الباطني ٠ وفي المستقبل غيرالبعيد سعرا أكثر بكثير من الذي يباع فيه حاليا ٠ وبهذا نحافظ على قوتنا التفاوضية ٠

---

* راجع محمود عبد الفضيل ـ نفس المرجع ـ صفحة ٤٨ اقتبس هذا القول من السيد روى هارود ـ نشر ١٩٥٦ " ٠

يضم هذا المجلس : رئيس المجلس الشعبي الوطني .
- الوزير الاول .
- مسؤول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الحزب.
- وزير الطاقة والصناعات البيتروكيماوية .
- وزير الشؤون الخارجية .
- وزير المالية .
- وزير التخطيط والتهيئة العمرانية .
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي .
- اى شخص يمكن الافادة منه في شؤون الطاقة .

بند 2 : الشركات المنتجة : اى الشركات الوطنية وهي :

- شركة سوناطراك .
- المؤسسة الوطنية لتكرير المنتوجات البترولية وتوزيعها .
- المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط .
- المؤسسة الوطنية للاشغال البترولية الكبرى .
- الشركات النفطية العاملة في الجزائر والتى انشئت في اطار الامر رقم 22/ 71 .
- الشركات المختلطة الاقتصاد والعاملة في صناعة النفط .

بند 3 : المجالس التشريعية :

- المجلس الوطني الشعبي من خلال مناقشاته لاحكام الاتفاقيات النفطية .
من خلال مناقشاته للقوانين المقترحة لتاسيس الشركات العاملة في صناعة النفط .
- من خلال مناقشاته السنوية لقانون المالية .

بند 4 : الحزب والراى العام .

من خلال الاسئلة التى تطرحها القاعدة الجماهرية الحزبية على مستوى الخلية امور نفطية واسعار .

- من خلال التوجيه والتنشيط ، اى التاثير على الراى العام .
- من خلال الصحف والمجلات التابعة له .
- من خلال الاتحادات المهنية ونقابات العمال .

بند 5 : وكالات الاعلان الوطنية والدولية :

- منها ما يهتم بالنفط - كخبير اعلامي .
- منها ما يهتم بالنفط - كخبير اعلاني تجارى .
- منها ما يهتم بالنفط واثاره - خبير سياسي .

بند 6 : الاتحادات التجارية .

- الغرف التجارية .
- هيئات مستقلة فى بحوث التسويق .
- هيئات التحكيم الدولية .
- الهيئات الحكومية :
- وزارة التخطيط - وزارة الاعلام - وزارة التجارة .

تشكل هذه الوزارات الثلاث اكبر مصدر للبيانات والاحصائيات فى ميدان النفط وتسويقه ، وهذه البيانات والاحصائيات تكون رسمية فى العادة .

بند 7 : الجامعات والمؤسسات العلمية المتخصصة :

- معهد الحقوق والعلوم الادارية .
- معهد الاقتصاد .
- المدرسة العليا للتجارة .
- معهد التكوين الادارى والتجارى .
- معاهد تكوين الفنين والمتخصصين بصناعة البترول (بومرداس) .
- المعهد الوطني للطاقة .
- معهد العلوم الكيميائية والفيزيائية .

بنـــد 8: المـــواطنـــون :

من خلال النقابات والاتحادات والاخبار المثيرة في صناعة النفط ، المواطـن عندما تمسه اسعار النفط ـ صعـودا اوانخفاظا اواسعار المواد المشتقة مـن النفـط اوالمواد الهيدروكيماوية ، اواسعار العملات الرسمية العالميـــة .

وبعبارة وجيزة ان صناعة النفط تهم الدول بكافـة سلطاتها (التشريعية و التنفيذية والقضائيـة الراى العام الحزب" والمجتمع بكافة شرائحـه وافـراده . بحيث لم تعد صناعة النفط (رغم سريتها) قاصرة على شركات النفط ورؤساء الدول المصدرة ووزراء النفـــط .

ولم يعد الصراع والتنافس حول النفط محصورا في سوق المصدرين والمستوردين اوالدول المنتجـة والدول المستهلكة الاساسيـة فقضية النفط ، قضيـــــة وطنيـــة اولا واخيرا ، وتهم كل مواطن من الاجيال الحاضرة اوالمستقبليـة .

الفصـــل الثالـــــــث

اسعـــــار النفـــــط

الفـــرع الاول

المطلب الاول ـ لمحـة تاريخية :

منذ سنـة 1895 سيطرت ستاندرعلى قطاع انتاج الخام في الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال سيطرتها على الاسعار (سعر الشرا) فاغلقت بورصات خام النفط في مختلف المدن الامريكيـة ، وحل محلها نظام الاسعار المعلنـة وهو النظام الذى بقي سائدا الى عام 1961 وكانت الولات المتحدة الامريكية هى اكبر منتجي البترول في العالم وكانت من اكبر مصدرى النفط حتى نهاية الحرب العالمية الاولـــى .

وكانت اسعار النفط الخام في العالم تتحدد بالنسبة للاسعار المعمول بها في خليج المكسيك .

نقطـة الاساس الوحيدة .

وقد كرست اتفاقية (كوناكرى) سبتمبر 1928 هذه الاتفاقية التى انبثق عنها الكارتيل العالمي للبتـرول .

حيث اكدت ، ان اسعار النفط الخام في اى مكان في العالم ، تحدد بموجب اسعار خليج المكسيك بصرف النظرعن المصدر الذى ورد منه البترول او تكاليف الانتاج او تكاليف النقل[1].

وهذا يعنى أنه ستاندرد تحدد اسعار الخام طبقا لما تفرضـــه يوميا من اسعار معلنة وابطلتْ الاتفاقية الشرا بالاسعار التى يحددها العرض والطلب العالميين ، واصبح سعر البترول الخام يحدده المشترى ولما كان المشترون تسيطرعليهم الشركات الاعضا في الكارتيل ، لا يوجد غيرها مشترى على المستوى العالمـــي ولذا لم يبق امام منتجي البترول الا الرضـوخ للاسعار المعلنـــة .

---

(1) راجع د . مصطفـى خليل ـ نفـس المرجع ـ صفحـة 12 .

واثناء الحرب العالمية الثانية ، تدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات البترولية العاملة في الشرق الاوسط ، هذه الشركات لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي ، كمنطقة اساس ثابتة لتسعير النفط .

وحدد سعر البترول في عبدان (ايران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ، ثم ضغطت الحكومة الامريكية على الشركات النفطية لتقبل بالفعل تحديد سعر البترول في راس تنورة[1] في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك .

اندلعت حرب اكتوبر 1973 بين مصر سورية ـ اسرائيل وبعد يومين كان مندوبو 20 شركة بترولية يجتمعون في فينا (النمسا) مع مندوبي الدول الخليجية الست الاعضاء في الاوبيك لمناقشة اسعار البترول " شعرت الشركات النفطية بوحدة الصف العربي وقوة العرب بعد انتصار الجيش المصري " .

كان معامل الزيادة في السعر 5ر2 ٪ كتعويض عن التضخم غير كاف بالنسبة للارتفاع المتزايد في اسعار السلع الاخرى .

في 16 اكتوبر 1973 اتخذ اعضاء الاوبيك قرارا برفع السعر من جانب واحد بمقدار 70٪ اذ كان سعر البرميل 071ر3 دولار فاصبح 119ر5 دولار / برميل .

ـ الغاء اتفاقية طهران .

ـ ومن هذا التاريخ : الذي مبدا التفاوض على سعر النفط .

رفع السعر من جانب واحد ، وهو البائع ، وهذه اول مرة .

يصبح البائع يحدد سعر النفط منذ سنة 1895 .

" بعد 76 سنة والشركات البترولية العالمية تتحكم في اسعار النفط " .

ـ رفعت ليبيا سعر بترولها بنسبة 94٪ تقريبا ، فارتفع سعر البرميل من 606ر4 د / برميل الى 925ر8 د / ب لبترولها الخفيف (كثافة 40) .

مع تاكيد حقها السيادى في تحديد السعر دون الرجوع للشركات .

---

(1) تبيع الجزائر نفطها الخام على اساس السعر المعلن في راس تنورة بالاضافة الى علاوة المسافة وعلاوة المرور بقناة السويس وعلاوة النوعية .

- باعت تونس فى اول نوفمبر سنة 1973 كمية ثمانين الف طن بالمزاد - بسعر 12،66 د / ب .
- وبعد شهر عرضت ايران 000 ، 475 برميل تسليم الربع الاول من سنة 1974 للمزايدة وحققت سعر 34، 017 د / ب ؛
- حققت نيجريا سعرا ومقداره 6 ، 22د / ب فى صفقة لمجموعة شركات امريكية .

هيكل الاسعار الجديدة فى ديسمبر 1972 .

- ربط سعر الخام باسعار المنتوجات المكررة فى اسواق الاستهلاك .
- ربط السعر المعلن بالاسعار الفعلية المحققة فى المبيعات المباشرة التى تنجزها الدول المصدرة .
- ربط السعر المعلن باسعار بدائل الطاقة البديلة .
- فى 01/ 01/ 1974 سعر معلن بمقدار 651/ 11 بزيادة 130٪ عن شهر ديسمبر .
- جاءت قرارات طهران لتؤكد رفع نصيب الحكومة من 3د / ب الى 14د / ب وهذا يعنى رفع السعر المعلن الى اكثر من 20د / ب .
- تبع رفع الاسعار فى الخليج العربى رفع الاسعار فى الدول الاخرى .

المطلب الثانى - تطور اسعار النفط فى الجزائر .

قبل الاستقلال : كانت الشركات العاملة فى صناعة النفط فى الجزائر تخضع لاحكام قانون التعديل الفرنسى والذى لم تكن احكامه تتضمن تسهيلات كافية فى ميدان البترول
- وفى 22/ 11/ 1958 صدر التشريع الفرنسى الخاص بالبترول ، والذى عرف باسم قانون البترول الصحراوى وتمثل هذا القانون فى المرسوم التشريعي رقم 1111/ 58 ثم تبعته صدور مراسيم وقرارات مكملة له .

السعر :

كانت الشركات العاملة تخضع لنظام الاسعار المعلنة فى خليج المكسيك .

بعـــــد الاستقـــــلال :

فى جـوان 1967 صدر قرار الزم الشركات البتروليـــة بان تحتفظ فى الجزائر جزء من حصيلة مبيعاتها النفطية وقضى نفس القرار بان تعيد الشركات للجــــزائـــر ما لا يقل عن نسبة 50٪ من حصيلـة مبيعاتها .

نتيجـة للاتفاقية الجزائرية ـ الفرنسية المعلنة فى 20جوان 1965 تم وضع سعر قياسى للضرائب بدلا من السعـــر المحقــق ، وكان السعر القياسي يحتسب على اساس التصدير من ميناء بجاية 208 سنت امريكيا للبرميل ، بينما كان السعـــر المعلن فى منطقـــة الخليج 235 سنتا امريكيا للبرميل ، مدة الاتفاقية اربع سنوات قابلة للتعديل فيما يخص السعـــر " سعـــر اتفاقـي " ومن حيث الضرائب .

ونتيجـــة لاتفاقية 1965 ارتفعت حصة الجزائر من 50٪ الى 53٪ ثم الى 54٪ 1968

بعد عام 1970 وبعد قرار تاميم 51٪ من حصة الشركات الفرنسية و تاميم جميع اموال الشركات العاملة ماعـــدا (جيتي) وتباعا لهذا القـــرار .

ـ صدر مرسوم رقم 100/ 71 الخاص بتعديل الاحكام المتعلقة بتحديد الاسعار وتعديلها كما كانت تنص عليها اتفاقية الامتياز النموذجية الملحقـــة بقانون البترول الصحـــراوى .

ـ مرسوم رقم 101/ 71 الذى يتضمن القيمة النهائية التى تتخذ اساسا لاحتساب الاسعار القياسية الضرائبية الواجبة التطبيق لتقدير الضرائب المتاخرة المستحقـــة على الشركات البتروليـــة عن السنتين الماليتين 1969 ـ 1970 .

ـ مرسوم رقم 102/ 71 المتضمن تحديد المستوى الادنى للاسعار المعلنة للبترول خلال الفتـــرة الواقعـــة من اول جانفية و 19 مارس 1971 .

ـ مرسوم رقم 102/ 71 الذى يتضمن تحديد المستوى الادنى للاسعار المعلنـــة الواجبـــة التطبيـــق ابتداء من 20/ 03/ 1971 .(1)

---

(1) راجع الجريدة الرسمية رقم 30 السنـــة العاشرة 13/ 04/ 1971 .

ان المرسوم رقم 100/ 71 حدد القواعد العامة بشان تحديد اسعار البترول الجزائري ونص على حق الجزائر في ان تحدد بقرار منفرد المستوى الادنى للاسعار المعلنة وان تصحح هذه الاسعار بقرار منفرد كذلك .

وحددت المادة الاولى : العناصر والمقاييس العامة التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد مستوى الاسعار المعلنة فنصت على انه يجب على كل من يبيع البترول . نشر السعر الذي هو مستعد لبيع المواد البترولية به - عند نقاط الشحن او التفريغ وان هذا السعر يجب ان لا يختلف عندما يكون الصنف متساويا وبالنظر الى نفقات النقل والموقع الجغرافي - عن الاسعار المنشورة في موانئ المناطق المنتجة التي تساهم بقسط كبير في تموين الاسواق الرئيسية للاستهلاك .

ومهما يكن من امر فان هذا السعر لا يمكن ان يكون اقل من السعر الذي سيحدد مستواه بموجب مرسوم .

وقد تضمنت هذه المادة :

- السعر المعلن في الميناء " المصدر " والمستقبل .
- عناصر النوع .
- عناصر البعد الجغرافي .
- قاعدة السعر الموحد للاسعار المعلنة في البلدان المنتجة .
- ارادة المشرع في تحديد السعر .

ومن النتائج الايجابية لهذه المادة :

- لم تعد الشركة هي صاحبة الحق في تحديد السعر .
- ولم يعد تحديد السعر باتفاق مشترك بين الشركة المنتجة والحكومة .
- اصبح السعر تحدده الحكومة ويعلنه الوزير المختص .

حددت المادة الثانية :

ان للوزير الجزائري المختص ان يبادر الى تصحيح هذه الاسعار ورفعها للمستوى المذكور من اجل احتساب الضرائب والريوع .

المادة السادسة :

ان احكام هذا المرسوم تبقى نافذة لغاية 1975/12/31 " استقرار السوق " .

الا ان نفس المادة اوردت تحفظاً هاما ونصه هو : الا انه لا يجوز تعديل هذه الاحكام بموجب المرسوم فى حالة ما اذا وقع تغيير ملموس ودائم يمس عناصر الاسعار المحددة اعلاه . او على العموم فى حالة ما اذا وقع تعديل جوهرى لمعطيات الاقتصاد الدولى للبترول . وبالخصوص فى حالة ما اذا عدلت المعادلات النقدية على المستوى العالمي .

وبالرغم من ان الدولة قررت للسلطة العامة حق تحديد اسعار النفط بقرار حكومي منفرد ، الا انه يجب ان لا يغرب عن بالنا بان الانتصارات التى حققتها الدول المنتجة فرادى ، كانت انعكاسا لتظافرها ووحدة صفها ، وبذلك انتقلت عملية تسعير النفط ، وتحديد الاسعار المعلنة الى الدول المصدرة دون الرجوع الى الشركات النفطية العملاقــــة .

الفـــــــــرع الثـــــانـــــي

اثـــــــار تســـويق النفـــــــــط

مطلب اول :

المـــلامح الاقتصـــادية فى العالم العربـــي (1)

تشير البيانات المتوفرة ، ان دخل الفرد العـــربي بالقيمـــة النقدية نميا بمعدل سنوى مركب يعادل 21،5 ٪ خلال الفترة 1972 ـ 1976 وباعتبار ان الوســـط الحسابي البسيط لمعدلات التضخم فى الاقطار العربيـــة المنتجـــة للنفط يمثل تقريبا معدل التضخم فى العالم العـــربي . نجد ان معدل التضخم السنوى خلال سنـــة 1970 الى 1976 كان حوالي 18،2 ٪ وبذلك يكون نمو الفرد العربي من الناتج القـــومي بالقيمة الحقيقية حوالي 3،2٪ سنويا . وهذا المعدل يقل عن معدل 3،5٪ الذى وضعته الامم المتحدة كهدف لنمو الفرد فى الدول السائرة فى طريق النمو خلال السبعينات .

وفى خمسة اقطار عربية اعضاء فى منظمة الاوبيك وهي : الكويت .

---

(1) راجع مقال للسيد علي صادق ، نشر فى مجلة النفط والتعاون العربي تحت هذا العنوان ـ المجلد الرابع عدد 04 ـ سنة 1978 .

الامارات العربيـــة ، قطـــر ، البحـــرين ، مصـــر . كان معدل التضخم للفترة 1972 ــ 1976 اعلى من معدل النمو لدخل الفرد بالقيمة النقدية مما ادى الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد عام 1976 عن عام 1972 .(1)

وعلى الرغم من تراجع الدخل الحقيقي للفرد في بعض اقطار منظمة الاوابيك فان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في هذه الاقطار مازال اعلى من مثيله في الاقطار العربية الاخرى .

اما الدول السائرة في طريق النمو فانها مازالت تعاني من مشكلة التضخم (بما فيها الدول العربية غير النفطية) والتي تمثلة بمعدلات مرتفعة . تفوق معدلات التضخم في الدول الصناعية . اذ بلغ معدل التضخم في هذه الدول ــ باستثناء الدول المصدرة للنفط ــ 32،5٪ سنة 1980 و 28،1 ٪ سنة 1981 .

امّا معدل التضخم في الدول النامية المصدرة للبترول فقد بلغ 12،4٪ سنة 1980 و12٪ سنة 1982 .(2)

وقد شهدت الدول الناميـــة معدل نمو معتدل بنسبة 4،9٪ عام 1980 و 4،8 ٪ عام 1981 امّا الدول المصدرة للنفط شهدت معادلات نمو سلبي سنة 1980 تمثلة في 3٪ ونمو طفيف سنة 1981 .(3)

ويوزع الناتج القومي الاجمالي من ناحية الاستخدام لغرضين :

غرض الاستهلاك (عام وخاص) وغرض الادخار .

ويلاحظ انه كلما زاد الناتج القومي زاد الاستهلاك ولكن باقل من الزيادة في الناتج القومي ويتصف توزيع الناتج القومي باللامساواة بالاقطار العربيـــة من حوالي 0،52 عام 1962 الى حوالى 0،60 عام 1976 ، مما يدل على ان توزيع الناتج القومي العـــربي زاد انحرافا لصالح شرائح الحدود العليا من فئات متوسط الدخل .

---

(1) راجـــع: علي صادق ، نفس المرجع صفحة 162 .

(2) راجـــع: د علي احمـــد عتيقـــة ، صفحـــة 29 من التقرير السنوي لسنة 1981 .

(3) راجـــع: د علي احمـــد عتيقـــة ، صفحـــة 30 من التقرير السنوي سنـــة 1981 .

الفرد في الاقطار العربية .

- ويتركز الناتج القومي العربي في حدود ضيقة من سكان الاقطار العربية . فالعشرة بالمئة ١٠ ٪ من السكان في الحدود العليا من شرائح الدخل، استحوذت على حوالي ٥٤ ٪ من الناتج القومي سنة ١٩٧٦ ، بينما العشرة بالمئة من السكان في الحدود الدنيا استحوذت على ٢ ٪ من الناتج القومي عام ١٩٧٦ .(١)

ولما كان حجم السوق يتأثر عكسيا مع تركز الناتج القومي العربي في حدود ضيقة من سكان العالم العربي . فان هذا التركيز يعيق عملية التنمية الاقتصادية العربية ويزيد من احتمال فشلها في المدى المتوسط والبعيد .

توزيع السكان والناتج القومي ١٩٧٢ - ١٩٧٦

السكان بالمليون الجزائر		متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي دولار امريكي		نسبة السكان الى سكان العالم العربي		نسبة الناتج القومي الى الناتج العربي القومي	
٧٢	٧٦	٧٢	٧٦	٧٢	٧٦	٧٢	٧٦
١٤ر٩	١٦ر٢	٥٥٠	٩٩٠	١٠ر٨	١١ر١٧	١١ر٦	٨ر٩٢ (٢)

النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد في الجزائر

	النمو السنوي المتوسط دخل الفرد	معدل التضخم السنوي	النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد
	١٩٧٢-١٩٧٦ ٪	١٩٧٢ - ١٩٧٦ ٪	١٩٧٢ - ١٩٧٦ ٪
الجزائر	١٥ر٨ ٪	١٤ر٥ ٪	١ر٣ ٪ (٣)

(١) راجع : علي صادق - نفس المرجع ١٧٠ وما بعدها.
(٢) راجع علي صادق - نفس المرجع - صفحة ١٧٦.
(٣) من تقرير البنك الدولي - تقرير التنمية الدولي - سنة ١٩٧٨.

- لا شك ان الدول العربية تبذل مجهودات معتبرة في سبيل التنمية الوطنية ، ولكن من المستفيد الاول من عملية التنمية .

تدل الارقام بان ١٠ ٪ من السكان هم من ذوي النفوذ والثروة والسلطة يأخذون ٥٤ ٪ من الناتج القومي . وهذه الفئات هي الاقل جدارة (غير منتجة) او قل الاقل حاجتها (متخمة) هي التي يتجه اليها القسم الاكبر من الفائدة .

- ان اتساع الفجوة بين الطبقات . وفي توزيع الثروات وذوي الدخول العليا وذوي الدخول السفلى ، اصبح اتساعا ظاهرا للعيان .

ومع ان ارضية الدخول ارتفعت ، ولكن سقف الدخول ارتفع بنسب اعظم .

ولهذا فان ظاهرة خلق طبقة الاغنياء - غنى فاحشا - بعد استقلال الدول العربية وفي فترة زمنية قصيرة جدا . وبنفس السرعة اصبحت طبقة الفقراء نسبيا اقل فقرا . هذه الوضعية تنبيء بخطر آت ، لايعلم احد نتائجه اذا لم تسارع الحكومات العربية لوضع مخطط دقيق يسهر على عدالة توزيع الثروات الوطنية .

ان عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي غير مبنية على استراتيجية معينة ولذلك هناك عدم وضوح رؤيا للاولويات ، مما يدل بان التخطيط غير سليم مما يؤدي الى التوقفات - الزمانية - في مسيرة البناء الوطني .

واكبر دليل على ذلك ، هو ان الوطن العربي يفتقر الى توفر امنه الغذائي والى رفع المستوى الغذائي الى مستوى يليق بكرامة الانسان العربي ؛

- ان العجز الواضح في الامن الغذائي للدول العربية يجعلها دولا تابعة وعاجزة عن اتخاذ اي قرار وطني حاسم ، اي ان هذه الوضعية تهدد السيادة الوطنية للدول العربية .

المطلب الثاني - آثار تسويق النفط على الجزائر :

مما لاشك فيه بأن تسويق النفط الجزائريه ، اعطى فرصة للجزائر من

اجل تخطيط التنمية الاقتصادية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بالرغم من ان الجزائر تعاني من مشكلة التفجر السكاني حيث ان النسبة السنوية لتزايد السكان تقدر ب ٣ر٤ ٪ وهي من اعلى النسب في العالم .(١)

ويمثل السكان العاملون حوالي ٢٠ ٪ من مجموع السكان ، اي حوالي ثلاثة ملايين منهم ١٨٠ الف امرأة .(٢)

بند ١- التعليم :

ومع ذلك فان الجزائر حققت المعجزة على مستوى تعميم التعليم ، فمع فجر الاستقلال كان ٩٥ ٪ من مجموع السكان اميا بالنسبة للغتين العربية والفرنسية .

واكبر مثال على ذلك ، كانت الجامعة تضم ٥٠٠ طالب جزائري سنة ١٩٦٢ (١) ارتفع هذا العدد الى ٢٢ر٥٨٦ طالبا سنة ٧٣ - ٧٤ (٦٨ر٤٩٨) طالبا سنة ٧٩ - ٨٠ (٢) ومن المحتمل ان يصل الرقم الى ٢٠٠ ٠٠٠ الف طالب ١٩٨٦- ١٩٨٧.

اما التعليم الابتدائي فقد التحق بالمدرسة مليونان من الاطفال سنة ١٩٧١ - ١٩٧٢ وارتفع عدد التلاميذ في الثانوي من ٥١ر٠٠٠ تلميذ سنة ٦٢ الى ٢٢٥٠٠٠ تلميذ ١٩٧١ - ١٩٧٠ .(٣)

وارتفع عدد التلاميذ الى ٢ر٩٧٢ر٢٤٢ للعام الدراسي ٧٨-٧٩ و ٣٠٦١٢٣٢ تلميذ للعام الدراسي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .(٤) وقد يصل هذا العدد الى ما يفوق خمسة ملايين سنة ٨٥ - ١٩٨٦.

بند ٢- الطب :

حققت الجزائر خطوات معتبرة في المجال الطبي (تكوين اطباء ، ممرضين ،

---

١) دليل المصدرين - صفحة ١٥

٢) الجزائر في ارقام - نشرة وزارة التخطيط ١٩٨٠.

٣) دليل المصدرين ١٩٧٣-١٩٧٤ صفحة ١٣

٤) الجزائر في ارقام سنة ١٩٨٠ - صفحة ١٠ .

قابلات للتوليد ، اعمال طبية تابعة (تصوير ، تحليل ...) .

وتشير احصائيات ١٩٧٩ بانه قد تحقق :

- طبيب لكل ٣٫٧٥٣ مواطن
- طبيب اسنان لكل ١٥٫٥٦٥ مواطن
- صيدلي لكل ١٧٫٩٢٣ مواطن

3 : اذا كان عدد السكان قد وصل في ١٩٨٠/١/١ الى ١٨٫٥٢٤٫٧٦٨ نسمة فان العاملين يتوزعون حسب الانشطة التالية " الارقام بالالاف " .

	١٩٦٧	١٩٧٩
الزراعة	٤٧٤	٨٦١
الطاقة	٦	٤٠
الصناعة	١١٧	٣٩٠
بناء	٧١	٢٩٩
تجارة	١٧٩	٢٢٠
نقل	٥٦	١٥٣
خدمات	١٤٣	٢٠٨
ادارة	٣٠٦	٥٥٩ (١)
المجموع	١٫٧٤٨	٢٫٨٣٠

نجد ان نسبة العاملين تمثل سنة ١٩٧٩ حوالي ٢٠ ٪ من مجموع السكان ، ويتوزع العاملون في : القطاع الزراعي ، ثم القطاع الاداري ـ البناء ، الصناعة ، التجارة ، الخدمات فالطاقة .

٣ـ ويمثل الناتج الداخلي الاجمالي بسعر السوق النسب الاتية " بليون دينار جزائري "

---

(١) الجزائر في ارقام ـ نشرة وزارة التخطيط عام ١٩٨٠.

السنة / القطاع	١٩٧٣ القيمة	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ القيمة	١٩٧٤ ٪
الزراعة والغابات والاسماك	٢ر٦	٨ر٣	٣ر٢	٦
النفط	٥ر٨	١٨ر٥	١٨ر٢	٣٧ر٧ ٪
مناجم ، تعدين ، طاقة (عدا النفط)	٠ر٦	١ر٩	٠ر٧	١ر٤ ٪
مباني واشغال عمومية	٣ر٤	١٢ر٧		
الصناعة	٤	١٢ر٧	٤ر٥	٩ر٣ ٪
النقل ، التجارة ، والخدمات	١٥	٤٨ر٨	١٧ر٦	٣٦ر٤ ٪ (١)
	٣١ر٥		٤٨ر٩	

ويمثل النفط ٣٧ ٪ من قيمة الناتج القومي الاجمالي ثم يليه النقل والتجـــــارة والخدمات وفي الدرجة الثالثة الصناعة ، فالبناء ، ثم الزراعة .

ولو حللنا في الميزان التجاري للجزائر ، لوجدنا انه يعاني من عجـــــز لسنتي ٧٥ و ٧٦ .

" مليون دينار جزائري "

السنة / البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	التغيير المئوي
الصادرات	١٧٥٣٥	٢١ر٠٦٧	٢٠ر١ ٪
منها البترول	١٦٠٢٦	١٨١٧٤	١٣ر٤ ٪
الواردات فوب	٢١٩٥٩	٢١٠٦٩	(٤ر١)
الميزان التجاري	- ٤٤٢٤	- ٢	

(١) التقرير الاحصائي السنوي الرابع سنة ٧٥ـ ٧٦ صفحة ١٩
د. علي احمد عتيقة ١٩٧٧ .

ونتيجة لمساهمتها في صناديق التنمية الدولية والاقليمية ، نتيجة لكل ذلك ، اخذت فوائض هذه الدول في الانخفاض والتضاؤل من ٦٨ مليار دولار سنة سنة ١٩٧٤ الى ٣٥ مليار دولار لسنتي ١٩٧٥ - ١٩٧٧ الى ٩ مليار دولار ، ١٩٧٨ في حين ان فائض الحساب الجاري سنة ١٩٧٨ كان يمثل ١١ مليار دولار لايطاليا و١٣ مليار دولار لالمانيا الغربية و ١٧ مليار دولار لليابان (١) .

اذن : ان الدول العربية المصدرة للنفط قد فقدت كل فوائضها كما انها لم تحقق احتياطات متصاعدة .

<u>اثر التنمية :</u>

بند ٥ : على مستوى دخل الفرد العربي .

لو قسمنا جميع دخول المنطقة بما في ذلك لكل دول النفط بين جميع سكان الوطن العربي بالتساوي ، فسنجد ان دخل الفرد لعام ١٩٧٦ = ١١٣٤ دولار سنويا في حين وصل معدل دخل الفرد في العالم الى ١٦٩٧ دولار سنويا .

- الجزائر : سنة ١٩٧٦ عدد السكان ١٦٤٦٣٠٠٠ الدخل القومي ١٦٧٠٠ مليون دولار .

  معدل دخل الفرد [illegible] دولار (٢) .

<u>الطلب المحلي :</u>

يشتمل الطلب المحلي في اشباع الطلبات الاستهلاكية ، ثم بالانفاق الاستثماري :

- استهلاك القطاع العام .
- استهلاك القطاع الخاص .
- الانفاق الاستثماري المحلي (عام وخاص ومشترك) .

ان عائدات النفط تؤثر طرديا على مستوى الواردات . اذ ان توفر القطاع

---

(١) راجع مقال صلاح الصيرفي (ثورة اسعار النفط ٧٣ - ٧٤) نفس المصدر .

(٢) راجع صلاح الصيرفي - نفس المرجع - صفحة ٢٨ وما بعدها .

الاجنبي يتيح للدولة تخفيف قيود الاستيراد (الاستثماري والاستهلاكي العـــــام)
وبالتالي تؤثر عائدات النفط على مستوى العرض المحلي .

- ان عائدات النفط تؤدي الى تباطوء في تنمية القطاعات الاقتصاديـــــــة
خارج قطاع النفط . وذلك لعدة اسباب منها :

بعد 6 : وفرة القطع الاجنبي :
التي تساعد على استيراد السلع والخدمات بسهولة ، وهذا ما يمنع انتاج
السلع المستوردة محليا .

- تعود المجتمع على طابع الاستمرارية في انماط الاستهلاك بل الثقـــــــة
العمياء في السلع والخدمات الاجنبية ، وعدم الاقبال على السلع المنتجة محليـــــا
(وطنية) .
وهذا امر بديهي ، باعتبار ان السلع المستوردة ارخص ثمنا وافضل نوعية .

- ارتباط السوق الوطني بالاسواق الخارجية ، مما يسبب في التقلبــــــات
السوقية نتيجة للتعليمات الاقتصادية والسياسية التي لاتدخل ضمن سيطرة الدولة .

- الميزانية المحلية تحقق عجزا بينما قد تحقق الميزانية الخارجية فائضا
احيانا لبعض الدول النفطية .

- ارتباط السوق المحلي بقيمة سعر الدولار في سوق العملات ارتفاعــــــا
وانخفاضا .

<u>المطلب الثالث - اثر عائدات النفط السلبية على السياسات النقدية والمالية فـــي</u>
<u>دول الاوبيـــك</u>

قبل ان نتعرض لآثار النفط السلبية يجب الاخذ بعين الاعتبار المعطيـــات
الآتيـــة :

- ان عائدات النفط تعود اولا الى القطاع العام ، فهي بحد ذاتهـــــــا
لاتؤدي الى مشاكل تشبيتية ، لان عائدات النفط تعقم آليا Sterilzzed

- انسياب عائدات النفط يأتي بواسطة ميزان القطاع العام (لايأتي بواسطة
مدفوعات كما هو الحال في انسياب قيمة الصادرات التي يستلمها القطاع الخاص) .

كل الدول المصدرة للنفط تعاني من عدة امور اهمها :

- التنمية الاقتصادية المنتجة خارج قطاع النفط (وهي تتخبط في تحديد الافق الزمني الفعلي لذلك) .
- تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية .
- مشكلة التضخم ومشكلة انخفاض قيمة الدولار .
- مشكلة انخفاض سعر النفط وآثاره على مخططات التنمية .
- مشكلة العدالة في توزيع الدخل القومي.
- مشكلة مواجهة وضعية ما بعد البترول (الطاقة البديلة ، والثروات المتجددة) .
- مشكلة تمويل الفائض او العجز في الحسابات الجارية من ميزان المدفوعات .
- مشكلة البطالة السافرة او المقنعة .
- مشكلة محاربة روح الاتكالية المتفشية عند مواطني الدول النفطية . " الاتكال على الدولة ، في كل شيء " .
- مشكلة استكمال البنيات الهيكلية الاساسية التي مازالت تشكو نقصا خطيرا " مواصلات ، انارة ، خدمات المياه ، الاسكان ، التعليم الكيفي) ، والصحة .
- مشكلة الامن الغذائي المطروحة بشكل ملح وضروري .

ان الدول المنتجة للنفط والكثيفة السكان (كثافة وتفجر سكاني) تعاني من عجز في ميزان حسابها الجاري وكانت تلجأ الى الاقتراض الدولي ، لاكمال مواردها المحلية .

اما الدول النفطية ذات الكثافة السكانية الضئيلة فقد تحولت هذه الدول من مالكين للفوائض المالية الى حالة عجز مالي ، واسباب ذلك ان استيرادات دول الاوابيك كان هائلا فازدادت الاقطار المصدرة للنفط من استيراد السلع بنسبة ٤٤ ٪ سنة ١٩٧٣ ونسبة ٦٠ ٪ سنة ١٩٧٥ ونسبة ٢٢ ٪ سنة ١٩٧٦ و ٣٦ ٪ سنة ١٩٧٧ (١)

(١) المجلد الخامس ـ العدد الثاني ١٩٧٩ راجع النفط والتعاون العربي ثورة اسعار النفط ٧٣ - ٧٤ ـ صلاح الصيرفي .

كل الدول المصدرة للنفط تعاني من كافة صور التخلف :

- التنمية الاقتصادية المستندة على قطاع النفط (وهي متخبطة في تحديد الأفق الزمني الفعلي لذلك) .
- تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية .
- مشكلة التضخم ومشكلة انخفاض قيمة الدولار .
- مشكلة انخفاض سعر النفط وآثاره على مخططات التنمية .
- مشكلة العدالة في توزيع الدخل القومي .
- مشكلة مواجهة وضعية ما بعد البترول ، الطاقة البديلة ، والثروات المتجددة .
- مشكلة تمويل الفائض او العجز في الحسابات الجارية من ميزان المدفوعات .
- مشكلة العمالة الماهرة او المقنعة .
- مشكلة محاربة روح الاتكالية المتفشية عند مواطني الدول النفطية . " الاتكال على الدولة في كل شيء " .
- مشكلة استكمال المنشآت الهيكلية الاساسية التي مازالت تشكو منها كثيرا " مواصلات ، تجارة ، خدمات المياه ، الاسكان ، التعليم الكيفي ، والصحة .
- مشكلة الامن الغذائي المطروحة بشكل ملح وضروري .

ان الدول المستوردة للنفط والكثيفة السكان ذات كثافة وتطور مكاني تعاني من عجز في ميزان حساباتها الجارية وكانت تلجأ الى الاقتراض الدولي ، لاستغلال مواردها المحلية .

اما الدول النفطية ذات الكثافة السكانية القليلة فقد تحولت هذه الدول من مالكين للفوائض المالية الى حالة عجز مالي ، واصبحت ذلك ان استيرادات دول الاوابيك كان هائلا قياسا الى الاقطار المصدرة للنفط من استيرادات بنسبة 44 % سنة 1973 وبنسبة 30 % سنة 1975 وبنسبة 22 % سنة 1976 و 36 % سنة 1977 وهكذا(1) .

(1) المجلد الخامس العدد الثامن 1979 راجع النفط والتعاون العربي ، ندوة اسعار النفط 33 — 34 — ملاق العمري .

التضخم :

لاتزال الدول السائرة في طريق النمو تعاني من مشكلة التضخم النقدي، التي تمثلت بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات التضخم في الدول الصناعية اذ بلغ سنة ١٩٨٨ ٣٢٫٥ ٪ و ٣٨٫١ ٪ سنة ١٩٨٠ .

تتعامل الدول العربية بالدولار الامريكي كعملة حساب وكعملة سداد لقيمة النفط المصدر .

النفط المصدر :

وهذه العملة النقدية الورقية تحمل قيمتين :

— القيمة النقدية الحسابية .

— القيمة الحقيقية : اي قوتها الشرائية .

ولكي نتأكد من الآثار الخطيرة التي يعكسها سلبيا التضخم العالمي على الاقتصاد العربي عامة والجزائري خاصة علينا ان نطلع على جدول تطور عائدات البترول النقدية والحقيقية للدول الاعضاء في منطقة الاوابيك خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ — ١٩٧٧ قاعدة ١٠٠ ٪ تمثل مليون دولار امريكي سنة ١٩٧٠ وسنأخذ الجزائر مثلا عليها : (١)

العام	القيمة نقدية	القيمة حقيقية
١٩٧٠	٢٧٢	٢٧٢
١٩٧١	٣٢١	٣٠٠
١٩٧٢	٦١٣	٥١٩
١٩٧٣	٩٨٨	٦٨١
١٩٧٤	٣٢٩٩	١٨١٢
١٩٧٥	٣٢٦٢	١٦٣١
١٩٧٦	٣٦٩٩	١٦٠٨
١٩٧٧	٤١٠٦	١٣٧٩

(١) مقال د. علي صادق مجلة النفط والتعاون العربي عدد ٤/٤ صفحة ٩٤ وما بعدها .

هذه الارقام جعلت الجزائر تطالب دائما وابدا بان تكون اسعار النفط مرتبطة باسعار المنتجات المصنعة ، وخاصة تلك السلع الرأسمالية التي لاغنى عنها لتحقيق عملية الانطلاقة الاقتصادية .

وبذلك يمكننا احتواء آثار التضخم المستورد من الدول المتقدمة والذي نحن ضحاياه . ولكن طالما ان الدول المنتجة للنفط اسهل اسلوب تعتمد لاشباع السوق المحلي (عن طريق الاستيراد) فلا بد وان تتأثر السوق المحلية طرديا بمستوى الاسعار الخارجية المتحققة في مصدر الواردات وبذلك نستورد التضخم الذي يؤثر في الاسعار محليا .

- كما يؤثر التضخم المستورد على اسعار المنتجات المحلية والتي لاتستطيع ان تنافس المنتجات الاجنبية " التضخم يعرقل مسيرة التنمية بشكل مباشر " .

وكلما زادت نسبة الواردات الى الطلب المحلي ، كلما كان اثر التضخم العالمي اكبر على معدل التضخم المستورد وبالتالي على معدل التضخم الكلي داخل الدولة .

ومن الطبيعي ان تلك الدولة عاجزة لانها لاتستطيع السيطرة على معدلات التضخم العالمية .

الفصل الرابع

الفرع الاول - التسويق الداخلي للنفط

منذ ٢٤ اوت ١٩٦٧ سيطرت الجزائر على قطاع تسويق النفط الداخلي اذ اصبح هذا التسويق وطنيا ١٠٠ ٪ بعد تأميم كافة قنوات التسويق الداخلي .

ولكن هذا لايعني ان نظام التسويق الداخلي قد قطع كل صلة بالاطار القانوني لتوزيع المحروقات المعمول به في فرنسة . بل هو امتداد له (كنظام وادارة) . ولو ان سوناطراك حازت على حق احتكار توزيع النفط ، ومشتقاته داخليا . وامتلكت معظم قنوات التوزيع .

مطلب ١- الاطار القانوني للتوزيع في فرنسة :

- في ٢٣ مارس ١٩٢٩ نظمت الرخص الاولية الخاصة بالتوزيع والمعروفة باسم A3 والتي تضمنها ونظمها المرسوم الجمهوري . وعدلت بتاريخ ٢٦ جويلية ١٩٣٠ ومدتها ثلاث سنوات وتخص ٤٦ مؤسسة لتوزيع البنزين والزيت الثقيل والغازويل . وهذه الرخص تتجدد كل ثلاث سنوات . وتجمدت هذه الرخص مع بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ الى سبتمبر ١٩٥٠.
- حيث عاد نظام الرخص من جديد بين عامي ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ وبقيت رخص النفط المصفى تتجدد بشكل آلي . وترسل الادارة العامة الفرنسية الى المؤسسات المعنية قائمة بالمواد واسعار كل وحدة منها .
- رخصة ١٩٦٥ صالحة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٩٦٥/٩/١.

وتتضمن الترخيص لشركتين المانيتين (آرال زيلار - وغمبلين) اللتان تعملان مع (الف ايراب) .

اما المجموعة الدولية فتعمل مجتمعة تحت اشراف مجلس الدولة (تطبيقا لمعاهدة روما) ومع رخص ١٩٦٨ اضيفت شركتان لقائمة المستوردين وخاصة بالنسبة لبنزين الطائرات وهما : الاولى المانية والثانية ايطالية (اجيب) .

- قرار ١٤ جوان ١٩٧٠ والمرسوم المنشور في ١٩٧٠/٩/٢٤ حدد حصص الاوروبيين (حصة كل شركة) .

— اما رخص التصفية فقد حددها مرسوم صادر بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٨ .(١)

المطلب الثاني : قواعد تنظيم محطات البنزين والخدمات :

قنوات التوزيع هي : التخزين ، النقل ، الطرق ، اعادة البيع (محطات البيع) .

— تمثل محطات التوزيع (تخزين وضخ) زيادة على مساحة واسعة على الرصيف او في مساحة القريبة .

— ولكي يتم تركيب وانشاء المحطات على جوانب الطرقات (بضايق المـــارة) وضعت السلطات العامة شروطا لانشاء المحطات ، بحيث يختار موقع المحطة في محلات واسعة تتضمن شروط الامن لتخزين مواد سريعة الاشتعال .

— في المخطط التجاري : كانت محطات التوزيع هي ملك لمالك الارض لانهـــا كانت تشكل نشاطا تجاريا ، ثانويا لنشاطه التجاري العام ، وكان يتصرف بالمحطة كأنها سيارته الخاصة ، من حيث مدة النشاط اليومي والاغلاق .

— ولكي تضمن مراقبة فعالة لهذه السوق ، فان شركات التوزيع انشـــات مراكز او محطات بيع خاصة بأنواع الهيدروكاربونية (محطات خدمات) .

تخضع هذه المحطات لنظام صارم من حيث تخطيطها ومن حيث تأثيثها ومـــن حيث شروط الامن .

— ان ادارة المحروقات تراقب هذه الاماكن (محطات الخدمات) بطريقـــة مستمرة ومعقدة نوعا ما .

" تتضمن النصوص في فرنسة المطبقة على المواد التي تتضمنها القوانيـــن الصادرة في ١٩٢٥/١/١٠ و ١٩٢٨/٣/٣٠ والقرار التطبيقي الصادر في ١٩٦٩/١/٢٨".

اما في الجزائر ، تتضمن قرارا من والي الولاية كما تتضمن قائمـــة تسعير النفط بقرار وزاري :

---

(١) استقيت الارقام والتواريخ من اقتصاد المحروقات جان ماسيرون صفحة ٣٥٨ وما بعدها .

- ويؤخذ بعين الاعتبار المواضيع التالية عند الانشاء :
  - من حيث التباعد والمسافات بين المحطات
  - من حيث تجديد الرخص من ادارة المحروقات .
  - في حالة ترحيل محطة او نزعها فان صاحب المحطة له الحق بالاحتفاظ بانشاء محطة جديدة في نفس المكان بعد تخطيطه وإعادة بنائه .
- ان ارتفاع عدد محطات الخدمات يؤدي الى رفع نسبة الاستهلاك .
- ان اكثر المحطات خدمة هي المحطات بين المدن (اوتوروت) والساحات الواسعة .
- هناك محطات بشكل اقبية في مواقف السيارات تحت الارض (تشكل خطرا على امن المواطن وسلامته نسبيا) .

المسير بأجر :

المسير بأجر هو

عندما تمتلك الشركة محطة الخدمات (أ عامل من عمال المقاولة او المؤسسة) من حيث الضمان الاجتماعي ـ التقاعد ـ العطل المدفوعة الاجر ـ عطل سنوية ـ علاوات مكافآت .

- كما ان هناك شروطاً لفتح المحطة ايام العطل الاسبوعية والاعياد والليل .
  " يأخذ العامل او المسير بأجر ساعات عمل اضافية ، او يكون العمل في المحطة على اساس الورديات " .
- وان محطات الخدمات ليست محطات لبيع النفط فقط ، بل هي محطات للاستراحة وبيع كثير من السلع ، مطاعم ، مقاهي .

محطة الخدمات الحرة :

انتشرت كثيرا في البلاد الاوروبية الشمالية ، السويد ، الدانمرك ، والنرويج وبريطانيا ، وهي طريقة البيع الآلي وتثير مشاكل واهمها عدم استطاعة البيع عن طريق (بطاقة الدين) كوبون ، المنتشرة في الولايات المتحدة وفرنسة .

المسير المستأجر اومسير حر :

في فرنسة هناك اتفاق مهني ابرم يوم ١٩٧٣/٩/٢٥ ما بين الشركات البترولية والتنظيمات النقابية للمسيرين الاحرار .

في الجزائر يؤخذ بنفس النظام .

باعة العلامة :

هو تاجر يملك المحل التجاري وجزء من التجهيز (ارض ومبنى) وتشاركه الشركة في تجهيز المحطة (توريد المضخة ، واحيانا تحفر له الشركة التجويف الارضي ، وتبني له الساحة .

ويشتغل البائع مع الشركة على اساس عقد انجاز مدته غير محدودة ، ومركزه اقوى من المسير المستأجر من خلال الشروط الخاصة بالعقد .

وهناك انشطة متممة للبيع مثل : مرآب للسيارات ، مكتب بيع الدخان والصحف ، باعة الحلوى . العقد يغطي كل نشاط توزيع النفط ولكن بيع المشتقات وبشكل خاص في المرآب .

يكون موضوع عقد متمم للاول او منفصل عنه .

بائعو المفرق الاحرار :

هناك محطات مختلفة للبيع بالمفرق .

ملكية كاملة للمحل التجاري ويبرم صاحب المحل صفقة مع شركة التوزيع عقد . وبذلك تكون بيده عدة اوراق مثل : موقعه الجغرافي ، ومحطته ، وهذا ما يسمح له بوضع جميع العلامات التجارية (في حال سوق المنافسة لا سوق احتكار) .

شروط النشاط في محطات البيع :

تتحدد الشروط من حيث :

اوقات العمل من ١٥-١٦ ساعة يوميا او ٢٤ ساعة كاملة .

ايام العمل :

سبعة ايام في الاسبوع دون توقف .

مطلب ٦ - عقد نموذجي لبيع الاسمدة الزراعية :

عقد باسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

- اطراف العقد (سوناطراك البائع : وبين الشركة الوطنية للزراعة (ساب)
- موضوع العقد - او محل العقد .
- الكمية
- كيفية التسليم (التوزيع) .
- ضمان المواد .
- تغليف - تحقيق النوعية ، الشارة (ماركة) .العلامة التجارية
- تحويل الملكية .
- ثمن المبيعات .
- الجزاء .
- القوة القاهرة .
- اللجنة المختلطة (وزارة الزراعة ، الطاقة ، سوناطراك وساب) .
- تبادل الوثائق .
- مدة العقد .
- مراجعة شروط العقد من حيث النوعية .

مطلب ٧ - اتفاقية عامة بين مارة / سوناطراك في اطار توريد الاسمدة والمواد الضرورية للزراعة :

- الاتفاقية :تحت اسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- اطراف العقد : بين الوصي ساب ، وسوناطراك ادارة التسويق الداخلي .
- محل الاتفاق .
- تنفيذ العقد .
- برنامج او مخطط تغطية الاتفاق - زمانا ومكانا (الكمية والنوعيـــة وبرمجة التسليم على المستوى الوطني) .
- كيفيات التوزيع ، من حيث المكان .
- تحديد اجل التوزيع

- اعباء التسليم والاستلام .
- ضمان المنتجات
- التغليف ، تحقيق النوعية والشارة (الماركة) .
- تحويل الملكية .
- ثمن المبيعات المنتجة .
- كيفية الدفع .
- جزاء التخلف .
- القوة القاهرة
- اشتراطات (اللجنة المختلطة) .
- تبادل الوثائق .

ان هذه الشروط الواردة في اكثر العقود النموذجية هي عبارة عن شروط عامة متعارف عليها ، على المستوى الاقليمي ـ المحلي ، وعلى المستوى العالمي (بين التجار المهنيين) .

مثل :

- شرط التغليف وتحقيق النوعية والشارة التجارية
- ضمان المنتجات .
- جزاء التخلف .
- تبادل الوثائق .
- تحديد زمان ومكان التسليم .
- محل العقد ـ الكميات .
- تسليم الثمن .
- نقل الملكية .
- اختصاص المحاكم (المحلي) او (التحكيم) .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التحليلية لعقد تسويق النفط الجزائري، و التي تتطابق من حيث الاساس، مع عقود تسويق النفط الخارجية، في البلدان المصدرة لهذه المادة الحيوية ايام السلم و ايام الحرب فيستنتج من مجمل بحوثنا ان الاحكام التي تنظم عقود التسويق من حيث انعقادها و آثارها و انتهائها تنبع من المصادر التالية :

مصادر قانون التجارة الدولية :

تقسم مصادر قانون التجارة الدولية الى ثلاثة مصادر :

آ ـ مصادر رسمية .
ب ـ مصادر احتياطية .
ج ـ مصادر تفسيرية .

المصادر الرسمية :

1 ـ عادات التجارة المهنية : و هي العادات التي نشأت تلقائية، و جرى التعامل بها بين التجار.
و كذلك الاعراف التجارية الدولية : و هي الاعراف التي نشأت نشأة تلقائية كذلك ، و لكنها ملزمة لاطراف العقد اساسا ، ما لم تتجه ارادة الاطراف لعدم الاخذ بها ، فينص على ذلك صراحة في العقد او ملحقاته .

2 ـ احكام الاتفاقيات الدولية : و عند وجود اتفاقية تجارية دولية ثنائية او متعددة الاطراف، فان احكام نصوص الاتفاقية تصبح سارية المفعول منذ توقيعها بالاحرف الاولى او بعد المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية داخل كل بلد وقع الاتفاقية .

3 ـ العقد : (قانون العقد) يعتبر العقد مصدرا رسميا من مصادر قانون التجارة الدولية و يترتب على اطراف العقد، احترام القوة الملزمة للعقد ، و تنفيذه بحسن نية ، و يتجلى ذلك في تعاون الموقعين في تنفيذ العقد و خاصة في الامور التالية :

- الابتعاد عن الغش ، و الالتزام بحسن النية ، و الاستقامة و الجدية في التنفيذ .
- الحرص على مصالح اطراف العقد، مع الاشارة بأن مصالح البائع و المشترى متناقضة دائما .
- ترتب المسؤولية الناشئة عن عدم التنفيذ و التعويض عن الاضرار ، " تعويض تأخيري و تعويض تكميلي ".
- عدالة العقد : يجب ان تتحقق المبادئ التالية عند تنفيذ العقد.

- الزام مرتكب الخطأ بالتعويض على الغير.
- تحقق مبدأ عدم جواز الاثراء على حساب الغير (الاثراء بلا سبب) و من الجدير ذكره ان اوروبة و امريكا قد اثريتا على حساب شعوب وأوطان العالم الثالث طيلة خمسة قرون من الزمن.
- احترام الحقوق المكتسبة..
- احترام و كفالة كل شخص في الدفاع عن حقوقه (البينة على من ادعى).

4 - احكام قانون النفط :وبعض القوانين الوطنية و القواعد العامة للقانون المدني و التجاري و الاتفاقات الموقعة و المصادق عليها و احكام قانون العمل و حوادث المرور و الضرائب و الجمارك...

5 - مبادئ الشريعة الاسلامية : و اذا كانت الشريعة الاسلامية تعد مصدرا رسميا ثانيا بعد نصوص القانون الوضعي من مصادر القانون المدني الجزائري (مادة اولى) فان مبادئ الشريعة الاسلامية تعد مصدرا رسميا اولا. في نص اتفاقية الاوابيك، فهي ملزمة في العقود التي توقعها احدى دول الاوابيك فقط.

المصادر الاحتياطية :

آ - يجب ان يخضع العقد لقانون دولة معينة، و هذه القاعدة هي من اهم الاصول المقررة في احكام القانون الدولي الخاص في معظم النظم القانونية الوضعية.

هذا الاصل يقضي، بوجوب خضوع العقد الدولي، و الذي يتضمن بطبيعته عنصرا اجنبيا، لقانون الارادة، او بعبارة اخرى للقانون الذي اختاره الطرفان، سواء وردت هذه القاعدة في نصوص تشريعية او درج القضاء على تطبيقها، او تقررت في نصوص عدد من الاتفاقيات كما رأينا.

و نقول : بأن هذا المصدر احتياطي، لان المتعاقدين احرار في الاخذ اما بقانون الطرف المصدر، او بقانون الطرف المستورد، او بقانون البلد الذي يجري فيه التحكيم.

و نجد هذه القاعدة قد وردت في العقد النموذجي لتصدير النفط الخام الجزائري، حيث ورد مايلي : " يكون القانون الجزائري قابلا للتطبيق " ، و بهذا يكون قانون الطرف المصدر (البائع) قانونا احتياطيا، يمكن الاخذ بنصوصه.

ب - وجوب تطبيق بعض القوانين الوطنية : من هذه القوانين

ما يتعلق بالسيادة و منها ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للدولة من حيث نظم الرقابة و التوجيه للاقتصاد الوطني و مثال ذلك :

- احترام السعر المعلن : و الذي تعلنه الدولة على لسان وزيرها المختص.
- الحصول على التراخيص الادارية للتصدير و الاستراد، من الوزارات المختصة .
- تطبيق احكام القواعد الجمركية - قانون الجمارك -.
- تطبيق احكام قانون المالية و خاصة فيما يتعلق بالضرائب منه .
- الالتزام بالنصوص الآمرة و خاصة بالنسبة للتنظيم القانوني للشركات التجارية و الشركات ذات الاسمال المختلط و الاتفاقيات النفطية و قانون النفط.
- نظم التأمين.
- الالتزام بنظم النقد و النظام الصرفي.
- الالتزام ببعض التدابير الالزامية في مجال النشاط التجاري ، و عدم تجاوز التنظيم الاداري.

<u>المصادر التفسيرية</u> : احكام القضاء الوطني :

يختص القضاء الوطني عادة (اختصاصا نوعيا و اختصاصا محليا) ببعض النشاطات المتعلقة بالتجارة الدولية مثل :

مسألة النزاع حول الضرائب اذ يحدد قانون المالية من كل سنة
- الضرائب و سقفها -
- مسألة النزاع حول حقوق العمال و حوادث العمل (نصوص قانون العمل آمرة في معظمها)
- مسألة المدفوعات المالية الدولية .
- مسألة احترام التنظيم النقدي و احترام قيمة العملات.
- مسألة التحكيم التجاري الدولي

هذا بالنسبة للاحكام التي تنظم العقد بشكل عام و تتضمنها المصادر الرسمية و الاحتياطية و التفسيرية لقانون التجارة الدولية ، و لكن بقي ان نذكر ان عقد تسويق النفط يعتبر عقدا دوليا ، نظرا لانه يشتمل على عناصر اجنبية من حيث :

- جنسية اطراف العقد (اختلاف جنسية البائع و المشتري)
- انتقال السلعة موضوع العقد من اقليم دولة لاقليم آخر.

- قيمة العقد ، من حيث كمية المادة المصدرة و زمانها و مكانها و قيمتها النقدية .

و ضمن هذا المنظور تخضع جميع العقود الدولية لقانون العقد الذي يحدد قواعد صحة العقد و ابرامه و مدى شرعيته و سريانه و انهائه .

و بذا يندرج عقد تسويق النفط و عقود المشاريع الكبرى، ذات الطرف الاجنبي ضمن اتفاقيات تخضع لاحكام قانون التجارة الدولية (قانون دولي تجاري خاص) .

و يعتبر العقد بذاته اساسا لالتزامات قانونية تترتب على الاطراف المعنية .

و يقوم العقد الدولي على عنصرين اساسيين و هما :

- التراضي ..
- و المساومة ....

و هذا ما يجعل العقد الدولي يختلف عن عقد الاذعان الذي يفتقر الى عنصر المساومة اساسا .

و يندرج في العقد الدولي عادة عدة مسائل هامة منها :

- هناك التزام ناشئ عن المسؤولية التعاقدية .
- هناك التزام ناشئ عن المسؤولية التقصيرية .
- قد ينشأ بعض التعقيد الناتج عن نقص الفهم الكامل و الواضح للوقائع قبل التعاقد (غلط قانوني او غش) .
- القانون الواجب التطبيق على العقد في النظام القانوني الذي تفسر بموجبه شروط و التزامات العقد - قانون العقد او ما يسمى بالقانون الملائم .
- شروط متعلقة بتسوية النزاعات الناشئة عن العقد من حيث التحكيم و من حيث التنفيذ .
- شرط الجزاء و تحديد التعويضات و شرط الاعفاء .
- مبدأ القوة القاهرة، هذا يؤخذ به للاعفاء من المسؤولية التعاقدية .
- مبدأ تعذر استمرار العقد (المشقة) - ارهاق البائع و المشتري -
- نظرية تغير الظروف (من حيث اعادة النظر في التوازن الحالي للعقد ...) و في اطار العقود الدولية يؤخذ بنظرية التفسير العادل للعقد .

هذه هي اهم مميزات عقد تسويق النفط. من حيث مصادر قانون التجارة الدولية و من حيث مميزات عقد التسويق نفسه .

و اخيرا نوجز سياسة التسويق على ضوء ما تقدم في بحوثنا فنقول انها تبنى على خمس خصائص و هي :

1 ـ تبني سياسة التسويق بالنسبة للنفط و الغاز بانها ترتكز على مدى زمني طويل نسبيا : اي ان الطرف المصدر يوقع عقد التسويق لكمية هامة نسبيا و يحتاج توريدها الى مدة زمنية تعد بالسنين (2 ـ 5 سنوات) سواء تعلق الامر بالنفط الخام او المصفى.
لان الامر يتعلق بتوفر وسائل النقل ، و مستودعات و صهاريج التلقي، و بناء صهاريج و نقل و مراكز التوزيع ... و هذا لا يعني عدم توقيع صفقات منفردة و مؤقتة (صفقة واحدة).

2 ـ انها سياسة تتصف بالمرونة و الثبات لفترة معقولة : يهتم المصدر عادة بالتفتيش عن سوق قارة لنيؤمن دخلا مستقرا لسد حاجياته و استمرار مخططاته الانمائية في الوقت الذي يحتاج فيه المستورد لتأمين احتياجاته من هذه المادة رغم كل التقلبات السياسية و الاقتصادية و العسكرية .

3 ـ ان سياسة التسويق قد تحتاج للمحافظة على سرية بعضها لاعتبارات متعددة منها ما يخص المستورد و منها ما يخص السوق نفسه .

4 ـ ترتبط سياسة التسويق للنفط بالسياسة العليا للدولة : اذ ان التسويق أساسا هو قرار سياسي اولا، و يرتبط بمفهوم السيادة الوطنية ثانيا .

5 ـ و اخيرا تحتاج سياسة التسويق الى مراجعة دورية على ضوء نظرية تغير الظروف و خاصة تغير الاسعار و تذبذب قيمة النقود (الدولار).

ان السوق النفطية هي اكثر الاسواق تذبذبا و لا تعرف الاستقرار و هذا راجع لعدة عوامل كما سبق البيان اليها في رسالتنا . المهم هو انه يجب ان يرد في عقد التسويق شرط المراجعة الدورية الشهرية او الفصلية و خاصة فيما يخص الاسعار المعلنة او الفعلية .

هذه هي اهم خصائص سياسة تسويق النفط.

و اذ كانت سياسة التسويق تقوم على قانون العقد اولا، فان نظرية المساومة في العقود و ان كانت من حيث الاجراءات التفاوضية تسبق انشاء العقد و تساير تنفيذه، و تلعب دورا هاما في آثاره. فانها تعتبر الركيزة الثانية التي يقوم عليهاعقد تسويق النفط.

و الاخذ بنظرية المساومة يحتم على المتعاقدين ان يأخذوا بالحسبان كل ما يكتنف العقد من شروط و كذلك كل عناصر قوة البائع و ضعفه و كل عناصر قوة المشتري و ضعفه، اي ان كل الاوراق السلبية و الايجابية بيد البائع او المشتري تحدد مسار العقد، سواءا كانت الاوراق سياسية، اقتصادية ، اجتماعية ، عقائدية، عسكرية و قانونية.

و تقوم نظرية المساوة كما رأينا من خلال بحثنا على عدة عناصر اهمها :

ا - ان تكون هناك مادة للمساومة ، سواءاً كان النفط خاما او مصفى.
ب- مدى اهمية هذه المادة في الصناعة و الخدمات و الاستهلاك، سواءا كانت اهميتها على مستوى الضروريات او الحاجيات او الكماليات و الرفاهيات.
ج - يجب ان تكون هناك سوق دولية لتداول هذه المادة . وتلعب نظرية العرض و الطلب دورا هاما في هذا السوق و خاصة من حيث سعر المادة.
د - كمية هذه المادة المطروحة في السوق او المتوافرة حاليا و مستقبلا.
ه - يجب ان لا يكون المشتري (المستورد) هو البائع (المصدر) نفسه.
ت - كقاعدة عامة تسبق كل عقد اتفاقية بين الاطراف ، سواءا كان اطراف العقد من اشخاص القانون العام او الخاص و هذه الاتفاقية تحدد نوعية العقد هل هو عقد بيع او عقد مقايضة او كلا هما معا.

اما بالنسبة للمصدّر ، فانه خلال التفاوض يأخذ بعين الاعتبار نقاط قوية و ضعيفة ، أما نقاط القوية فتتلخص بما يلي :

1 - كمية المادة المقرر تسويقها.
2 - نوعية المادة - (نفط ثقيل و نفط خفيف) ميزان النوعية .
3 - الموقع الجغرافي ، الذي يعطي للبائع ميزات اقتصادية و امنية .
4 - مدى مصداقية الاتفاقيات التي وقعها المصدر، مثل اتفاقيات الاوبيك اتفاقيات الاوابيك،اتفاقيات الجامعة العربية، اتفاقيات وحدة المغرب العربي.

فكلما تحققت المصداقية عند تطبيق هذه الاتفاقيات، كان المصدّر

في مركز تنافسي قوي و عند عدم التزام اطراف الاتفاقية بتطبيق بنودها روحا و نصّا ، يصبح مركز المصدر ضعيفا في سوق النفط.

5 ـ انّ قرار تسويق النفط هو قرار اساسي، فكلما كان القرار متحررا من الضغوط. و خاصة بالنسبة للامن الغذائي للمصدر ، و الامن الصحي، و الامن العسكري، تتحقق ارادة القرار السياسي و يكون فعالا ، و يملي شروطه التعاقدية . و يجب ان يكون القرار السياسي متماشيا مع التزامات الدولة بالنسبة لمصداقية ارادتها السياسية و التزامها بقرارات و مبادئ هيئة الامم المتحدة و خضوعها لقرارات محكمة العدل الدولية .

6 ـ القرار التجاري : هو اثر من اثار القرار السياسي و لكن قبل التسويق لا بد و ان يتحقق القرار التجاري و يخضع القرار التجاري عادة لعدة عوامل :

آ ـ مع من نتعامل تجاريا ؟

ب ـ و لماذا اصدره اي امكانية تلبية ضغوط الطلب المحلي للتنمية و الاستهلاك، من اجل اشباع ضروريات و حاجيات و كماليات و رفاهيات المجتمع.

7 ـ التسويق هدف بحد ذاته ، و لذا فان الكمية المقرر تسويقها هي التي تحدد كل النشاطات السابقة للتسويق، تطبيقا لقاعدة، (الانتاج من اجل التصدير).

8 ـ الوعي الجماهري ، المتمثل في الاحزاب و النقابات و الصحافة هو عنصر ايجابي و ورقة ضغط بيد المصدر، و اما نقاط الضعف التي يأخذها المصدر بعين الاعتبار عند تحديد سياسة التسويق و التفاوض مع المستورد فهي :

ـ 1 ـ قوة المستورد الاقتصادية و المالية و الفنية .

ـ 2 ـ اننا نتعامل مع شركات عابرة للقارات و تسيطر على سوق استهلاك النفط.

ـ 3 ـ سوق النفط هي سوق مغلقة، فالبائعون محددون و المشتري واحد تقريبا .

ـ 4 ـ ان الطرف المستورد هو جزء من تكتلات اقتصادية و عسكرية متكاملة (السوق الاوروبية المشتركة ، حلف الاطلسي... دول الجات...) و كلما كان التكامل وطيدا بين المصرف و الشركة المستوردة و وزارات الدفاع و الخارجية و التجارة و وكالات المخابرات كلما ضعف مركز المصدر و صعبت مهمته التسويقية.

ـ 5 ـ الطاقات البديلة : كلما حاز المستورد على الطاقات البديلة للنفط ضعف مركز المصدر و كلما فقد نسبيا المستورد على الطاقات البديلة للنفط، اصبح مركز المصدر للنفط اقوى.

ـ 6 ـ التبعية الفنية التكنولوجية ، اي تبعية المصدر للمستورد، فكلما استطاع المصدر التخلص و التملص من هذه التبعية كلما كان مركزه التفاوضي اقوي.

الاسعار : انّ الهدف النهائي من انتاج و تسويق النفط بالنسبة للمصدر هو حصوله على العملات الصعبة التي تسمح له مواجهة الضغوط التي يفرضها الطلب المحلي و اذا كانت سوق النفط سوق مغلقة تقريبا ، فان المستورد هو واحد و الباعة متعددون.

و منذ اوائل الستينات ، كان الصراع مريرا بين البائع و المشتري حول سعر النفط د /ب.... و من الذي يحدد هذا السعر ؟ هل هو البائع ام المشتري ؟ و اذا كان الباعة قد استطاعوا ـ بفضل عوامل سياسية و عسكرية و ازمات نقل معينة ـ توحيد صفهم و توحيد قرارهم ، و فرضوا على المشتري او المستورد سعرا معينا للبرميل الواحد و خاصة من سنة 1968 الى سنة 1974. فان وحدة القرار قد تصدعت و لذا بدأ المستورد يحدد سعر البرميل من النفط و ما على البائع الا الرضوخ للمشتري.

ـ و زيادة على ذلك بدأ تعويم العملات، يلعب دورا حاسما في السعر الحقيقي لبيع النفط و بذلك فقد البائع ارادته في تحديد السعر و خسر خسارة مالية فادحة نتيجة انخفاض قيمة العملات الرئيسية و خاصة الدولار.

ـ و اذا كان سوق النفط سوقا مغلقا ، فان قاعدة العرض و الطلب في السوق هي التي تحدد السعر للوحدة (البرميل).

فكلما زاد العرض، نقص الطلب، و بالتالي عرض البائع نفطه بسعر اقل.

- و منذ 1978 و الى يومنا هذا، فان الباعة لم يستطيعوا اخذ قرار سياسي - تجاري يحدد سقف الانتاج لكل شريك و بذلك يمكنهم التحكم في الكمية المعروضة في السوق و من ثمة التحكم في الاسعار المعلنة و الاسعار المحققة فعلا.

- و اذا كنا قد اشرنا بأن سعر النفط يحدده الوزير المختص في كل دولة، فان ارادة البائع السياسية و قرار البيع للنفط، لا يصدر عن ارادة حرّة للمصدر و انما يكون رضوخا لارادة المشتري، اي انّ القرار السياسي يمليه علينا المشتري في حال بقاء صف الباعة ممزقا.

- ومازال الصراع مستمرا بين الباعة و المشترين و ذلك من اجل تحديد السعر المعلن للنفط.
  و من سيحدد هذا السعر ؟ البائع ام المشتري ؟.

نظرية شركاء في التنمية :

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت نظرية عالمية مفادها بأن كل شعوب الارض و حكوماتها محتوم عليهم التعامل و التكامل الاقتصاديين.

و بالنسبة لسوق النفط، فان شعار شركاء في التنمية يتحقق اكثر من اي وقت مضى بين الباعة و المشتري فالمصدرون لا يستطعون التوقف عن التصدير لان اقتصادهم قد بني على التصدير للمادة الخام - النفط -.

و ان الضغوط الداخلية عليهم مستمرة و متزايدة و هم بحاجة الى الاموال و خاصة انهم في مركز المديونية السلبي.

و المستوردون قد بنوا: بنوا صناعاتهم و خدماتهم على مادة النفط الذي هو مادة حيوية لهم في السلم و الحرب الكلاسيكية و لا يمكنهم الاستغناء عنها، فلابد من الحصول عليها بأية وسيلة كانت.

فالتعاون بين المصدرين و المستوردين محتوم في الآجال الحالية و القريبة على اقل تقدير.

و نتيجة لما تقدم، فان البائع يجب ان يعرف ما يريد بناءا على الحقائق و الاهداف الاتية :

اما الحقائق التي تفرض نفسها على البائع فهي :

1- نحن جزء لا يتجزء من العالم العربي و من العالم الاسلامي (حضارة و عقيدة)

2- نحن اعضاء في المجتمع الدولي و ملتزمين بمواثيق دولية و خاصة ميثاق الامم المتحدة و الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

3- يجب ان نبني استراتيجيتنا الاقتصادية و العسكرية على اننا جزء من دول و شعوب العالم الثالث و من مجموعة دول عدم الانحياز.

4- نعاني من تخلف اجتماعي و عدم استغلال امثل للطاقات البشرية و للثروات المادية.

5 - نعاني من تفاوت مخيف في مستويات المعيشة و ضعف المشاركة المتوازنة بين فئات المجتمع.

6- نعاني من وجود قاعدة عسكرية امبريالية في وطننا هي بمثابة رأس حربة متقدم و منحفر يحمي مصالح الدول العربية (المستوردين لنفطنا).

7- نعاني من تجزئة اقليمية و اجتماعية تهدد وجودنا لانها تهدد قرارنا السياسي و التجاري.

8- ان التقنية بيد المشتري لنفطنا و هذه التقنية تعمق التفاوت و التهائل بين الشعوب و تتيح للدول المحتكرة لاسباب العلم و التكنولوجيا مزيدا من التحكم في مصائرنا.

و اما الاهداف التي من اجلها يجب ان نصدر نفطنا فهي :

يجب ان نصدر من اجل التنمية و يجب ان :

1- يكون الانسان هو محور جهود تنميتنا هو صانعها و هو هدفها الاسمى ، لان الانسان هو المورد الذي لا ينضب و هو القادر على احرار التقدم الفكري و خلق الثروة و تراكمها وتوظيفها.

2 - يجب ان نسعى لتحقيق التكامل بين الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي باعتبار ان التنمية في جوهرها عملية تأكيد للارادة و تحرير شامل لطاقات المجتمع.

3- يجب ان نبني مخططاتنا مراعين التوازن و التزامنا من اجل تحقيق هدفين :

تعاظم الكفاية الانتاجية .
تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة و السلطة و اقتران الحق بالواجب.

4- خلق الترابط بين الوعي و الارادة و لن يتم ذلك الا اذا تمت تلبية حاجيات الفئات المنتجة و بذلك يكون اتخاذ القرار - اي قرار كان - بمشاركة جماهيرية واعية .

5- من اجل الاسهام في تحقيق نظام عالمي جديد - اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا - مرتكزين على قاعدة التعاون التفضيلي في المعاملات و محققين الاولويات الوطنية من اجل تصحيح العلاقات غير المتكافئة دوليا و توحيد الصف مع الدول المصدرة للنفط، سواء اكانت اعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط او كانت خارجة عن عضويتها .
و بهذا نأتي على ختام هذه الدراسة المتواضعة التي قد تقدم بعض الخدمات للمكتبة العربية و للمسؤولين عن الحفاظ على اهم مصادر ثروتنا المادية القومية في جميع انحاء وطننا الكبير عامة و في الجزائر خاصة .

و الله ولي التوفيق.

الجريدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
رقـم 4 الصادرة بتاريـخ 10 ـ 01 ـ 1964.

وزارة الاقتصــاد الوطنــي :

- مرســوم : رقـم 63 ـ 491 الصادر 31 ديسمبـر 1963 المتضمـن
تخويـل انشاء الشركة الوطنيـة لنقـل و تسويـق المحروقات
وفـق اللـوائـح المرعيـة .

ان رئيـس الجمهوريـة و رئيـس مجلـس الوزراء
اعتمادا على تقريـر وزيـر الاقتصاد الوطنـي
و نظرا للمرســوم ذو الرقـم 67ـ374 الصادر في 18 سبتمبـر 1963

لـوزيـــر الاقتصـــاد الوطنـي

ان مجلـس الوزراء يقـرر :

مرســـوم :

مادة 1 : قبـول انشـاء : الشركـة الوطنيـة لنقـل و تسويـق و المحروقات
المقبولـة لوائحهـا المحددة بما يلـي :
قواعد تنظيـم الشركة الوطنيـة لنقـل و تسويـق المحروقـات :

الانشـــاء

مادة 1 : تنشأ تحت تسميـة الشركة الوطنيـة لنقل و تسويـق المحروقات شركة
مغفلة برأسمال عام و مسية بقوة القانون و قواعد الانظمة للشركـة .

./.

مركـــز الشركـــــة

مادة 2 : ان مركـــز الشركة هو الجزائـــر العاصمـــة و يمكـــن أن يأخذ أى مكان ضمـــن حدود التراب الوطنـــى و ذلك بمجرد قرار ادارى من مجلـــس الادارة .

ان مجلـــس الادارة يخول حق انشاء مراكـــز للشركـــة فى أى مكان يناسبـــه فى التراب الجزائرى أو الخارج وكالات أو فروع .

المحـــــل

مادة 3 : ان محـــل نشاط الشركـــة هو :

أ ـ تحضيـــر و تكميـــل جميـــع الدراسات المتخصصـــة فى بناء وسائـــل النقـــل البرى و البحرى التى تساعد على نقـــل المحروقـــات السائلـــة أو الغازيـــة .

ب ـ تحقيـــق و امكانيـــة و استغلال هذه الوسائـــل و الانشاءات الملحقـــة .

حـ ـ شراء و بيـــع المحروقات السائلـــــة أو المنتجـــة .

هـ ـ و استنادا لما ورد أخذ كل الحقـــوق و الاذن و الاتفاقيـــات الضروريـــة التى تسمـــح تحقيـــق كل مشروع مرســـوم استنادا للفقرات 1 ـ 2 ـ 3 فى هذه المادة .

د ـ كل كلعقارات و عطيـــات التأثيـــث أو العقـــارات غيـــر المؤتتـــة ماليـــة ، صناعيـــة ، تجاريـــة تسند بشكـــل مباشـــر أو غيـــر مباشر محـــل النشاط .

./.

المــدة

مادة 4 : ان مدة الشركة محددة بـ 99 سنــة ابتداء من اليــوم الاول لانشائهــا ما عدا حالات الحل قبــل انتهاء المدة انقطاع نشاطها باتفــاق أو باســم القوانيــن و اللوائــح التنظيميــة .

رأسمــا ل الشركــة

مادة 5 : ان رأسمال الشركــة محدد بمبلــغ 40 مليــو ن فـج . و ينقســم الى 400 سهم و قيمــة كل الســهـم 100,000 فـج يخصــص باسهم مكتبــة للدولــة أو الهيئآت العامــة و هذا الرأسمــال سيدفع بأجراءات محددة بقرار من وزيــر الاقتصــاد الوطنــى .

زيادة أو تنقيــص رأسمــال الشركــة

مادة 6 : ان رأسمــال الشركــة يمكــن أن يزاد أو ينقــص بقرار من مجلــس ادارة الشركــة و ذلك بعد أخذ موافقــة وزيــر الاقتصــاد الوطنــى الذى يقــرر شروط هذه الزيادة أو النقصان .

تحو يــل الاســهم

مادة 7 : كل بيــع أو كل حجــر أو كل الغاء للأســهــم يجب أن تكو ن بأذن متسبــق من وزيــر الاقتصــاد الوطنــى و الا تكو ن قيمتها لاغيــة .

حقــو ق و التزامات تمــس الاســهــم

مادة 8 : كل سهــم له حــق فى ملكيــة كل النشاطات الشركــة و للأ سهــم حق فى كل ز يــع الاربــاح بقسط متناســب مــع عدد الاسهم المصدرة و المساهمــون ملتز مــو ن باداءات قيمــة كل سهــم .

./.

التلفيـــــات

مادة 9 : تستطيـع الشركـة أن تتعاقد و بضمان من الدولـة أو بغيـر ضمان كل التسليفـات عن طريـق نشـر و اعلا ن الالتزامـات أو اصدار صكـو ك مساهمية أو بشكـل آخـر هذه، التسليفسات يجب أن تكـو ن باذن من وزيـر الاقتصاد الوطنـي الذي يحدد باقتراح من مجلـس ادارة الشركـة .

أ ـ الشروط ....

ب ـ نوع التعاقـد ... شكـل النشـر و طرق اعادة التسليـف و مدتهـا .

تسميـة و تكويـــن مجلـس ادارة الشركـة

مادة 10 : ان الشركـة تدار من قبـل مجلـس مكو ن من سبعـة اعضاء على الأقـل و 12 عضـوا على الأكثـر . و يسمـون بمرسـوم يستنـد على اقتراح وزيـر الاقتصـاد الوطنـي و هؤلاء يمثلـو ن الاشخاص الاعتبارية المساهميـن أو الدولـة

سلطـة و اجتماعات مجلـس الادارة

مادة 11 : ان مجلـس ادارة الشركة يتمتـع بكـل السلطات الضروريـة من أجـل التسييـر باسـم الشركـة و اجراء كل العمليـات المتعلقـة بنشا ط الشركـة .

ان مجلـس الادارة يجتمـع بدعوة من رئيـس المجلـس أو بطلب عضو ين من أعضاء المجلـس و ذلك كلما دعـت الحاجـة لذلك سواء في مركـز الشركـة أو في أي مكان آخـر مشـار اليـه في رسائـل الدعوات .

./.

تكون الجلسة قانونية

- ان صلاحية عقد الجلسة بالتصويت الشخصي أو بتمثيل ثلثي الاعضاء على الأقل من الاداريين العاملين .
- ان قرارات مجلس الادارة تتخذ بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين أو الممثلين .
- ان مداولات مجلس الادارة تسجل بمحاضر الجلسات على سجل خاص بالادارة المركزية و يوقع على المحضر رئيس المجلس أو عضو ينوب عنه و أحد الاداريين الذين شاركوا في مداولات المجلس ادارة الشركة تطلع وزير الاقتصاد الوطني على ذلك .

الجمعية العامة

مادة 12 : ان مجلس الادارة الذى يرأسه وزير الاقتصاد الوطني يشكل الجمعية العامة ، و يمارس كل الحقوق التي تمارسها عادة الشركات المغفلة في جمعيتها العادية أو الطارئة .

ف 2 . ان وزير الاقتصاد الوطني يدعو لاجتماع الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك .

ف 3 . يجب على الجمعية العامة أن تجتمع مرة كل سنة على الأقل و بعد الخمسة الاشهر الاولى التي تلي العام السنوي للشركة .

ف 4 . ان قرارات الجمعية العامة تتخذ بأغلبية الأصوات البسيطة للأعضاء الحاضرين أو الممثلين بينما يستطيع وزير الاقتصاد الوطني أن يعارض باستعمال حق الرفض .

الرئيس المدير العام

مادة 13 : يسمى رئيس مجلس الادارة باقتراح من وزير الاقتصاد الوطني و هو يمارس أعمال الادارة العامة للشركة تحت مسؤولية وزير ./.

الاقتصاد مع امكانية تعيين مدير عام مساعد من طرف مجلس الادارة .

ف 2. في حالة تعذر ممارسة الرئيس لاعماله يمكنه أن تكون عنه نائبا اداريا يقوم بكل أعماله أو بجزء منها .
هذه النيابة القابلة للتجديد تعطى لمدة محددة و هي خاضعة لقبول وزير الاقتصاد الوطني .

ف 3. ان مجلس الادارة يحدد سلطات الرئيس المدير العام في ممارسة اعماله و يعين مرتبه .

مجانية أعمال النائب الاداري

مادة 14. ان أعمال النواب الاداريين تمارس بصفة مجانية .

تسمية و سلطات المحافظين

مادة 15. ان وزير الاقتصاد الوطني يعين واحدا أو عددا من المحافظين الاداريين المرسمين أو المؤقتين المكلفين باداء تنفيذ المهمة التي حددها القانون .

نشاط الشركة

مادة 16. ان العام السنوي للشركة يبدأ في أول جانفية و ينتهي في 30 ديسمبر من كل عام .

ف 2. و في حالات استثنائية ان أول نشاط يتضمن المدة المستغرقة ما بين تاريخ لتشكيل النهائي للشركة و 30 ديسمبر 1964.

./.

مادة 17 . البيـان السنوى للشركـة و تقاديـر المجلـس عند الانتهاء من كل نشاط فان مجلس الادارة يضـع جدولا ، و كشفا للخسائـر و الأرباح و بيانا و يضـع بالاضافـة الى ذلك تقريـرا للجمعيـة العامة متعلقا بسيـر اعمال الشركـة خلال النشـاط الفارط.

ف 2 . و ان مختلـف عناصـر و نشاطات الشركـة المتضمنـة فى الجدول تخضـع لنقصـان القيمـة (و استعادة الاسهم العاديـة و غيـر العاديـة التى يراها مناسبـة مجلـس الادارة) .
ان حسابات النشاط المنصرم توضـع تحـت تصرف المحافظيـن الاداريين .
و تقدم هذه الحسابات للجمعيـة العامـة للتصويـت و اقرارها .

تحديـد و توزيـع الاربـاح

مادة 18 . ان نتائـج نشاطات الشركـة التى تقدم فى ميزانيـة حسـاب الخسائر و الأربـاح و التى تلخـص مجموع عمليـات الشركـة ما عدا تكاليـف استعادة الاسهـم المذكورة فى المادة 017

هذه النتائـج تشكـل الأربـاح الصافيـة .

و تؤخذ على هذه الأربـاح :

- 5٪ من أجـل تأسيـس الرأسمـال الاحتياطـى القانونـى حتى يصـل هذا المبلـغ الى $\frac{1}{10}$ رأسمـال الشركـة .

- بعد ذلك يتوقف هذا الخصم من الأرباح و لكن تستأنف فيهما اذا نا نقص قيمـة الاحتياطـى القانونـى لأقـل من $\frac{1}{10}$ الرأسمال المذكور.

- المبالـغ الضروريـة لاستعاب الرأسمـال الموضـوع من طرف المامين

- الرصد يوزع بتقريـر من الجمعيـة العامـة .

./.

مادة 19 . تعتبر الشركة مؤسسة ابتداء من تاريخ الاعلان عنها بقرار في الجريدة الرسمية .

ف 2 . و يمكن الاعلان عن حلها بقرار ينظم تصفيتها و انتقال ملكيتها المشاعة .

ف 3 . ان الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات مؤسسة من طرف الدولة لبلوغ الأهداف المحددة في مراسيمها .

- و تعتبر مؤسسة ابتداء من يوم نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

- و ان سير اعمالها خاضع للقواعد المتعارف عليها في الشركات ذات الصبغة التجارية باستثناء الاجراءات الخاصة المشار اليها في هذا المرسوم .

ف 3 . ان وزير الاقتصاد الوطني و وزير العدل و حافظ الاختام مكلفات كل في اطار اختصاصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

حرر بالجزائر 1963/12/31

أحمد بن بلا .

الجريدة الرسميـــة

30 سبتمبـــــر 1966

وزارة الصناعـــة و الطاقـــة

قرار رقـم 66ـ296 الصادر في 22 سبتمبر 1966 و المتضمـن تعديـل قوانيـن و انظمـة الشركـة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات.

ان رئيـس الحكومـة و رئيـس مجلس الوزراء ، بناء على قرار وزيـر الصناعة و الطاقـة و نظرا للأمـر 65/ 182 الصادر في 10ـ07ـ1966 و المتضمـن تأسيـس الحكومـة .

و نظرا للقرار رقم 63/ 491 الصادر في 31 ديسمبـر 1963 و المتضمن انشاء الشركة الوطنيـة لنقل و تسويـق المحروقات و قبول انظمتها يقرر :

مادة 1 : ان المواد 1ـ3ـ5 لأنظمـة الشركة الوطنيـة لنقل و تسويـق المحروقات (سوناطراك) موافق عليها بالقرار رقم 63/ 491 الصادر 31ـ12ـ63 و المذكور أعلاه هذه المواد معدلة كما يلـي :

انشاء : مادة 1 : ينشأ تحت اسم الشركة الوطنيـة للتنقيب و الانتاج و نقل و تحويل و تسويق المحروقات و باختصار (سوناطراك) شركة وطنية مسيـرة تبعا للقوانيـن الساريـة المفعول و تبعا لهذه الأنظمـة .

الموضـوع :

فقـرة 3 : موضـوع الشركة هو : .

1/ كل العمليـات المتعلقـة بالتنقيـب و الاستغلال الصناعي و التجاري لمنابـع المحروقات الصلبـة و السائلـة و الغازيـة و المواد

./.

المشتقــة منهــا .

2/ الانشاء و الاستغلال الصناعى و التجارى لكل وسائــل نقل المحروقات و المواد المشتقــة منها سواء عن طريق الأنابيــب أو عن طريق البر أو البحــر أو بأى شكــل آخــر .

3/ معالجة و تحويــل المحروقات و المواد المشتقــة منها سواء فى القطر الجزائرى أو فى أى بلد آخــر .

4/ انشاء و تملك و تمليــف كل المؤسسات و المصانــع من أجــل المعالجــة الصناعيــة للمحروقات الصلبــة أو السائلــة أو الغازيــة و خاصة انشاء صناعة بتروكيميائيــة و كل الصناعات المشتقــة منها .

5/ توزيــع و بيــع هذه المحروقات و المواد المشتقــة منها سواء فى الجزائــر أو خارجهــا .

6/ التسييــر باسم الشركة الخاص لكل النشاطات تحت اشراف الدولــة الجزائريــة أو التــى ستكــون تحت اشراف الدولة فى مختلــف قطاعات النشاطات الموافقــة للغــرض الاجتماعــى المذكــور أعلاه.

7/ مشاركة الشركة فى كل العمليــات الصناعيــة و الماليــة و التجاريــة و العقاريــة و غيــر العقاريــة التى يمكــن أن تكون مرتبطــة بأحد المواضيــع المحددة أعلاه و ذلك عن طريــق انشاء الشركات الفروع أو بشكــل آخــر .

ب : التسجيــل أو شراء حصص من شركات أو حقوق اجتماعية . الاندماج أو تخالف بين شركات بالأسهــم .

8/ و على العموم كل العمليــات الصناعيــة و التجاريــة و الماليــة و العقاريــة أو غيــر العقاريــة المرتبطــة بالغرض الاجتماعــى بشكل مباشــر أو غيــر مباشــر .

./.

رأسمال الشركة :

فقرة 5 : ان رأسمال الشركة المذكورة محدد ب 400 مليون د ج
ان الرأسمال هذا مكون من دفع القيمة القانونية
للأموال و من قيمة الأعمال المحددة من طرف الدولة
SS رويال. لاكاميل ـ و مصفاة الجزائر و التى حولت
الى سوناطراك تحت اسم "Dotation"

مادة 2 : ان وزير الصناعة و الطاقة و وزير المالية و التخطيط مكلفان
كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى سينشر فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية .

حرر بالجزائر 22 سبتمبر 1966

هوارى بومدين .

الملحـــق رقـــم ـ 3 ـ

المرســـوم التشريعـــي الصادر بتأميـم 51 بالمئـة من أسهـم الشركـات الفرنسيـــة العاملـــة فـي الانتـاج

أمـر (1) رقـم 71ـ11 مؤرخ فى 28 ذى الحجـة عام 1390 الموافق 24 فبرايـر سنـة 1971 يتضمـن تأميمـا جزئيـا لجميـع أنواع الامـوال و الحصص و الاسهـم و الحقـوق و الفوائـد فى الشركـات :

الشركـة الفرنسيـة للبترول فى الجزائـر و شركـة الابحـاث و استغلال البترول فى الصحراء (كريبـس) و شركـة المساهمـات البترولية (بتروبـار) و الشركـة الوطنية لبترول اكيتـان و الشركـة الفرنسيـة للبحث عن البتـرول و استغلالـه فى الجزائـر (سوفريبـال) و شركـة المساهمـات و الابحـاث و الاستغلالا ت البتروليـة (كوباريكس) و مؤسسـة الابحـاث و الاستغلالا ت البترولية (امنيريكس) و شركـة الابحاث و استغلال البتـرول (اورافريـب) و الشركـة الفرنسيـة الافريقيـــة للابحـاث البتروليـة (فرانكاريـب) .

---

1 ـ يستعملـون فى الجزائـر تعبيـر "أمر" كمقابـل للتعبيـر الفرنسى Ordonnance و هو ما يطلـق عليـه فى المشرق المرســوم التشريعى أو الاشتراعـى . و قد نشـر هذا "الامـر" فى الجريدة الرسميـة الجزائريـة بتاريـخ 25 فبراير 1971.

باســم الشعـب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة و الطاقة ،

- و بمقتضى الامرين رقم 65-182 و رقم 70 - 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاول عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 و المتضمنين تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلى :

المادة الاولى : تؤمم عند نشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

1 - 51 بالمئة من جميع انواع الاموال و الحصص و الاسهم و الحقوق و الفوائد ولاسيما 51 بالمئة من الفوائد المنجمية التى يحوزها جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين فى الامتيازات الخاصة بالوقود و التى تتألف منها فى الجزائر - مالية :

- الشركة الفرنسية للبترول فى الجزائر (CEPA) التى يوجد مركزها الرئيسى بباريس (الدائرة 16) 5 نهج ميكائيل آنج .

- شركة المساهمات البترولية (بتروبار Petropar) التى يوجد مركزها الرئيسى بباريس (الدائرة 15) 7 نهج نيلاتون .

./.

ـ الشركة الوطنية لبترول اكيتان (SNPA) التي يوجد مركزها الرئيسي بتور اكيتان 92 كوربزفرا (فرنسا) .

ـ شركة المساهمات و الابحاث و الاستغلالات البترولية (كوباريكس ـ COPAREX) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 7) 280 شارع سان جرمان .

ـ شركة مؤسسة الابحاث و الاستغلالات البترولية (اومنيريكس ـ Omnirex) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 7) 280 شارع سان جرمان .

ـ شركة الابحاث و استغلال البترول (اورافريب ـ Eurafrep) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 8) 75 شانزي ليزيه .

ـ الشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكاريب ـ Francarep) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) ميدان ماكس ثيمانس .

وبصفة أعم 51 بالمئة من جميع أنواع الاموال و الحصص و الاسهم و الحقوق و الفوائد التي تحوزها جميع الشركات او الشركات التابعة لها او المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري او الاحرف الاولى او تسمية الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر و شركة المساهمات البترولية و الشركة الوطنية لبترول اكيتان

2 ـ 22 بالمئة (1) من جميع انواع الاموال و الحصص و الاسهم و الحقوق و الفوائد التي يحوزها جميع الاشخاص الطبيعيين او المعنويين من غير الجنسية الجزائرية في شركة البحث عن البترول واستغلاله في الصحراء (كريبس ـ Creps) التي يوجد مركزها الرئيسي باين امناس (الواحات) .

---

1 ـ كانت الجزائر تملك حصة في رأسمال شركة كريبس قبل تأميمات 1971، مقدارها 37,4 بالمئة تقريبا . فبتأميم 22 بالمئة من المصالح الفرنسية في الشركة حينذاك ترفع حصة مشاركة الدولة الى 51 بالمئة من مجموع رأسمال الشركة .

2 ـ كان لجزائر 50 بالمئة من اسهم هذه الشركة منذ اتفاقيات 1965 فبتأميم 2 بالمئة من حصة المصالح الفرنسية حينذاك ترفع حصة مشاركة الدولة الى 51 بالمئة من مجموع رأسمال الشركة .

الملحق رقم - ٤١ -

قانون البترول الأساسي

أمر رقم 71 ـ 22 مؤرخ في 10 صفر عام 1391 الموافق 12 ابريل سنة 1971 يتضمن تحديد الاطار الذى تمارس فيه الشركات الاجنبية نشاطها فى ميدان البحث عن الوقود السائل و استغلاله (1) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة و الطاقة ،

ـ و بمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 و رقم 70 ـ 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1985 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 و المتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ و بمقتضى الامر رقم 65 ـ 287 المؤرخ فى 24 رجب عام 1385 الموافق 18 نوفمبر سنة 1965 و المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية الفرنسية المتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود و التنمية الصناعية الجزائرية و الموقعة فى مدينة الجزائر فى 30 ربيع الاول عام 1385 الموافق 29 يوليو سنة 1965 ،

---

١ ـ نشر هذا "الامر" (أو المرسوم الاشتراعى) فى الجريدة الرسمية الجزائرية ، رقم 30 للسنة العاشرة ، بتاريخ 13 ابريل 1971 .

/٠

- و بمقتضى الامر رقم 71 ـ 8 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 و المتضمن تأميم جميع انواع الاموال و الحصص و الاسهم و الحقوق و الفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التى تحمل العنوان التجارى أو الاحرف الاولى أو تسمية شركة استغلال الوقود لحاسى الرمل (سهر) و مجموع الفوائد المنجمية التى تحوزها جميع الشركات فى امتيازات شمال ايس اماس وتين فويى الجنوبى و الرار الشرقى و الرار الغربى و النزلة الشرقية و برديس و الطوال وغورد الشوف و غورد ادرار و الفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز المستخرج من حقول قاسى الطويل وغورد نوس و النزلة الشرقية وزرزايتين و تيقنتورين ؛

- و بمقتضى الامر رقم 71 ـ 9 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 المصرح بموجبه أن الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع حقول السوقود الكائنة بالجزائر هو ملك للدولة دون غيرها ؛

- و بمقتضى الامر رقم 71 ـ 11 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 و المتضمن تأميما جزئيا لجميع أنواع الاموال و الحصص و الاسهم و الحقوق و الفوائد فى الشركات : الشركة الفرنسية للبترول فى الجزائر و شركة الابحاث و استغلال البترول فى الصحراء (كريس) و شركة المساهمات البترولية (بتروبار) و الشركة الوطنية لبترول (اكيتان) و الشركة الفرنسية للبحث عن البترول و استغلالة فى الجزائر (كوباريكس) و مؤسسة الابحاث و الاستغلالات البترولية (امنيريكس) و شركة الابحاث و استغلال البترول (اورافريب) و الشركة الفرنسية الافريقية للابحاث البترولية (فرانكاريب) ؛

./.

- و بمقتضى المرسوم رقم 71 ـ 64 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 و المتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامرين رقم 71 ـ 8 و رقم 71 ـ 9 المؤرخين فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه و نقله و تحويله و تسويقه (سوناطراك) ،

- و بمقتضى المرسوم رقم 71 ـ 65 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 و المتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 ـ 10 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه و نقله و تحويله و تسويقه (سوناطراك) ،

- و بمقتضى المرسوم رقم 71 ـ 66 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 و المتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامرقم 71 ـ 11 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه و نقله و تحويله و تسويقه (سوناطراك)

- و بمقتضى قانون بترول الصحراء و مجموع النصوص التى عدلته ،

- و بمقتضى القانون المنجمى ،

يأمر بما يلى :

المادة الاولى : لا يمكن شخص طبيعى أو معنوى اجنبى يرغب فى ممارسة نشاطات فى ميدان البحث عن الوقود المائل و استغلاله فى الجزائر الا بالاشتراك مع الشركة الوطنية (سوناطراك) .

/.

و لا يمكن ممارسة هذه النشاطات الا في القطع الارضية التي تشملها سندات منجمية مخصصة للشركة الوطنية (سوناطراك) .

المادة 2 : يجب لهذا الغرض، على الشخص الطبيعي أو المعنوي الاجنبي المشار اليه في المادة الاولى أعلاه ان يؤسس شركة تجارية حسب القانون الجزائري و يكون مركزها الرئيسي بالجزائر .

المادة 3 : يمكن أن تكتسي المشاركة المشار اليها في المادة الاولى اعلاه اما صبغة شركة تجارية و اما صبغة شركة مساهمة .

و مهما كان الشكل المتخذ فان نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك يجب أن تكون 51 بالمئة على الاقل .

المادة 4 : تتكون أجهزة مديرية الشركة المشار اليها في المادة الاولى أعلاه، من متصرف و من مجلس مؤلف من ممثلي أطرف الشركة .

يتألف المجلس بأغلبية أعضاء ممثلي الشركة الوطنية سوناطراك .

يعين المتصرف من طرف المجلس و باقتراح من الشركة الوطنية سوناطراك من بين ممثليها . و يفوض المجلس للمتصرف مجموع سلطات المديرية و التسيير و الادارة باستثناء السلطات المخصصة لهذا المجلس بموجب الاحكام التشريعية و القانونية و التأسيسية أو التعاقدية .

يمكن للمتصرف أن يستعين بمساعد، يفوض له بعض السلطات(

يمكن ان يعين هذا المساعد من طرف المجلس بناء على اقتراح الشريك الممثل للاقلية .

المادة 5 : تتولى الشركة الوطنية سوناطراك سير عمليات البحث و الاستغلال لحساب الشركة، الا أن دور السير هذا يمكن، بشرط موافقة الشركة الوطنية سوناطراك أن تقوم به ز أما الشركة التجارية المشار اليها في المادة 3 أعلاه و أما شركة تحدث لهذا الغرض تملك فيها الشركة الوطنية سوناطراك 51 بالمئة على الاقل من

./.

رأسمالهـا ، و أما ايضا الشريك الممثل للاقلية و هذا في مرحلة التنقيب فقط .

و ينبغي على المكلف بدور المسير أن يستعمل بالاولوية المنتوجات و الاموال و الخدمات الجزائرية و لا سيما تلك التي يمكن تقدمها له شركة سوناطراك و الشركات التابعة لهـا .

المادة 6 : ان كلا من الشركاء يأخذ في الحقل نصيبه من الانتاج حسب ثمن التكلفة و حسب حصته في المشاركة و ذلك في حالة اكتشاف بئر للوقود السائل و اذا كان شكل المشاركة هو شركة مساهمة .

و اذا كان شكل المشاركة هو الشركة التجارية فانه يمكن للشركاء ان يتفقوا على توزيع الانتاج في الحقل . و في حالة توزيع الانتاج بين الشركاء فان كلا منهم يعد شخصيا مسؤولا عن الضرائب و الرسوم المترتبة على حصته من الانتاج و كذا ملازمة قانون المبادلة .

المادة 7 : تستثنى من ميدان تطبيق الاشراك في الفائدة المعترف بها للشريك الممثل للاقلية ، المنتجات المستخرجة من آبار الوقود الغازي الجاف أو الرطب ، المكتشفة في اطار النشاطات المشار اليها بموجب هذا الامر .

المادة 8 : يلزم كل شريك حسب حصة اشتراكه ، بالقيام بالاستثمارات اللازمة للمحافظة على طاقة احتياطات الوقود ، و لتنميتها القصوى و استغلالها التي اشترك فيهما و كذا الاعمال الملائمة للاستثمار الرامية الى التجديد المستمر للاحتياطات التي شرع في استغلالها .

المادة 9 : تطبق ايضا أحكام هذا الامر ، باستثناء ما ورد في المقطع الثاني من المادة الاولى أعلاه ، على :

./.

ـ الشركات التى أممت أملاكها جزئيا طبقا للامر رقم 71 ـ 11 المؤرخ فى 28 ذى الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

ـ الشركة الوطنية للبحث عن البترول و استغلاله فى الجزائر (اس ان ريبال) التى يوجد مركزها الرئيسى بطريق الخزان حيدرة ـ الجزائر .

ـ الجمعية التعاونية المؤسسة بموجب المادة الاولى من الاتفاق الجزائرى الفرنسى المؤرخ فى 29 يوليو 1965 و المصدق عليه بموجب الامر رقم 65 ـ 287 المؤرخ فى 18 نوفمبر سنة 1965.

ـ الجمعية الخاصة باستغلال مساحة برقاوى بن الكحلاء المنشأة بموجب المادة الاولى من الملحق 4 اتفاق 29 يوليو سنة 1965 المشار اليه أعلاه .

ـ الشركة البترولية الفرنسية فى الجزائر (سوبيفال) التى يوجد مركزها الرئيسى بباريس الدائرة 15 ، 7 نهج نيلاتون .

المادة 10: ان كيفيات تطبيق هذا الامر و لا سيما فيما يتعلق بطبيعة و تأليف و تسير الشركة و أجهزة ادارتها و تنفيذ و ممارسة عملها من طرف الشركات و الجمعيات المشار اليها فى المادة 9 اعلاه تحدد اذا اقتضى الحال ، بموجب مرسوم .

المادة 11 : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و حرر بالجزائر فى 16 صفر عام 1391 الموافق 12 ابريل 1971.

هوارى بومدين

ملحـــق (5)

اتفاقيـــة الاوابـــك

بســم اللـــه الرحمـــن الرحيــم

أبرمـت هذه الاتفاقيـة في مدينـة بيروت بتاريـخ 9 ينايـر 1968 الموافق 9 شوال 1387 فيما بيـن ،

حكومـة المملكـة العربيـة السعوديـة ، و عنها معالي الشيخ أحمد زكي يماني وزيـر البترول و الثروة المعدنيـة .

حكومـة دولـة الكويـت ، و عنها معالـي السيد عبد الرحمـن سالم العتيقي وزيـر الماليـة و النفط .

حكومـة المملكـة الليبيـة ، و عنها معالي السيـد خليفـة موسـى وزيـر البترول .

اتفاقيـــة

انشاء منظمـة عربيـة للأقطار المصدرة للنفـط

ان الأقطار العربيـة المصدرة للبترول و الموقعـة على هذه الاتفاقيـة ،

ادراكا لدور البترول كمصدر رئيسـي و أساسي لدخلها عليها أن تنميـه و تحافظ عليـه بالشكل الذي يعود عليها بأكبـر المنافـع المشروعـة .

/.

و وعيا بأن البترول ثروة آيلة للنضوب و أن ذلك يلقى عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه و مسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثمارا اقتصاديا متنوعا فى مشاريع انتاجية و انمائية تتوفر لها مقومات الحياة و الازدهار .

و اعتقادا بأن الأفادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذى يقوم به البترول فى خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة له و بالتالى بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان فى تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع و الخير على الانسانية .

و مساهمة فى تطوير صناعة الزيت العالمية و ازدهارها .

و تطلعا لتحقيق التعاون الوثيق المثمر فيما بينها فى تلك المجالات .
فقد اتفقت على ما يلى :

أ - المنظمة و أهدافها و صلاحياتها

المادة الأولى :

أ - تنشأ بموجب هذه الاتفاقية منظمة تسمى (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) و يشار اليها فيما يلى باسم (المنظمة) .

ب - تتخذ المنظمة من مدينة الكويت فى دولة الكويت مقرا لها .

المادة الثانية :

هدف المنظمة الرئيسى هو تعاون الأعضاء فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول و تحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم فى هذا المجال و تقرير

./.

الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة فى هذه الصناعة ، منفردين و مجتمعيين ، و توحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى أسواق استهلاكه بشروط عادلة و معقولة و توفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة المستثمرين فى صناعة البترول فى الاقطار الأعضاء .

و تحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص :

أ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لاعضائها .

ب ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها فى الأقطار الأعضاء الى الحد الذى يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

ج ـ مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات و الخبرات و اتاحة فرص التدريب و العمل لمواطنى فى أقطار الأعضاء التى تتوفر فيها امكانيات ذلك .

د ـ تعاون الأعضاء فى حل ما يعترضهم من مشكلات فى صناعة البترول .

هـ ـ الافادة من موارد الاعضاء و امكانياتهم المشتركة فى انشاء مشروعات مشتركة فى مختلف أوجه النشاط فى صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم فى ذلك .

المادة الثالثة :

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) و على الخصوص ما يتعلق بحقوق و التزامات أعضاء منظمة (اوبك) تجاهها .

و يلتزم اطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة (اوبك) المصادق عليها ، و عليهم التصرف بموجبها حتى و لو لم يكونوا أعضاء فى منظمة (اوبك) .

المادة الرابعة :

أ ـ تتمتع (المنظمة) بشخصية اعتبارية و بأهلية حقوقية تخولها القيام فى اقليم كل عضو بكافة صلاحيات الأشخاص الاعتباريين .

و يجوز (للمنظمة) على وجه الخصوص أن تحوز الأموال المنقولة و الثابتة و أن تتملكها و ان تأتى كافة التصرفات القانونية ، كما لها أن تقاضى باسمها الخاص .

ب ــ تتمتع (المنظمة) فى اقليم الاعضاء بالحصانات و الامتيازات اللازمة لتحقيق أهدافها و ممارسة نشاطها ، و تكون المبانى التى تشغلها ذات حصانة . و يجرى تحديد ذلك بالتفصيل فى بروتوكول يلحق بهذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

يجوز (للمنظمة) أن تعقد اتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع اتحاد من الدول أو مع منظمة دولية ، و على الخصوص اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول .

المادة السادسة :

أ ــ يحكم المسئولية التعاقدية (للمنظمة) القانون الذى يحكم العقد المبرم اما المسئولية التقصيرية فتحكمها المبادئ العامة المشتركة فى قوانين الأعضاء .

ب ــ تخضع حقوق و واجبات موظفى (المنظمة) لنصوص هذه الاتفاقية و اللوائح و الأنظمة و القرارات الصادرة بمقتضاها .

ب ــ عضوية المنظمة

المادة السابعة :

أ ــ أعضاء (المنظمة) المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية .

ب - يجوز أن ينضم الى عضوية المنظمة أى قطر عربى مصدر للبترول شريطة توافر ما يلى :

1) - ان يكون البترول مصدرا هاما لدخله القومى .
2) - ان يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية و يطرأ عليها من تعديلات .
3) - ان يوافق المجلس المشار اليه فى المادة الثامنة أدناه على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين .

جـ - اجهزة المنظمة

المادة الثامنة :

تمارس المنظمة اختصاصاتها و مسئولياتها عن طريق الأجهزة التالية :

أولا - مجلس وزراء - و يشار اليه فيما يلى باسم (المجلس) .
ثانيا - مكتب تنفيذى - و يشار اليه فيما يلى باسم (المكتب) .
ثالثا - امانة عامة - و يشار اليها فيما يلى باسم (الأمانة) .
رابعا - هيئة قضائية - و يشار اليها فيما يلى باسم (الهيئة) .

اولا - (المجلس)

المادة التاسعة :

يتكون (المجلس) من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول أو من يقابله مستوى فى المسئولية عن شؤون البترول .

و يجوز أن يرافق الممثل الى اجتماعات المجلس عدد من المساعدين .

/.

المادة العاشرة :

(المجلس) هو السلطة العليا في المنظمة و هو الذي يرسم سياستها العامة و يوجه نشاطها و يضع القواعد التي تسير عليها .

و مع عدم الاخلال بعمومية الفقرة السابقة من هذه المادة ، يختص المجلس بما يلي :

أ ـ البت في طلبات الانضمام (للمنظمة) و الموافقة على دعوة اقطار مصدرة للبترول لحضور اجتماعاته .

ب ـ اتخاذ القرارات و التوصيات و ابداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة (للمنظمة) أو بموقف (المنظمة) أو موقف عضو معين أو أعضاء معينين فيها حيال موقف أو قضية أو مواقف أو قضايا معينة .

ج ـ اختيار المفاوضين و تشكيل اللجان التي تتفاوض باسم (المنظمة) .

د ـ اقرار ما تتوصل اليه (المنظمة) من مشروع اتفاقيات .

هـ ـ اصدار اللوائح اللازمة و تعديلها .

و ـ اقرار مشروع الميزانية السنوية (المنظمة) و المصادقة على الحساب الختامي .

ز ـ تعيين الأمين العام و الامناء المساعدين .

ح ـ مراقبة و توجيه اعمال (المكتب) و (الامانة) .

ط ـ الأمور التي لم ينص صراحة في هذه الاتفاقية أو في اللوائح على اختصاص جهاز آخر بها .

المادة الحادية عشرة :

أ ـ لكل عضو من أعضاء (المنظمة) صوت واحد .

ب ـ يشترط لاكتمال نصاب اجتماعات المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعا على أن يكون من بينهم مؤسسان على الأقل .

./.

و — ما يعهده اليه (المجلس) من اختصاصات أو مهام أخرى .

المادة السادسة عشرة :

أ — ينعقد (المكتب) بدعوة من رئيسه قبل كل اجتماع من اجتماعات (المجلس) في موعد يسمح باعداد جدول اعمال (المجلس) .

ب — يجوز أن يعقد المكتب اجتماعين في مواعيد أخرى و ذلك بدعوة من رئيسه بناء على طلب عضو من الأعضاء أو الأمين العام .

جـ — ينعقد (المكتب) في مقر (المنظمة) و يجوز أن ينعقد في اقليم أي قطر من الاقطار الاعضاء أو أي بلد آخر اذا رأى ذلك مناسبا .

د — يصدر (المكتب) قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعا طبقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية .

ثالثا — (الأمانة)

المادة السابعة عشرة :

أ — تتكون (الامانة) من الادارات و اللجان التي تحددها اللوائح ، و تضطلع بالجوانب التخطيطية و الادارية و التنفيذية لنشاط (المنظمة) وفقا للوائح و توجيهات المجلس .

ب — مقر (الامانة) هو مقر (المنظمة) .

المادة الثامنة عشرة :

أ — يتولى ادارة الأمانة أمين عام يعاونه عدد من الامناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة ، الا أن يقر (المجلس) زيادة العدد .

المادة الثالثة و العشرون :

1 - تختص (الهيئة) بنظر المنازعات التاليـة :

أ - المنازعات التى تتعلق بتفسير و تطبيق هذه الاتفاقية و تنفيذ الالتزامات الناشئـة عنها .

ب - المنازعات التى تنشأ بين عضوين أو أكثـر من أعضاء المنظمة فى مجال النشاط البترولى .

جـ - المنازعات التى يقرر المجلس اختصاص الهيئة بنظرها .

2 - يجوز بناء على اتفاق أطراف النزاع ، عرض المنازعات التالية على الهيئة للفصل فيها :

أ - المنازعات التى تنشأ ما بين أى عضو و بين شركات البترول التى تعمل فى اقليم ذلك العضو .

ب - المنازعات التى تنشأ ما بين أى عضو و بين شركة بترول تابعة لأى عضو آخر .

جـ - المنازعات التى تنشأ ما بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة عدا ما نص عليه فى البند (1) من هذه المادة .

المادة الرابعة و العشرون :

تعتبـر أحكام الهيئة نهائية و ملزمة و ذات حجية على طرفى النزاع ، و تكون لها بذاتها قوة تنفيذيـة فى أقاليـم الأعضاء .

على الطرف المعنى أن يتقدم بالحكم الى الجهة المحلية المختصة بالتنفيـذ .

و على السلطات المحلية المختصة لدى التأكد من رسمية الوثيقة المقدمة أن تقوم بتنفيذ الحكم .

./.

المادة الخامسة و العشرون :

يتمتع قضاة الهيئة بكافة الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية فى أقاليم أعضاء (المنظمة) .

هـ ـ ميزانية المنظمة

المادة السادسة و العشرون :

يعد الأمين العام مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) و يرفعها للمجلس عن طريق المكتب فى موعد أقصاه نهاية سبتمبر من السنة السابقة على تنفيذ الميزانية. فاذا لم يعتمد (المجلس) الميزانية قبل بداية السنة المالية وجب العمل بميزانية السنة السابقة على أساس شهرى الى أن يعتمد (المجلس) الميزانية الجديدة .

المادة السابعة و العشرون :

يساهم أعضاء المنظمة فى ميزانية المنظمة بحصص متساوية .

و ـ احكام عامة

المادة الثامنة و العشرون :

على أعضاء المنظمة أن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع أجهزتها و أن ينسقوا سياساتهم البترولية الى الحد اللازم لتحقيق أهدافها و أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لتسهيل قيام المنظمة بمهامها و لتنفيذ التزاماتهم الناجمة عن هذه الاتفاقية و أن يمتنعوا عن أى تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره (المنظمة) من أمور و مشاريع .

./.

ملحــق (6)

الشروط الفنيــة للتسليم فى ميناء الشحـن

- الجزائـــر
- أرزيـو

الشروط الفنيــة للتسليـم

مادة 1 : مسؤوليـة الشحـن "التعبئـة"
فيما يخـص الشحن و كل العمليـات المتعلقـة به .

- الرسـو
- وضـع السفينـة على جانـب الرصيـف Dépallastage
- الشحـن "تعبئـة"
- الاطلاع على الكميـات المشحونـة أو المعبأة
- انجاز الوثائـق "ما عدا الفواتيـر و غيرهـا" .

ان البائـع يعيـن ممثلـه المشار اليـه فيما يلـى "وكيلا" للعمـل فى عيـن المكان من أجل الاشراف على تنفيـذ العمليـات .

ميناء أرزيـو : سوناطراك - مصفاة أرزيـو

ميناء الجزائـر : سوناطراك - مصفاة الجزائـر

بينما البائـع المسؤول الوحيـد أمام المشترى فى حالـة ما اذا وقـع أى خلـل فى تنفيـذ هذه العمليـات .

./.

مادة 2 : تسمية البواخر

م 1/2 : بعد ما تم الاتفاق بين البائع و المشترى على الكميات التى تؤخذ فى مرحلة أولى فان المشترى يطلع البائع بالطرق الرسمية (38) قبل بداية كل شهر على البرنامج الذى يريد أن يحققه فى الشهر المعين و هذا البرنامج يشير الى :

- الحمولة التى ستشحن على الباخرة بتقريب 5٪
- فترة الشحن (Laycan) التى لا تتجاوز 5 أيام
- كل المعلومات التى تسمح للبائع بانجاز الوثائق طبقا للقواعد النافذة المفعول و الخاصة بالتصديرات و خاصة الاشارة الى اسم البلد المستورد .

ان البائع يطلع المشترى بالطرق الرسمية خلال مدة خمسة أيام على الأكثر التى تلى استلام الاشعار المذكور أعلاه (من المشترى) على قبول أو رفض الفترة المحددة مع تعيين ميناء الشحن . و فى حالة رفض البائع فلهُ هذا الأخير يقترح فترة أخرى تناسبه و تكون أقرب ما يمكن من الفترة التى حددها المشترى و عندما تحدد للفترة فانها تعتبر قبولا من المشترى الا اذا اطلع هذا الأخير البائع على عدم القبول فى أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام بعد استلام اشعار البائع .

م 2/2 : و فى مرحلة ثانية فان المشترى يطلع البائع بواسطة اشعار خلال عشرين يوما على ما يلى :

- اسم الباخرة التى ينوى تقديمها للشحن
- "L'ETA" وقت الوصول المتوقع " فى الميناء المعين
- المواصفات الرئيسية للباخرة
- الميناء أو الموانىء لشحن البضاعة

./.

بينما يمكن أن تغيير سيعد الباخرة و حمولتها E.T.A. فى كل وقت من طرف المشترى لكى تكون قبل أو بعد أل 5 أيام - فترة الشحن - (Laycan) فيما اذا قبل البائع و اذا قدم فى أجل معقول .

م 3/2 : ان المشترى يعطى الأوامر الضرورية لكى تبلغ الباخرة المركز الأرضى بالمراد بسوتكن تاريخ و ساعة قدومها مرة أولى خلال 72 ساعة و مرة ثانية خلال 24 ساعة مقدما .

العناوين التلغرافية هى :

- سوناطراك - مصفاة أرزيو تيلكس سوناراف - أرزيو
رقم 22969

- سوناطراك - مصفاة الجزائر تيلكس
رافينال الجزائر رقم 52842 .

م 4/2 : بعدما يسمى المشترى تسمية الباخرة طبقا الاجراءات هذه المادة يمكنه استبدال الباخرة بباخرة أخرى من نفس الطراز و نفس السعة و فى حالة مشابهة و على المشترى أو يشعر البائع فى أقرب وقت ممكن بهذا التبديل .

مادة 3 : الشحن :

م 1/3 : ان وكيل الشحن المشترى يحن الباخرة فى مركز شحن يعينه هو حيث يكون هذا المكنز شاغرا عند وصول الباخرة و يسمح دخول و خروج و اقامة الباخرة فى الشروط التالية :

- ميناء أرزيو
- الحركة : دخول و خروج البواخر ليل و نهار
- مدة الشحن : كل المواد

./.

36 ساعة QU – SHEX و عضاف ست ساعات للاجراءات .

مراكز الشحن :

البنزيـــن : غاطس الماء للحد الأعلى هو 9 متـــرا .
المازوت وفيول : غاطس الماء للحد الأعلى 12,5 مترا .

وسائل نقل المحروقات : حسب الانشاءات الموجودة .

ميناء الجزائـــر :

الحركة : دخول و خروج البواخـــر ممنوع ليلا (من الغسق الى الفجـــر) .

مدة الشحن : ــالمازوت : وفيــول الزيتيـــة ــ البنزيـــن العادى و البنزيـــن الممتاز .
36 ساعة UU – SHEX يضاف اليها 6 ساعات اجراءات.

ــ شحنـــة مختلطة (بنزيـــن عادى و بنزيـــن ممتاز)
48 ساعة يضاف اليها 6 ساعات اجراءات .

مراكـــز الشحـــن : ــ بنزيـــن ــ مازوت : الرصيف الشرقـــى غاطس الماء الحد الأعلى 10,8 مترا .

ــ فيول : رصيف دباب غاطس الماء بحد أعلى 9,5 مترا .

وسائـــل النقل للمحروقات : الانشاءات القائمة على الرصيف الشرقـــى .

و بما أن رصيف دباب " شحن الفيـــول " غير مجهز بانشاءات النقل فان العمليـــة تنجز بالرصيـــف الشرقى الذى لا يوجد بنفس المساحة الجغرافية التى يتمتـــع بها الرصيـــف الشرقـــى و هذه العمليـــة تتطلب مناورة ثانيـــة للباخرة تسبب وقتا للتنقل يستحسن ألا يؤخذ بعين الاعتبـــار فى الحساب للزمن الفعلـــى بحيث أن الباخرة تتقدم الى المركز الجاهز للشحن .

./.

<u>التفريغ الغزلي</u> : البواخر المعدة للشحن (الفيول الزيتي) من مركز الشحن الموجودة على رصيف دياب يجب أن تتخلص من الغاز مسبقا .

م : 3/ 1/ 2 : ان مصاريف قيادة و رسو سحب و توجيه و ارشاد و ارساء تكون على نفقة الباخرة .

م : 3/ 2/ 1 : عند وصول الباخرة الى ميناء الشحن أو الى منطقة انتظار خارج الميناء فان ربان باخرة المشترى يطلع بالرسالة أو بالراديو الوكيل بأنه مستعد لأستقبال كمية المادة المعينة لشحن باخرته .

م : 3/ 2/ 2 : اذا كان وصول الباخرة الى مركز الشحن دون اعلام فان وثيقة الاجراءات تسلم عند رسو الباخرة على الرصيف .

م : 3/ 3/ 1 : و اذا وصلت الباخرة الى مركز الشحن في أجل أقل من 12 ساعة قبل اليوم الول من الفترة المحددة للشحن طبقا للمادة 2/ 1 .
فان وقت الشحن الممنوح يبدأ مفعوله ستة ساعات بعد تسليم وثيقة الاجراءات أو قبل الشحن أو مع بدء الشحن اذا كان الشحن قد بدأ قبل نهاية مدة ست ساعات يحدد أقل الست ساعات الكل تأخير ناتج عن السفينة .

م : 3/ 3/ 2 : اذا كان وصول السفينة على مرأى من مركز الشحن في أجل يتعدى 12 ساعة قبل موعد اليوم الأول من فترة الشحن طبقا للمادة 2/ 1 فان الوكيل يشحن السفينة في أقرب أجل ممكن مع مراعاة البواخر الموجودة و توفر المادة المشحونة .
الا أن الوكيل لا يفرض عليه قبول وثيقة اجراءات الشحن أكثر من ست ساعات من بدء موعد الشحن المحدد لليوم الأول من الفترة .
و يحسب وقت الشحن حسب اجراءات الفقرة 3/ 1 المشار اليها أعلاه .

م : 3/ 3/ 3 : و اذا كان وصول الباخرة على مرأى من ميناء الشحن في أجل يتعدى 12 ساعة بعد اليوم الأخير من فترة الشحن المحددة طبقا للمادة 2/ 1 فان الوكيل يشحن الباخرة عندما يسمح له برنامجه العام لشحن البواخر الأخرى .

./.

الا أنــه اذا كان تأخر قدوم الباخرة فى اليوم تالليوم الأخيــر من فترة الشحن يسبب لحالات مضرة للوكيــل فان البائــع يحتفظ بحق مطالبــة المشترى بتعويض كل الاضرار المحتملــة •

ثم/ 3/ 3/ 4 : الوقت الفعلى يبدأ حسابه فى أول ساعة من الساعات التاليــة :

- اما خلال الست ساعات بعد التصريح بالقبول لوثيقــة اجراءات الشحن من طرف الوكيــل •
- و اما فى بداية الشحن اذا كان الشحن قد بدأ أقل من ســت ساعات بعد قبول وثيقــة الاجراءات، و اما بالنسبــة للباخرة التى وصلت مسبقا قبل 12 ساعة قبل فترة الشحن - اليوم الأول - حسب المادة 2/1 و 18 ساعة (توقيــت محلى) لليوم السابــق للموعد المذكور أعلاه •

م/ 3/ 3/ 5 : يتوقف حساب الوقت الفعلى عندما تنزع خراطيم التعبئــة و تسلــم الوثائــق على الباخرة •

م/ 3/ 4/ 1 : تغادر الباخرة مكان رسوها بعد الانتهاء من الشحن فورا و كل ضرر أو خسارة يتحملها البائــع أو وكيــل الشحن و الناتجة عن تقصيــر الباخرة من تفريــغ محل رســوها و بالاضافة الى كــل تأخيــر المسبــب للبواخــر الأخــرى التى تنتظــر دورها للشحن تكون على عبء المشترى •

4 : اذا لم يعين الباخرة فى الوقت المناسب أو احتفظ بأجل لتسلم البضاعة أو اختيار ميناء الشحن و لم يعط التعليمات المضبوطة فى الوقت المناسب فهو يتحمل كل المصاريف الاضافية الناجمة عن ذلك . و كل التبعات المحتملة للبضاعة ابتداء من انتهاء الأجل المتفق عليه و تسليم البضاعة شريطة أن تفرز البضاعة بشكل مناسب يعنى أن توضع على حده بشكل واضح بأعتبارها البضاعة التى هى محل العقد .

5 : يتحمل مصاريف الحصول على وصل التسليم و كلفته فى حالة المادة A9 المذكور أعلاه .

6 : يتحمل مصاريف الحصول على الأوراق المذكورة فى المادتين A8 و A9 و تكاليفها بالاضافة الى مصاريف شهادة التسليم الأصلية و الوثائق القنصلية .

ملحــق   C I F = C A F

8

ـ الكلفــة ـ التأميــن ـ النقــل ـ

يجـب على البائــع أن :

1 : على البائــع أن يسلم البضاعة طبقــا لعقد البيــع مــع تزويــد كل شهادة مطابقــة يتطلبهــا العقــد .

2 : لبــرم على كلفتــه و طبقا للشروط المتعارف عليها عقدا لنقــل البضاعة عن الطريــق المعتاد الى ميناء المرســل اليــه المتفق عليــه و ذلك بواسطة باخرة "ما عدا السفن الشراعيــة" من طراز عادي مستعمــل لنقــل بضائــع من النوع المذكــور فى العقد و زيادة على ذلك يدفــع حق النقل و يتحمــل مصاريــف التفريــغ فى ميناء التفريــغ التى يمكــن أن تقبــض من خطوط الملاحة العادية اثناء الشحن فى ميناء الشحن .

3 : يحصــل على نفقته و تكاليفــه رخصة التصديــر أو كل اذن حكومــى آخــر يكون ضروريــا لتقديــر البضاعــة .

4 : تشحــن البضاعة على نفاقتــه على متــن الباخرة من ميناء الشحن فى التاريــخ أ الأجل المتفق عليه أو اذا لم يقــع اتفاق بهذا الشأن ففــى أجل معقول و فور الانتهاء من شحن البضاعــــة على متــن الباخرة يطلع المشترى على ذلك د(ن تأخــر .

5 : يزود على نفقتــه و بشكــل قابــل للارســال ورقــة التأميـــن البحرى ضد تبعات النقــل التى يخصها العقد بالذكر، و يجب أن يعقد التأميــن لدى مؤمــن أو شركة تأميــن حسنــة الشهرة و تبقــا للشروط .F.P.A (الاتحاد الدولى للتأميــن البحرى) المذكــو ر فى الملحق و يجب أن تتضمــن السعــر C . I . F المدفــو ع بزيادة 10٪ .

./.

و عندما يمكن الحصول عليها فان التأمين يجب أن يتم باستعمال عملة العقد .

الا فيما اذا اتفق على عكس ذلك فان تبعات الطريق لا تتضمن التبعات الخاصة التي هي مغطاة في بعض أنواع التجارة أو التي يريد المشترى أن تكون مغطاة في حالات خاصة.

و من بين هذه التبعات الخاصة التي يجب على البائع و المشترى أن يتفقا عليها تبعة السرقة القرصنة ، الغرق ، العطب ، التفكك بعض بخاري و مخاطر الاتصال ببضائع أخرى و تبعات أخرى خاصة ببعض انواع التجارات .

و يطلب من المشترى على البائع أن يزود على نفقة المشترى تأمينا ضد تبعات الحرب مبرما لعملة العقد ،

6 : و مع تحفظات اجراءات المادة ب 4 التالية فهو يتحمل كل التبعات المحتملة للبضاعة حتى اجتيازها خط الباخرة في ميناء الشحن .

7 : أن يزود على نفقته و من دون تأخر المشترى بوصل تسليم صاف قابل للتفاوض لميناء المرسل اليه المتفق عليه ، و كذلك فاتورة البضاعة المصدرة و ورقة التأمين أو اذا تعذر الحصول عليها عند تقديم الوثائق يقدم بدلا منها شهادة تأمين مسلمة بأسم المؤمن تخول لحاملها كل الحقوق و كأنه يحمل معه ورقة التأمين الأصلية فيقوم بالاجراءات الاساسية على ورقة التسليم أن ترتبط بالبضاعة المباعة و أن تؤرخ في الأجل المتفق عليه للتشحن يضمن التسليم يتحمل مسؤوليته أو بوسيلة أخرى .

يجب أن يشكل وصل التسليم ملفا كاملا — بصيغة — على متن الباخرة أو " مشحون " أو وصل تسليم " مستلم للشحن " و موقع من طرف شركة ملاحة التي تشهد بأن البضاعة على متن الباخرة .

/.

و يجب أن يكون هذا الوصل مؤرخا فى الأجل المتفق عليه للشحن و اذا كان هذا الوصل محتويا على ملاحظة مكتوبة بعقد نقل الباخرة فعلى البائع أن يعطى نسخة من هذه الوثيقة .

ملاحظة : ان وصل التسليم الصافى هو الذى لا يتضمن اتفاقات اضافية تشهد بحالة نقص للبضاعة و التغليف .

آ : الاتفاقات التى لا تشهد بأن البضاعة أو التغليف فى حالة نقص مثل "صناديق ، اعادة الاستعمال" براميل مستعملة .

ب : الاتفاقات التى تعفى الناقل من مسؤولية التهمات المتعلقة بطبيعة البضاعة أو التغليف .

ج : الاتفاقات التى يصرح من أجلها الناقل بأن يجهل المحتوى و الوزن و القياس و النوعية أو النوعيات الفنية للبضاعة .

ə : يتحمل مصاريف التغليف المستعمل للبضاعة الا اذا جرت عليه العادة فى التجارة بتصدير البضاعة غير مغلفة .

ن : أن يتحمل مصاريف عمليات التحقيق مثل (تحقيق النوعية القياس الوزن ، الحساب) الضرورية لشحن البضاعة .

ن د : أن يتحمل كل الحقوق و الرسوم التى تسدد للبضاعة حتى شحنها بما فيها الرسوم و الحقوق أو الضرائب المفروضة عند و من أجل التصدير و كذلك مصاريف الاجراءات التى يقوم بها لشحن البضاعة على متن الباخرة .

./.

- مرسوم رقم ٦٧/٨٠ يتضمن صلاحيات وزير التجارة (جريدة رسمية ١٨/٣/١٩٨٠) .
- الجريدة الرسمية رقم ٤ الصادرة ١٩٦٣/١/١٠ والمتضمنة العقد التأسيسي لانشاء اول شركة وطنية - جزائرية للنفط بالفرنسية) .
- الجريدة الرسمية الصادرة ١٩٦٦/٩/٣٠ والتي تتضمن الامر رقم ٢٩٦/٦٦ الصادر في ٦٦/٩/٢٢ والمتضمن تعديل العقد التاسيسي لشركة سوناطراك .
- امر صادر في ١٩٦٧/٨/٢٤ يتضمن تاميم مصالح شركتي اسّو وموبيل .
- قرارات ٧١/٢/٢٤ الخاصة بتاميم ٥١ ٪ من مصالح الشركات الفرنسية ، وتاميم كل مصالح الشركات الاجنبية الاخرى في حقل البحث والانتاج والتسويق . اعداد شركة جيتي .
- امر رقم ٢٢/٧١ الصادر في ١٩٧١/٤/١٢ والمتضمن قانون البترول الاساسي .
- امر رقم ٤٨/٧٢ يتعلق باتفاق الجزائر وشركة جيتي - تعديلا لاتفاق ٣١/١٠/١٩٦٨.
- امر يتعلق بالتحكيم الاجباري لبعض الهيئات رقم ٤٤/٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٦/١٧ .
- امر يتعلق بتنفيذ احكام القضاة وقرارات التحكيم رقم ٤٨/٧٥ .
- مرسوم يتضمن اعادة هيكلة شركة سوناطراك . الجريدة الرسمية رقم ١٥ الصادرة ١٩٨٠/٤/٨ .
- مرسوم يتضمن انشاء مجلس وطني للطاقة . الجريدة الرسمية رقم١٩ الصادرة ١٩٨١/٥/١٢ .
- مذكرة رسمية مقدمة من الجزائر الى موءتمر ملوك وروءساء دول البلدان الاعضاء في منظمة الاوبيك ٤ مارس ١٩٧٥ .

عقود نموذجية بالفرنسية تم تعريبها :

- عقد نموذجي لشراء ومبيع النفط الخام (فوب) .
- عقد نموذجي بيع بعض كميات المواد المصفاة (نفط مصفى) (فوب سيف)
- عقد نموذجي (ملحق) الشروط الفنية للتسليم في ميناء الشحن .
- عقد نموذجي - ملحق (فوب) من نشرات الغرفة الدولية للتجارة باريس .

- عقد نموذجي(الكلفة ، التأمين ، النقل) (كاف) من نشرات الغرفة الدولية للتجارة - باريس .
- عقد نموذجي ملحق (سيف) الميناء المرسل اليه من نشرات الغرفة الدولية للتجارة .
- اتفاقية عامة (عقد بين مارا - وسوناطراك) لتوريد الاسمدة والمواد للزراعة .
- عقد نموذجي لتوريد الاسمدة (بين سوناطراك والشركة الوطنية للزراعة (ساب) .
- عقد نموذجي لتوريد مواد مبيدات الحشرات الزراعية (بين سوناطراك - وساب) .
- عقد نموذجي لتوزيع وتسويق مشتقات البترول (الغاز) بيع وتوزيع .
- عقد نموذجي لتوزيع المواد البترولية (للوسطاء ، قاعدة المبيع) .
- عقد نموذجي للتسيير الحر لمحطات البنزين ومحطات الخدمات .

<u>المراجع الرسمية الحكومية :</u>

- السياسة البترولية في الجزائر - الجزء الثاني سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ الرئاسة مديرية الاعلام " بالافرنسية " .
- دليل المصدرين الجزائريين ٧٤/٧٣ (وزارة التجارة) .
- الجزائر في بعض الارقام ١٩٧٨ وزارة الدولة للتخطيط - بالفرنسية -
- الجزائر في بعض الارقام (بالفرنسية) ١٩٨٠ نشرة وزارة التخطيط - ادارة الاحصائيات .
- الجزائر - ملحق رقم 1 - (بالفرنسية) البترول، المواد الاساسية والتنمية ١٩٧٤.

دراسات متخصصة
= = = = = = = = = =

الانباري عبد الامير : (مدير شوؤون النفط العام - العراق)

- انفاقيات النفط وتطورها في الشرق الاوسط .

- دراسات قانونية متخصصة ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

ج ٣ - اساسيات صناعة النفط والغاز - دورة ١٩٧٦/٣/٤ .

د. ابراهيم مصطفى كامل السعيد :

- الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي .

- الدراسات الخاصة : معهد البحوث والدراسات العربية .

- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .

د. اسعد محند :

- قواعد الاسناد : القانون الدولي الخاص ١٩٨٣ .

برهام مصطفى :

- مشروعات استغلال الغازات الطبيعية في الدولة العربية وضرورة تصنيع هذه الغازات محليا .

- النفط والتعاون العربي ، مجلد رابع - عدد ٣ - ١٩٧٨ .

بلقندور عثمان :

- ملف اقتصاديات الغاز الطبيعي (الواقع والآفاق) ، مجلة المجاهد ١٩٨٠/١٢/١٩ .

بلقادج مراد :

- احتياطات المستقبل من ملجلة البترول والغاز الطبيعي رقم ١٦٨ - سبتمبر ١٩٧٨ . نشر مجلة افريق - آسيا - بالفرنسية .

د. البراوي راشد :

- حرب البترول في الشرق الاوسط " الطبعة الخامسة - القاهرة ١٩٦٢ .

د. تركي نور الدين :

- الشركات الاجنبية في الجزائر - مكتب المنشورات الجامعية - ١٩٧٦ مطبعة الثورة الافريقية

د. تانزر ميشيل :

- نحو كسب تأييد جميع بلدان العالم الثالث للبلدان المصدرة للنفط
- الولايات المتحدة الامريكية - بلا تاريخ -

جامعة ديجون :

- دراسات : المحروقات والغازات وتنمية الدول المنتجة - معهد العلاقات الدولية ، اعمال مركز الابحاث .
- حقوق السوق والاستثمارات الدولية - جزء ٢ - المطبعة التقنية باريس ١٩٧٤.

د . حبيب شروة :

- قانون التجارة الدولية (كتاب جامعي) - القاهرة ١٩٧٥ .

د. حبار محمد (الابن) :

- قانون العقد والمسؤولية العقدية في القانون الجزائري والمقارن . رسالة دكتوراة - جامعة الجزائر ١٩٨٨ .

خالد تحسين علي :

- الامن الغذائي والعمل العربي المشترك .
- النفط والتعاون العربي - المجلد الرابع عدد ١ (١٩٧٨) .

د. خليل محمد خليل :

- تطور التشريعات النفطية في العالم العربي .
- دراسات قانونية متخصصة - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ج ٣ - اساسيات صناعة النفط والغاز .
الدراسات القانونية دورة ١٩٧٦/١/٥ - الكويت الى ١٩٧٦/٣/٤
مستشار قانوني للمنظمة

خان امان :

- مصادر الطاقة غير التقليدية .
- النفط والتعاون العربي - المجلد الخامس - عدد ٣ - ١٩٧٩ .

د. خليل مصطفى :

- تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي - الكتاب الاول - الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٧٠ .

د. الخطيب محمد محمد :

- التزامات المشتري في البيع الدولي - رسالة دكتوراة - دار العلم للملايين ١٩٨١ .

د. ذهب صاحب :

- " البترول العربي الخام في السوق العالمية " - رسالة دكتوراة - جامعة القاهرة ١٩٦٩ .

رشدي محمود :

- البترول والبيت الابيض - مجلة البترول - المجلد التاسع - العدد الاول - مارس ١٩٧٢ .

زكريا حسن :

- شركات النفط الوطنية

- النفط والتعاون العربي - المجلد الرابع - العدد الرابع ١٩٧٨

د. سليمان عاطف :

- معركة البترول في الجزائر .

- منشورات دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤

د.سركيس نقولا :

- اتفاق نيويورك وآثاره السياسية والاقتصادية والبترولية على البلدان العربية " - محاضرة القيت في نادي الاستقلال بالكويت ١٩٧٢/١١/١٨ . منشورات ادارة شؤون البترول في الجامعة العربية .

د.السلوم عبد الوهاب :

- قضية البترول العراقي " ١٩٦٧ .

شوكت محمود :

- كلمة العدد لمجلة البترول - المجلد التاسع - العدد الثاني - ماي ١٩٧٢ " موءتمر البترول العربي الثامن بالجزائر " .

شندرلي عبد القادر :

- دور المنظمات والشركات الوطنية في تنمية المهارات الادارية والموارد البشرية .

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - الجزء الثالث - دورة الكويت ١٩٧٦ .

" مستشار الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي "

د. شحاتة ابراهيم :

- الشراء البترولي في مواجهة التنمية العربية " - مجلة السياسة الدولية ٣٦ (عدد افريل ١٩٧٤) .

د. الشامي صلاح الدين و د. الصقار فؤاد :

- دراسة في الجغرافية الاقتصادية - الناشر - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٢ - الكتب الجغرافية ١٤ .

د. شباط فؤاد ، ود . شكري محمد عزيز :

- القضاء الدولي - كتاب جامعي - مديرية الكتب الجامعية - المطبعة الجديدة - دمشق ١٩٦٦ .

د. شباط فؤاد :

- الحقوق الدولية العامة .

د. الشنواني صلاح :

- اصول التسويق وادارة المبيعات - مؤسسة شباب الجامعة للطباعة اسكندرية ١٩٦٧ .

د. شقير محمد لبيب :

- التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول - ١٩٦١.

د. شقير محمد لبيب و د. صاحب ذهب :

- " اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية " الجزء الاول والثاني - الطبعة الاولى ١٩٥٩ .

- " اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية " الجزء الاول - الطبعة الثانية ١٩٦٩ - المطبعة العالمية بالقاهرة .

د. صادق جلال : ترجمة كتاب " السباق الجديد نحو البترول")

- تأليف بيير فونتين (١٩٦٢) -

نشر فوزي عبد الحميد - من سلسلة اخترنا لك - العدد ١٧١ .

د. صادق علي :

- " بعض الملامح الاقتصادية في العالم العربي "

مقال متخصص : النفط والتعاون العربي - المجلد الرابع - العدد

الرابع ٤ (١٩٧٨) .

الصيرفي صلاح :

- " مقال : (ثورة اسعار النفط) "

النفط والتعاون العربي - المجلد الخامس - العدد الثاني ٧٣-١٩٧٤ .

د. صائغ يوسف عبد الله :

- مقال : " استكمال البنى الهيكلية الاساسية " .

النفط والتعاون العربي- المجلد الخامس - العدد الثالث - ١٩٧٩ .

صادق علي توفيق :

- مقال : " اثر عائدات النفط على السياسات المالية والنقدية في دول

الاوابيك " .

النفط والتعاون العربي - المجلد الخامس ١٩٧٩ .

د. طعمة جورج :

- مقال : " دور النفط في العلاقات العربية الدولية "

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - الجزء الثالث - اساسيات

صناعة النفط والغاز ١٩٧٦/٣/٤ - مستشار منظمة الاقطار العربية

المصدرة للنفط .

د. طاهر عبد الهادي حسن :

- " تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية " .

١٩٦٥ - دار المعارف - طبعة اولى ١٩٦٨ .

عشوش احمد :

– " عقد الامتياز البترولي ، وسلطة الدولة في تعديله "
بحث مقدم الى موءتمر البترول العربي السابع ـ الكويت ١٩٧٠
– " مشروعية التأميم والاسس القانونية والاقتصادية للتعويض العادل "
دراسة مقدمة لوزراء المالية والنفط العرب ـ جامعة الدول العربية
ادارة البترول ١٩٧٢ .
– " اضواء على الجوانب القانونية في تأميم صناعة البترول " .
بحث مقدم الى موءتمر البترول العربي الثامن ـ الجزائر (١٩٧٢) .
– " التحكيم في منازعات البترول حول اتفاقية ومحكمة عربية لتسوية المنازعات البترولية " .
بحث مقدم الى موءتمر البترول العربي الثامن ـ الجزائر ١٩٧٢ .

د. عشوش احمد عبد الحميد :

– النظام القانوني لاتفاقيات البترول في البلاد العربية ـ " رسالة دكتوراة ـ القاهرة ١٩٧٥) .

عبد الفضيل محمود :

– " مشاكل وآفاق عملية التنمية في بلدان النفط الريعية "
النفط والتعاون العربي ـ المجلد الخامس ١٩٧٩ ـ العدد الثالث

د. عتيلة علي احمد :

– منشورات الاوابيك : الامانة العامة (اوراق الاوابيك)
– تقارير الامين العام : سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٨٢

د. عبد الوهاب عبد المنعم :

– " النفط بين السياسة والاقتصاد " .
منشورات موءسسة الوحدة للنشر والتوزيع ـ الكويت فبفرية ١٩٧٤.

عبد الحكيم طاهر :

– " كارتر والتسوية في الشرق الاوسط " .
دار ابن خلدون ـ ١٩٧٨

م. روزنتال :

- " العالم الحر ، اين هو "

دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية - موسكو ١٩٦٦ .

نافع ابراهيم :

- ترجمة للموءلف (لستربيرسون)

" شركاء في التنمية " - دار المعارف بمصر .

د. النجار فريد راغب :

- دراسة " تنظيمات موءسسات واجهزة صناعة النفط "

الناشر : وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٨ .

د. شتيو عباس و د. هنري الهرز :

- " المفاهيم الاساسية في علم الادارة " السعودية - الرياض - ١٩٨٠ .

او - نوانكو . ج .

- " النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والنظام النقدي العالمي "

مجلة النفط والتعاون العربي - مجلد رابع - عدد اول ١٩٧٨ .

د. وهبي البوري :

- " البترول والتعاون العربي الافريقي " .

منشورات الاوابيك - اوراق الاوابيك - الكويت ١٩٨٢ .

الوتاري عبد العزيز و ابراهيم ابراهيم :

- " سعر النفط النسبي والتضخم "

النفط والتعاون العربي - المجلد الثامن - العدد الاول ١٩٨٢ .

د. يونس علي :

- " الشركات التجارية " القاهرة ١٩٦٧

" الوثـــــائق "

١- جامعة الدول العربية :

- اعمال اللجنة التحضيرية لوضع مشروع قانون موحد للنفط - طرابلس ١٩٦١.
- دراسة بعنوان : " مدى انطباق نظرية المرفق العام على عقد الامتيــــاز الدولي " ١٩٦٩ .
- اتفاقية انشاء منظمة البترول العربية (١٩٧٠) .
- مجموعة القرارات المجلس الاقتصادي المتعلقة بشؤون البترول في الفترة مـن سنة ١٩٥٤ الى ١٩٧٠ .
- دراسة بعنوان " المبادىء العامة للقوانين البترول " ١٩٧٠ .
- مذكرة بشأن توحيد اسس القوانين التجارة الدولية (١٩٧٠) .
- تقرير من جهود جامعة الدول العربية في مجال البترول ، مارس (١٩٧١) .
- دراسة حول البترول في الوطن العربي حتى عام ١٩٧١.
- مشروع اتفاقية بشأن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧١) .
- ازمة الاسعار المعلنة للبترول العربي . السعر المعلن في شرق البحر المتوسط جوان ١٩٧٢.
- دراسة بعنوان (بعض الملامح القانونية للمشاركة) سنة ١٩٧٢ . اعدها احمد كامل عبد القوي .
- تقرير حول المصالح الامريكية في البترول العربي حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ - نشر في ماي ١٩٧٢.
- تقرير حول موارد الثروة البترولية والغازية في العالم العربي (١٩٧٢) .
- تقرير حول صناعة النفط في اسرائيل - افريل (١٩٧٣) .
- تقرير حول تجارة الولايات المتحدة الامريكية مع البلاد العربية عامـــــي ٧١ - ١٩٧٢ - نشر ماي ١٩٧٣.

- ميشيل تانزر (الولايات المتحدة الامريكية) نحو كسب تأييد جميع بلدان العالم الثالث للبلدان المصدرة للنفط .

النشرات الدولية - الشهرية :
= = = = = = = = = = = = =

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة الرابعة : الاعداد الرابع نيسان / افريل ٧٨ ، الخامس ، السادس ، السابع ، العدد الثامن ، والتاسع - العاشر - الحادي عشر - والثاني عشر .

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة الخامسة : ١٩٧٩ الاعداد :
(١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢)

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة السادسة ١٩٨٠ ; الاعداد
(١-٢-٣-٤(بالانجليزية) - ٤ - ٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢) .

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة السابعة ١٩٨١ الاعداد :
(١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ -)

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة الثامنة ١٩٨٢ الاعداد :
(١ - ٢ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢) والمتاحيات
نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول منذ ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة التاسعة ١٩٨٥ الاعداد :
(١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠)

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ; السنة العاشرة ١٩٨٤ الاعداد :
(١ - ٦ - ٨ - ٩ (بالانجليزية) (١٠) (بالانجليزية) الحادي عشر (بالانجليزية) الثاني عشر (بالانجليزية) .

- نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - السنة الحادية عشر ١٩٨٤

العدد الاول بالانجليزية - العدد ١٢

مجلة : نفط العرب - العدد السابع - السنة السادسة - افريل ١٩٧١ .

نفط العرب - العدد العاشر - السنة السادسة - تموز / جويلية ١٩٧١

- مجلات متخصصة : الجزء الثاني : الدراسات الاقتصادية .

- أساسيات صناعة النفط : الجزء الثالث : الدراسات القانونية والادارية

دراسات وأبحاث ١٩٧٦

- النفط والتعاون العربي : المجلد الرابع : العدد الاول ١٩٧٨

- النفط والتعاون العربي : المجلد الرابع : العدد الثاني ١٩٧٨

- النفط والتعاون العربي: المجلد الرابع : العدد الثالث ١٩٧٨

- النفط والتعاون العربي : المجلد الرابع : العدد الرابع ١٩٧٨

- النفط والتعاون العربي : المجلد الخامس : العدد الاول ١٩٧٩

- النفط والتعاون العربي : المجلد الخامس : العدد الثاني ١٩٧٩

- النفط والتعاون العربي : المجلد الخامس : العدد الثالث ١٩٧٩

- النفط والتعوون العربي : المجلد الخامس : العدد الرابع ١٩٧٩

- النفط والتعاون العربي : المجلد السابع : العدد الاول ١٩٨١

- النفط والتعاون العربي : المجلد السابع : العدد الثالث ١٩٨١

- النفط والتعاون العربي : المجلد الثامن : العدد الاول ١٩٨٢

- النفط والتعاون العربي : المجلد الثامن : العدد الثاني ١٩٨٢

بعض التقارير : مصادر وأرقام رسمية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول:

- التقرير الاحصائي السنوي الرابع ١٩٧٥ - ١٩٧٦

- التقرير السنوي للامانة العامة (بالانجليزية ١٩٧٧

- تقرير الامين العام السنوي الخامس ١٩٧٨

- تقرير الامين العام السنوي السادس ١٩٧٩

- تقرير الامين العام السنوي الثامن ١٩٨١

- تقرير الامين العام السنوي التاسع (بالانجليزية) ١٩٨٢

- دورية - سوناطراك - مجلة المصالح المركزية والوثائق : افريل ١٩٧٤ بالفرنسية .
- مجلة الاقتصاد العربي : العدد ٣٦ يونيو ١٩٧٩ " اليورانيوم في العالم العربي " .

البترول :

- العدد الثالث السنة الرابعة ١٩٦٦
- العدد الرابع السنة الرابعة ١٩٦٦
- العددان ، السنة السادسة ١٩٦٨ (بين نظام عقود الامتياز ونظام المشاركة .
- المجلد الثامن العدد الخامس ١٩٧١
- المجلد التاسع العدد الاول مارس ١٩٧٢
- مجلة البترول المجلد التاسع - العدد الثاني - ماي ١٩٧٢

مجلة البترول والغاز العربي السنة - العدد ١٠ - ١٩٨٣ :(اوبيك في مفترق الطرق) .

: احداث ٨٢ النفطية

- مجلة البترول والغاز العربي السنة - العدد ١١ - ١٩٨٤ هل تنجح الاوبك عام حيث اخفقت عام ١٩٨٣ ؟
- دورية التجارة الخورجية للاتحاد السوفياتي ١٩٧٨ عدد ٨ بالفرنسية .
- دورية التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي ١٩٧٨ عدد ٦ بالفرنسية .

- ملاحــــق -

- ملحق ١ : العقد التأسيسي للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات ٨ صفحات
- ملحق ٢ : أمر بتأميم ٥١ ٪ من أسهم الشركات الاجنبية . ٤ صفحات
- ملحق ٣ : أمر بتأميم ٥١ ٪ من أسهم الشركات الفرنسية . ٤ صفحات
- ملحق ٤ : قانون البتـــرول الاساســـي . ٦ صفحات
- ملحق ٥ : اتفاقيـــة الاوابيـــك ١٥ صفحة
- ملحق ٦ : عقد شراء ومبيع النفط الخام " نعتذر عن نشره " ٢٠ صفحة - فهرس ٥
- ملحق ٧ : عقد مبيع وتسليم النفط المصفى "نعتذر عن نشره" ١٣ صفحة - فهرس ٥
- ملحق ٨ : الشروط الفنية للتسليم في ميناء الشحن ٦ صفحات
- ملحق ٩ : ملحـــق " فوب " ٣ صفحات
- ملحق١٠ : ملحق " سيف " التأمين والنقل ٥ صفحات
- ملحق١١ : ملحق " ســـيف " ٤ صفحات

****

" وثائق اجنبيـــــة "

1- La loi de souveraineté publiée en date du 11 Janvier 1963 , J.O N° 4 .

2- Journal officiel N° 4 en date du 10 Janvier 1963 portant statut de la premiere société nationale Algerienne de pétrole.

3- Contrats types:

- contrat type portant vente du pétrole brut"F.O.B"
- contrat type portant vente de quelques matieres raffinées"petrole raffiné" "F.O.B et C.A F".
- contrat type " annexe" les clauses techniques de reception dans le port d'exportation " F.O.B"
- Contrat type"annexe" "F.O.B" publications de la chambre internationale du commerce.Paris.
- Contrat type(prix de revient, l'assurance, transport) "C.A.F" publications de la chambre international du commerce. Paris.
- Contrat type(annexe)"C.A.F" le port de destination de la chambre internationale du commerce.
- Convention generale "contrat entre M.A.R.A et sonatrach pour la fourniture des engrais(entre sonatrach et S.A.P.E)
- Contrat type de fourniture de matiéres de destruction des parasites agricoles(entre sonatrach et S.A.P.E)
- Contrat type de distribution et de commerciaisation des petroliers (gaz) vente et distribution .
- contrat type de distribution des produits pétroliers l'intermediainte base de vente).
- Contrat type de la libre gestion des stations de vente de produits pétroliers, et services publics.

les references officielles:

وثائق رسمية :

- La politique pétroliere en Algerie .Tome II Année 68-69.Présidence- direction de l'information.
- guide des exportateurs Algeriens- Année 1974-1975 ministère du commerce.
- L'Algerie en quelques chiffres(1976) ministère d'état de la planification.
- L'Algerie en quelques chiffres(1980) publication du ministere de l'information (direction des statistiques)
- L'Algérie (Annéxe) le pétrole.(Les matiéres principales et le développement 1974 .

Etudes :

دراسات :

- Les Hydrocarbures et le gaz et le developpement des pays producteurs.Université DijON,(Institut des relations internationales.) travaux du centre de recheche. droits du marché et les investissements internationaux Tome II Imprimerie technique Paris année 1974 .
- Amin M Badr:"Alien corporation in conflict of lan" Cairo university 1953 .
- Anbari,A.A. " the law of pétroluum -concession in the Middle East" Boston 1957
- Arminijon " les sociétés, les Associations et les fondations" Rev de droit international Pr et de legis cempa. vol 4. 1927
- Ashoush Ahmed:" Oil concession contraots and the power of the stat to medily them." Paper submitted to the 7. th Pétroleum congress - Kuwait (1970)

- Contemporary frends of the law covening oil contracts, transnational law and the general principles of law" - paper submitted to the Eighth Arab pétroleum. congress.Algiers may 28 th june 3 rd 1972.

- Berlia georges; "Essai sur la portée de l. Clause de jugement en Equité en droit des gens"thése.Paris 1937

- Brownlie "principles of public international law.1966

- Bel-Kadj Mourad: Directeur de la commercialisation du Gaz et du Pétrole à la sonatrach." Article sur revue Afric-Asie. d'aprés la revue du Pétrole et du Gaz Naturel.N° 163 Septembre 1978
(Resérves perspectives)

- Bequignon (ch): La dette en mennaie étrangère, Caen 1925

- Carabiber Charles:" l'arbitrage international entre gouvernements et particuliers"
76.Recueil des cours(1950 - 1)
"L'arbitrage commercial international "
99 R.C.A.D.I Tome II (1951) .

- Contini,P, "International commercial arbitration , the united nations convention on the rocognition of forein arbitral Awards" 8 A.J-i-L (19599 .

- Chizy Claud Thése de doctorat relative à l'économie des Hydrocarbures(1969)Université Nobel.

- CALEB (M) Essai sur le principe de l'autonomie de la volonte: thése strasbourg,Paris,Livey 1927

- Daveport a cooke " The oil trust and Anglo-American Relations " (1924) .

- DEBY Gérard(Fr): Le rôle de la régle de conflit dans le réglement des rapports internationaux,Paris,Dalloz 1973

- Derains(Y): Le statut des usages de c... ...rce international devant les juridictions arbitrales, revue arb 1973 - 122

- EDITH T.Penrose, " Porfit sharing between producing countries, and oil Compagnies in the middle East" 69, Economic Journal , (1959) .

- E.H.Daven port and Sidney russel cook "the oil trusts and anglo-American relations" Mc Millan , New, York (1958)

- El- Kocheri.Ahmed, Sadek " La nation de contrat international. Thése pour le doctorat, Université de Rennes,Faculté de droit et des sciences economiques tome II paper 71 (1962).

- Fouchard (Ph):L'arbitrage commercial international Cours polycopié, série " les cours de droit "; Paris (1970 - 1971)

- Fouchard P "L'arbitrage commercial international " 2 Vols.

- Frank c .Osment:" The structure of the international oil industry: Recent developments and future trends" (1971)

- Goldman (B) : Droit de commerce international cours polycopiés, Serie " les cours de droit " Paris (1970 - 1971)

-- Georges Damassieux: " Le changement de nationalité de sociétés commerciales", thése, Lille Université, (1928)

- Hanotiau (B) : Droit international privé américain, Bruxelles; 1979

- Harts Horn,JE;" Politics and world oil économics " (1962).

- ISSAD (M) : Droit international privé:
Tome 1 : Les régles de conflit, OPU, Alger , 1980
Tome 2 : Les régles matérielles , OPU, Alger , 1983

- Jacquet (J-M) : Principe d'autonomie et contrats internationaux .Edition economica,Paris 1983.

- LE BOULANGER (Ph): Les contracts entre etats et entreprises étrangéres, Edition Economica;Paris 1985

- LALIVE, " Un récent arbitrage suisse entre un organisme d'état et une socité privée étrangére" 19 Annuaire Suisse de droit international ,(1962).
contracts- between a state or a state Agency and a foreign company" 13 Int'l.Le comp.LQ.(1964)

- MAHIOUT RABAH, " Le pétrole Algerien , imprimerie 1B Alger 1974

- MASIRON JEAN: " l'économie des hydrocarbures 2éme impression

- MAURY (J) : " La lésion dans les contrats, R 1936.,344

- Robert (J) : "Arbitrage (Droit interne, droit International privé), 5 éme édition,Paris, Dalloz 1983.

- Docteur TERKI NOUR.EDDINE: " Les Sociétés étrangéres en Algérie" bureau des publications universitaires 1976 Imprimerie de la revolution africaine.
-Périodique sonatrach, Revue des services centraux et documents Avril 1974 .

- Périodique de commerce extérieur en U.R.S.S 1978, numéro 6 , 1978

- Périodique de Commerce exterieur en U.R.S.S 1978 , numéro 8 , 1978

وثائق اجنبيـــة :

1- International commercial Arbitration published by the union international des avocats vol II.

2- Int chamber of commerce. Fair treatment of foreign Investments. Int code I.C.G brochure. Paris 1949

3- International labour organization, petroleum comm." Recruitment and training " (1984)

-International labour organization. Labour conditions in the oil industry in Iran 1960

4- O.E.E.G., " the oil committee, third report on Go. Ordination of oil refinery expansion in theO.E.E.G countries (1953).

- O.E.E.G The oil committee, first report on Go. ordination of oil rifinary expansion in the O.EG countries (1959).

5- OPEC., Explanatory memerand a of the O.P.E.C Resolution 32,33,34 of the fourth conference held in Geneva , April- Juin 1962.

- Selected documents of the international petroleum industry O.P.E.C Vienne (1964).

- Selected documents of the international petroleum industry Vienne 1968.

- Atomic energy and its future competition with oil.

- Selected documents of the international petroleum industry, Vienna 1973.

6- <u>United nations</u>: Secretarait economic development of under developed countries - methods of increasing domestic savings and of financing their most advantageaus use for the purpose of economic development (U.N.Doc,E/1562) (1949).

- Memerandum sur la procédure arbitrale, preparé par le secretariat, nations unies. Documents officiels de l'assemblée générale, A/CN, 4/35, 21/11/1950.

- The status of permanent savereignty over natural wealth an resources, preliminary study by the secretary of the united of Dec.15.1959.U.N.Doc A/AC ,97/5

- United nations secretariat ,Petroleum exploration capital requirements and methods of financing, 3(U.N.Doc. E/3580/Rev 1) (1962).

- U.N.Investment laws and regulations in Africa (Sales N° 65-I.I.K.S).

- United nations, centre for economic and social information problems of raw materials and development, declaration and programme of action/Adapted by the sixth special session of the united nations on 1 May 1974 CESI.E.21.

11- International law association .the fiftieth conference brussels 1962.

- Memorandum of saviet association of int.law on the question of nationalization ,Annex B.

12- Asian legal consultative committee. Fourth session Tokyo.february 1961 .

- The status of permanent savereignty over natural wealth and resources" U.N.Doc .A/Ac.97/5/Rev 2 (E./3511)(U.N Sales N° 62 V C) (1962).

- United nations departement of economic and social Affairs.Economic developments in the Middle East. 1955 - 1964,(U.N.Doc N° E/2740.St/ECA/32)(1965).